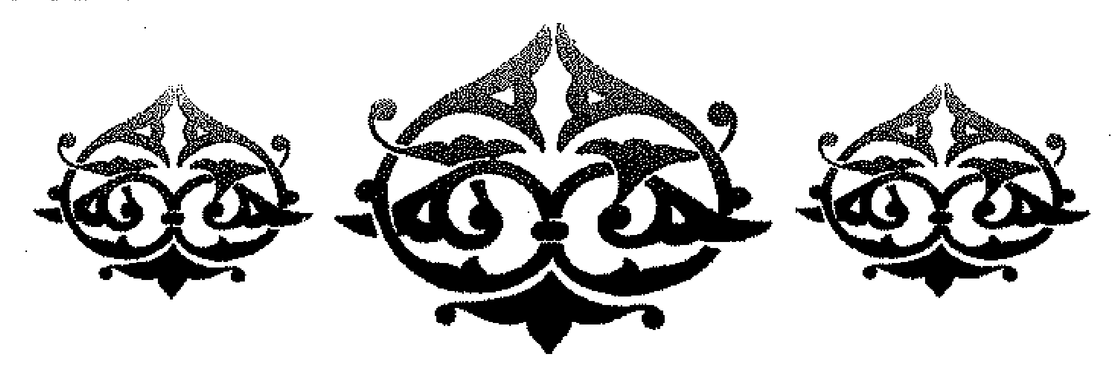


الأمن الإسلامي

دراسات
في التحديات الجيوبوليتكية

الدكتور

صباح محمود محمد



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

مركز الدراسات والبحوث اليمني



الدكتور
صباح محمود محمد



دراسات
في التحديات الجيوبوليتكية

مركز الدراسات والبحوث اليمني

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ ١٩٩٤م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت ـ الحمرا ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام
هاتف : 802296- 802407- 802428
ص ب : 113/ 6311 ـ بيروت ـ لبنان
تلكس : 20680- 21665 LE M.A.J.D

مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ
صنعاء

مقدمة

يواجه المسلمون اليوم تحديات خطيرة في ظل هيمنة نظام القطب الواحد وتأثيراته السياسية والثقافية والاقتصادية وسعيه لفرض قيمه وأفكاره وثقافاته، ولعل أبرز تلك التحديات، تحدي التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه الشعوب الإسلامية ومحدودية قدرتها على استثمار ثراوتها الاقتصادية بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة والمستوى التعليمي والصحي وتعزيز البنية المادية والروحية بالتالي كما أن التدهور القيمي، بسبب التأثير الأجنبي، قد ترك أثره في التخلي عن القيم الإسلامية الأصيلة التي لها دورها في البناء الروحي للمجتمع والانطلاق منه للبناء المادي. يضاف إلى ذلك تحديات سياسية تتعلق بمدى المشاركة الشعبية في النظام السياسي وإطلاق الطاقات الكامنة للتطوير والتحديث والبناء.

أما التحديات الخارجية، فإن لها تأثيرات كبيرة في ظل الضعف الإسلامي فالتبشير والغزو الفكري وتشويه العقيدة الإسلامية ودعم البدع والحركات الهدامة والاستشراق والتغريب تهدف إلى زعزعة البناء الروحي للشعوب الإسلامية وبالتالي يسهل تدمير البناء المادي عن طريق وسائل أخرى كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية واختراق اقتصادياتها.

لقد سعينا من خلال دراسة نماذج من الدول الإسلامية، عربية

وغير عربية بعد أن، وضحنا بشكل عام مفهوم الأمن الإسلامي وعناصره والتحديات التي تواجهه، بيان عناصر التهديد الداخلي والخارجي تفصيلياً، كي تكون الصورة أوضح وأعمق، عسى أن يدرك المسلمون التهديدات والمخاطر التي تواجههم والعمل على تجاوز عناصر الضعف الداخلية ومواجهة التحديات الخارجية.

المؤلف

د. صباح محمود محمد

مدخل في الإطار النظري
لمفهوم الأمن الإسلامي

مفهوم الأمن: في اللغة أمن: الآمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا آمن وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف. وفي القرآن الكريم: ﴿**وآمنهم من خوف**﴾. يقول ابن سيده في المخصص: الأمن نقيض الخوف وفي موضع آخر من القرآن الكريم: ﴿**وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً**﴾ قال أبو إسحاق: أراد ذا أمن فهو آمن وأمِنٌ وأمين. وفي آية أخرى ﴿**وهذا البلد الأمين**﴾ أي الآمن، وهو من الأمن[1].

والإنسان في حياته يخاف إما من المحيط الذي يعيش فيه، أفراداً وعناصر أخرى أو يخاف من الجوع، وفي الحالتين يؤدي به ذلك إلى الموت، أي انتهاء كيانه وصيرورته.

والدولة كذلك، فإنها في عصر الصراع الدولي المحتدم، تسعى لتأمين شعبها ضد الجوع بعمليات تنمية للموارد البشرية والاقتصادية، كما تسعى إلى بناء القوة لحماية كيانها وقيمها ورموز حضارتها.

إن معظم الدراسات التي تناولت كيفية حفاظ الدولة على كيانها وتأمين الحياة اللائقة لشعبها، إنما تناولت ذلك ضمن موضوع «الأمن القومي» الذي غالباً ما يأتي مترادفاً للأمن الوطني (الوطن) والأمن القطري (قطر)، لأن في معظم الحالات يتطابق الوطن مع القومية، أما في حالة الأمة العربية، فعند الحديث عن الأمن القومي، نقصد به أمن الأمة بكاملها، وعند الحديث عن الأمن الوطني أو القطري فيقصد به الحديث عن قطر معين من أقطار الأمة المجزئة. كما ولا بد من ملاحظة أيضاً عند استعمال كلمة الوطن العربي، فإن الحديث عن أمن الوطن العربي يأتي مرادفاً للحديث عن الأمن القومي العربي.

إن كل ذلك يشير إلى حداثة مصطلح الأمن القومي وعدم تبلور الدراسات المنسقة حوله، لأن استخدامه في الأدب السياسي حديث يرجع إلى نهاية الحرب الثانية حيث استخدم لأول مرة لدى إنشاء مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة عام ١٩٤٧[٢].

لقد تعددت المفاهيم التي حددت معنى الأمن، ومع كثرة الحشد الكبير للدراسات التي تناولت هذا المفهوم منذ الانفجار المعرفي الكبير حول موضوعه منذ بداية الستينات، نشهد حشداً كبيراً من المعاني للأمن، ويمكن الإشارة هنا إلى بعضها.

١ ـ هو الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية[٣].

٢ ـ يهدف الأمن إلى تأمين الأمة من الداخل ودفع التهديد والعدوان الخارجي بما يكفل للأمة حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم[٤].

٣ ـ إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها لمصادر قوتها في الميادين المختلفة ثم تنمية هذه القدرات تنمية حقيقية فتكون المحصلة المتراكمة لزيادة هذه القوة هي درع الأمن الحقيقي لحاضرها ومستقبلها[٥].

٤ ـ إنه تلك الحالة من الاستقرار الذي يجب أن يشمل المنطقة بعيداً من أي تهديد سواء من الداخل أو الخارج[٦].

٥ ـ هو تحديد الأسلوب للدفاع عن الكيان الذاتي ومفهوم ينبع من أوضاع استراتيجية وجغرافية[٧].

٦ ـ هو تأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً وصيانة مصالحها الحقيقة وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها[٨].

٧ ـ إنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية[٩].

٨ - إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن(١٠).

٩ - إن الدولة تكون آمنه حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب وتكون قادرة على التحدي للمحافظة على تلك المصالح بالحرب(١١).

١٠ - يقتصر المفهوم الضيق للأمن على حماية التراب الوطني وكيان الدولة ومواردها من الأخطار الخارجية أما المفهوم الأوسع للأمن فهو الذي يمتد من الجبهة الداخلية وحماية هوية المجتمع وقيمه ويؤمن المواطن من الخوف والفاقة ويضمن له حداً أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية(١٢).

١١ - أما والتر ليبمان فيؤكد بأنه الوضع الذي يكون فيه الأمة أمنه وبمنأى عن خطر التضحية بالقيم الجوهرية إذا ما أرادت تجنب الحرب وتكون قادرة على إدامة تلك القيم عن طريق احراز النصر والحفاظ عليه في حالة الحرب إذا ما واجهت التحدي(١٣).

١٢ - بينما يؤكد كل من Trager و Koronenberg على السياسات التي تتخذها الدولة لإيجاد شروط سياسية وطنية ودولية لحماية القيم الحيوية للأمة(١٤).

مما تقدم، ومن خلال استعراض المفاهيم والمعاني التي عرضتها الدراسات المختلفة عن الأمن، نجد بأن معظمها يتفق على أنه مجموعة الاجراءات والسياسات التي تتخذها دولة ما لحماية شعبها وكيانها وانجازاتها ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتحقيق تنمية شاملة واعتماد سياسات وطنية تتبنى المشاركة الشعبية الواسعة، وسياسات خارجية تنطلق من تبني علاقات دولية تضمن لها مصالحها واحترام مصالح الدول الأخرى.

الأمن الإسلامي:

أما الأمن الإسلامي، فإن الدراسات التي تناولته وفق نسق الدراسات التي تناولت الأمن الوطني والقومي، محدودة بل نادرة جداً، على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت مواضيعه ولكن تحت مسميات وعناوين أخرى كالدراسات التي تناولت أوضاع الأمة الإسلامية أو الشعوب الإسلامية أو

الدول الإسلامية أو كيف ينهض المسلمون، أو التحديات التي تواجه الإسلام أو قضايا الاستشراق والتبشير أو الغزو الفكري للعالم الإسلامي وغير ذلك من المواضيع التي طرحت مشاكل المسلمين والتحديات التي تواجههم.

والصعوبات التي تواجه تحديد مفهوم الأمن الإسلامي كثيرة، منها أن الإسلام يضم الآن شعوباً وقوميات وأجناس متنوعة، من الالماني الأشقر إلى الافريقي الأسود إلى الصيني الأصفر والعربي الأسمر... الخ من الأجناس والشعوب والسلالات، كما أن لهذه الشعوب والقوميات تقاليد وعادات اجتماعية مختلفة، بالإضافة إلى انتشارهم على رقعة جغرافية كبيرة متنوعة في الظروف الجغرافية، متباينة في ثرواتها وإمكانياتها، ناهيك عن اختلاف طبيعة النظم السياسية فيها وعلاقات تلك النظم مع بعضها ومع النظم السياسية الأخرى، وذلك يؤدي بالضرورة إلى اختلاف التحديات التي تواجهها كل دولة إسلامية على الرغم من تشابه بعض تلك التحديات[١٥].

ومن هذا المنطلق فإنه من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف جامع مانع للأمن الإسلامي، إلا أنه وبسبب ارتباط الشعوب الإسلامية بعقيدة إسلامية واحدة ذات قيم وواجبات مشتركة واجهت وتواجه تحديات مشتركة، فإنه يمكن القول بأن الأمن الإسلامي يعني مجموعة الاجراءات والأساليب التي تتخذها الدول والشعوب الإسلامية بما يمكنها من الحفاظ على العقيدة الإسلامية ورموزها وتاريخها وقيمها من الأخطار الداخلية والخارجية، ويتطلب ذلك استثمار مواردها وتنمية اقتصادياتها وتعزيز قدراتها بما يهيىء لها القوة والإمكانية للدفاع عن العقيدة الإسلامية.

إن استثمار الموارد وتنمية الاقتصاد وتعزيز القدرات يأتي من خلال تأكيد الاستقلال السياسي والاقتصادي وامتلاك الإرادة الحرة للدول الإسلامية وتنمية اقتصادياتها واستثمار مواردها وطنياً وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها وإقامة نظم حكم بمشاركة شعبية واسعة وإطلاق الطاقات الكامنة للشعوب ومحاربة القيم الفاسدة وإقامة علاقات دولية متوازنة تحقق مصالح المسلمين وتخدم عقيدتهم والمشاركة مع الشعوب

الأخرى في بناء الحضارة الإنسانية وتحقيق السلام والأمن في العالم.

عناصر الأمن الإسلامي:

يمكن تصنيف عناصر الأمن الإسلامي إلى ما يلي:

أولاً: العناصر الجغرافية الطبيعية: وتتمثل بالظروف الجغرافية الطبيعية للعالم الإسلامي، كالموقع الجغرافي والتركيب الجيولوجي وشكل ومساحة العالم الإسلامي واشكال السطح والظروف المناخية والنباتية والموارد المائية.

ثانياً: العناصر البشرية: وتتضمن حجم ونمو السكان للعالم الإسلامي والتوزيع الجغرافي للسكان والتركيب العمري والجنسي والاثنوغرافي والاقتصادي والاجتماعي للسكان، كما تتضمن الهجرة والحركات السكانية الأخرى.

ثالثاً: العناصر الاقتصادية: وتشمل على موارد الثروة الاقتصادية للعالم الإسلامي والقطاعات التي يتكون منها اقتصاده ومعدل النمو الاقتصادي والاستثمار الوطني للثروة المعدنية وحجم ونمو القوة العاملة... الخ.

رابعاً: العناصر السياسية: ويقصد بها طبيعة النظم السياسية في العالم الإسلامي والمشاركة الشعبية والأحزاب والتنظيمات السياسية وكيفية صنع القرار السياسي والعلاقات الدولية مع الدول والمنظمات الدولية.

خامساً: العناصر العسكرية: وتتمثل بحجم القوات المسلحة في العالم الإسلامي وكيفية اعدادها وتدريبها وتسليحها والتصنيع العسكري في العالم الإسلامي وحجم استيراداته من المعدات العسكرية والاتفاقيات العسكرية بين دول العالم الإسلامي.

التحديات الجيوبولتيكية للأمن الإسلامي:

يقصد بالتحديات الجيوبولتيكية للأمن الإسلامي عوامل الضعف الذاتية في عناصر الأمن الإسلامي، والتهديدات الخارجية لتلك العناصر وفيما يلي تأشير تلك العوامل والتهديدات:

أولاً: التحديات الداخلية[١٦]:

١ ـ التباين في مساحة الدول الإسلامية.

٢ ـ انتشار الصحارى بشكل كبير في معظم الدول الإسلامية.

٣ ـ التباين في التركيب الجيولوجي.

٤ ـ التباين في الثروة المائية والنباتية.

٥ ـ كبر حجم السكان في بعض الدول الإسلامية وقلة السكان في بعضها الآخر.

٦ ـ ولادات سكانية عالية ووفيات عالية.

٧ ـ نمو سكاني كبير في معظم الدول الإسلامية.

٨ ـ ارتفاع نسبة الأمية في معظم الدول الإسلامية

٩ ـ تدني التعليم والمستوى الصحي والطبي.

١٠ ـ ضعف الاستثمار الوطني للثروة المعدنية.

١١ ـ سيطرة القطاع الزراعي على الاقتصاد الإسلامي.

١٢ ـ نمو اقتصادي بطيء.

١٣ ـ تدني الإنتاج الزراعي.

١٤ ـ صناعات صغيرة الحجم بسيطة الإنتاج.

١٥ ـ استيرادات كبيرة مع قلة في التصدير.

١٦ ـ ضعف المشاركة الشعبية.

١٧ ـ الفساد الإداري والرشوة وغير ذلك من الأمراض[١٧].

١٨ ـ نشاط الأقليات الدينية في مواجهة حركات وأحزاب سياسية.

١٩ ـ المشاكل بين بعض الدول الإسلامية حول الحدود والمياه وغير ذلك.

٢٠ ـ الاعتماد على استيراد السلاح من الخارج.

٢١ ـ الضعف في اعداد القوات المسلحة وتدريبها وفق العقائد العسكرية الأجنبية وغير ذلك من عناصر الضعف الداخلية.

ثانياً: التحديات الخارجية: وتتمثل بما يلي:

١ ـ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين والصهيونية العالمية[١٨].

٢ ـ التبشير الذي تقوده المنظمات التبشيرية العالمية وبشكل خاص في أطراف العالم الإسلامي كأندونيسيا والدول الافريقية السوداء[١٩].

٣ ـ الغزو الفكري للعالم الإسلامي ونشر البدع والقيم الغربية بحجة الديمقراطية وحقوق الإنسان وغير ذلك والتشكيك في العقيدة الإسلامية والدعوة إلى اعتماد المناهج الغربية في التربية والتعليم، والنشاط الاستشراقي الذي يركز على الأفكار الدخيلة والفلسفات الوافدة والمواقف المضطربة وضمها إلى التراث الإسلامي لتشويهه[٢٠].

٤ ـ التدخل الأجنبي في شؤون الدول الإسلامية ومساندة الأنشطة الانفصالية كما في السودان وتشاد وأفغانستان والصومال والبوسنة والهرسك وقبرص ومناطق إسلامية أخرى[٢١].

٥ ـ محاربة وإبادة المسلمين والأقليات الإسلامية في دول عديدة وعدم السماح لهم بأداء الشعائر الدينية وإنشاء المساجد والتمتع بحقوقهم كمواطنين[٢٢].

٦ ـ النظام الدولي الجديد وهيمنة الولايات المتحدة على المنظمات الدولية والتدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم بحجج الشرعية وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الارهاب.

٧ ـ الشركات الاحتكارية العالمية التي تسعى للسيطرة على موارد الثروة الإسلامية ومحاربة الاقتصاد والإنتاج والسلع للدول الإسلامية.

٨ ـ المنظمات الاقتصادية الدولية التي تحاول محاصرة الاقتصاد الإسلامي واضعاف قدرات الدول الإسلامية من خلال الاتفاقيات والتي تعقدها دول تلك المنظمات وتأثير ذلك على السلع وإنتاج الدول الإسلامية.

٩ ـ المؤسسات الإعلامية الدولية التي تسيطر عليها العناصر الصهيونية والمعادية للإسلام والتي تقوم من خلال البث الإذاعي والتلفاز واستخدام الأقمار الصناعية ومن خلال طبع الكتب والصحف التي تشوه الإسلام وقيمه وتاريخه ورموزه.

١٠ ـ اطماع الدول المجاورة بأراضي العالم الإسلامي، حيث تسعى بعض الدول المجاورة للاستيلاء على أراضي إسلامية مجاورة تحت ذرائع حجج واهية.

١١ ـ المخابرات الأجنبية: تسعى دوائر المخابرات الأجنبية إلى اختراق الدول الإسلامية وإثارة المشكلات لها والتدخل في شؤونها الداخلية.

١٢ ـ محاولة الدول الكبرى للسيطرة على المواقع السوقية في العالم الإسلامي كقناة السويس، مضيق باب المندب، والممرات المائية الأخرى التي يشرف عليها العالم الإسلامي.

١٣ ـ امتلاك الدول المجاورة للعالم الإسلامي إلى أسلحة التدمير الشامل وخاصة تلك الدول التي تحارب الإسلام والأقليات الإسلامية فيها.

مواجهة تهديدات الأمن الإسلامي:

من أجل مواجهة تهديدات الأمن الإسلامي فإن ذلك يتطلب العمل وفق المحاور التالية:

أولاً: مواجهة كل دولة إسلامية للتهديدات الداخلية والخارجية وفق خطة تتجاوز فيها عوامل الضعف في أمنها الوطني، الذاتية والموضوعية.

ثانياً: مواجهة الدول الإسلامية مجتمعة، وفق أساليب ووسائل ثنائية وجماعية لتعزيز عناصر القوة في الأمن الإسلامي ومواجهة التهديدات الخارجية.

ثالثاً: تنسيق مواقف الدول الإسلامية في المنظمات الدولية باتجاه تعزيز الأمن الإسلامي.

الهوامش

(١) ابن منظور: لسان العرب. المجلد الثالث عشر. دار الفكر. بيروت ص٢١ ـ ٢٢.
(٢) د. عبد المنعم المشاط: نظرية الأمن القومي العربي المعاصر. دار الموقف العربي. القاهرة ١٩٨٩ ص١٢.
(٣) أمين هويدي: الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي. بيروت ١٩٧٥ ص٤٢.
(٤) عدلي حسن سعيد: الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه. القاهرة ١٩٧٧ ص١١.
(٥) عفاف محمد الباز: الترابط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمصالح القومية العربية. = الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي. القاهرة ١٩٧٨ ص٢٥.
(٦) المصدر السابق ص٢٧.
(٧) المصدر السابق ص٢٠٥ وهو تعريف الدكتور حامد ربيع للأمن.
(٨) حسن البدري: في الوحدة والتعاون العسكري العربي. مجلة المستقبل العربي. العدد ١١، السنة الثانية ١٩٨٠ ص٦.
(٩) Encyclopedia of Social Sciences, vol- 2, p.140.
(١٠) روبرت ماكنمارا: جوهر الأمن. ترجمة يونس شاهين. القاهرة ١٩٧٠ ص٨٣.
(١١) د. علي الدين هلال: الوحدة والأمن القومي العربي. مجلة الفكر العربي ع١١ و١٢، السنة الثانية ١٩٧٩ ص٩٤.
(١٢) الأمير حسن بن طلال: الأمن القومي العربي. في الأمير حسن بن طلال والدكتور علي = الدين هلال: تحديات الأمن القومي العربي. مجلة الأهرام الاقتصادي. العدد ٩٠٣، ٥ مايو ١٩٨٦ ص٧.
(١٣) هـ. جي. كليم وس. ا. فولك: ظروف الأمن القومي. ترجمة جامعة البكر آب ١٩٨١ ص٩.
(١٤) د. عبد المنعم المشاط، مصدر سبق ذكره ص١٦.
(١٥) Yves Lacoste: Geapolitics of Islams. IN: P. Girot and E. Kofman: International Geopolitical Analysis. London 1987, pp. 59- 74.
(١٦) مؤسسة آل البيت: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية: الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة وصور التغير وفي العالم الإسلامي. عمان ١٩٨٤ ص٦٠ ـ ٦٦.
(١٧) صالح ذياب هندي: دراسات في الثقافة الإسلامية. عمان ١٩٨٢ ص٢٧١ ـ ٢٧٤.
(١٨) د. عبد المنعم المشاط: نظرية الأمن القومي العربي. دار الموقف العربي. مصر ١٩٨٩ ص٤٢ ـ ٤٤ ـ ٦٨.

(١٩) أبو هلال الأندونيسي: غارة تبشيرية جديدة على أندونيسيا. بيروت ١٩٧٣ ومصطفى الخالدي وعمر فروخ: التبشير والاستعمار. القاهرة ١٩٥٥. ط٥١ ـ ٥٢.

(٢٠) د. عبد الستار سعيد: الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام. القاهرة ١٩٧٧ ص٣٠ وصالح هويدي، المصدر نفسه ص٣٥.

(٢١) انظر: د. فتحية النبراوي ود. محمد نصر مهنا: قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر. الاسكندرية ١٩٨٣.

(٢٢) د. جمال حمدان: العالم الإسلامي المعاصر. القاهرة ١٩٧١ ص١١٢ ـ ١٢٢.

الفصل الأول

التحديات الجيوبولتيكية للأمن الأردني

المقدمة: نشأة الدولة

تعتبر الدولة الأردنية إحدى نتائج الحرب العالمية الأولى، حيث أصبح هذا الجزء من الوطن العربي، إضافة إلى فلسطين والعراق، ضمن منطقة الانتداب البريطاني وفقاً لاتفاقية سان ريمو ١٩٢٠[*].

وفي آب ١٩٢٠ أقامت بريطانيا أربع حكومات محلية في كل من السلط والكرك وعمان وعجلون[٣] إلا أن تقدم الأمير عبد الله من الجنوب وسيطرته على السلط وعمان، دفع البريطانيين للقبول به كزعيم لشرقي الأردن، وهذا تم بالاتفاق عليه بين الأمير عبد الله وتشرشل في آذار ١٩٢١، على أن يعترف البريطانيون باستقلال البلاد في تاريخ لاحق[٤]. وقد بدأ الأمير عبد الله باتخاذ مجموعة من الاجراءات والأعمال لتنظيم البلاد منها الغاء الحكومات المحلية وإقامة الأمن والنظام في المناطق الصحراوية وبعض الاجراءات الاقتصادية.

وفي نيسان ١٩٢٣ عقدت اتفاقية لندن بين بريطانيا والإمارة بحيث اعترفت فيها بريطانيا بالحكم الذاتي للإمارة تحت الاشراف العام للمندوب السامي البريطاني[٥] وقد أضيفت إلى الإمارة أراضي اللواء الجنوبي معان والعقبة بعد أن تنازل عنها الأمير علي في حزيران ١٩٢٥.

وعندما قامت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ انضمت إليها إمارة شرقي الأردن وفي عام ١٩٤٦ عقدت معاهدة جديدة بين الإمارة وبريطانيا نصت على إلغاء الانتداب وتحديد علاقة بريطانيا مع الإمارة. وأصبحت

إمارة شرق الأردن مملكة عرفت بالمملكة الأردنية الهاشمية في ٢٥ أيار ١٩٤٦[٦].

وقد تم الحاق الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٩ إلى أن أعلن الملك حسين فك ارتباط الضفة بالمملكة عام ١٩٨٩.

التحديات الجيوبولتيكية:

يؤثر العامل الجغرافي الطبيعي البشري، والاقتصادي بشكل كبير بالنظام السياسي لأية دولة ومكوناته وتشكيلاته وأهدافه، بحيث يشكل ذلك العامل تحدياً لأمن الدولة وكيانها، مما يتطلب فهم العلاقة بينه وبين أهداف النظام السياسي في الحفاظ على كيان الدولة وتحقيق أهدافها ومصالحها، إن تلك العلاقة تظهر في مجموعتين من التحديات، الأولى التحديات الداخلية والثانية التحديات الخارجية، ومن هذا المنطلق سيتم تحليل التحديات الجيوبولتيكية للأمن الوطني الأردني.

أولاً: التحديات الجيوبولتيكية الداخلية: وتتمثل هذه بمجموعة التحديات الناتجة عن الظروف الذاتية للدولة الأردنية وتأثيرها على الأمن الوطني، ويمكن الإشارة في هذا الجانب إلى التحديات التالية:

أ ـ التحديات المرتبطة بالموقع الجغرافي: إن الحقائق الأساسية للموقع الجغرافي للدولة الأردنية هي:

١ ـ تقع المملكة في الجزء الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية بين دائرتي عرض ٢٩° و٣٣° درجة شمالاً وخطي طول ٣٤° و٣٩° درجة شرقاً.

٢ ـ يحد المملكة من الشمال سوريا ومن الشرق العراق والسعودية ومن الجنوب السعودية ومن الغرب فلسطين المحتلة.

٣ ـ تشرف المملكة على البحر الأحمر بساحل طوله ٤٠ كيلومتراً عند ميناء العقبة.

إن التحديات الجيوبولتيكية التي ترتبط بالموقع الجغرافي للمملكة يمكن تأشيرها كما يلي:

أ ـ كونه يقع في منطقة قارية داخلية، في ظل المطر للمرتفعات الفلسطينية فإن مناخه صحراوي بشكل عام يتصف بالتطرف في درجات الحرارة وندرة الأمطار، عدا أجزاء صغيرة من المملكة تتأثر بظروف البحر المتوسط والتضاريس المحلية فهي جزيرة من الصحراء تحيط بها الصحارى من كل الجهات تقريباً(٧).

ب ـ كونه موقع داخلي حبيس، ففي مقابل ٢٠٠٠ كم من الحدود البرية ليس ثمة إلا عدة كيلومترات من الحدود البحرية «تلك القوة أو الطاقة هي كل ما تملك الأردن على البحر الأحمر وهي فوق ذلك نافذة بعيدة عن النواة النووية للمعمور في الدولة»(٨) إن ذلك الموقع جعل من الأردن دولة حدية حاجزة Buffer state(٩)، تتأثر بالأوضاع في المناطق المحيطة بها وجعلها تعتمد في اتصالاتها الخارجية على منافذ في الدول المجاورة وهذا يشكل جانب ضعف في أمنها الوطني.

جـ ـ التحديات المرتبطة بمساحة الدولة وشكلها: تبلغ مساحة الدولة الأردنية ٨٨,٨٠٠ كيلومتر مربع وهي بذلك تعتبر من الدول الصغيرة المساحة، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية تشكل حوالي ٨٣,٥٪ من مساحة الدولة والذي لا يصلح للزراعة ويكاد يخلو من العمران، وجدنا عبء هذه المساحة على صغرها. أما الشكل «فنجده شكلاً خاصاً غير عادي، فهي تتألف من ذراعين غليظين تندفع بينهما أرض سعودية وتبدو زاويتها المنفرجة في مجموعها كالسندان أو كالبلطة وهذا الشكل إلى غرابته يترك الدولة تختنق بخاصره في وسطها يمكن منها نظرياً للجيرا، قطعها إلى نصفين»(١٠) وهكذا نجد الشكل غير المنتظم والانبعاجات والتداخلات التي فيه من الدول المجاورة وابتعاد أطرافه عن المعمور في الدولة، وهو بكل المقاييس يجعل جوانب ضعف كبيرة للدولة الأردنية، إلا أن الذي رسمه، الاستعمار البريطاني، كان يستهدف إكمال الجسر البري عبر فلسطين إلى البحر المتوسط وعبر العراق إلى الخليج العربي، إضافة إلى كونه جسراً جوياً متصلاً، بديل ومكمل لطريق السويس البحري. (انظر الشكل رقم ١).



شكل رقم (١)

الأردن جزء من الجسر البري والجوي بين البحر المتوسط والخليج العربي

المصدر: جمال حمدان ١٩٦٧

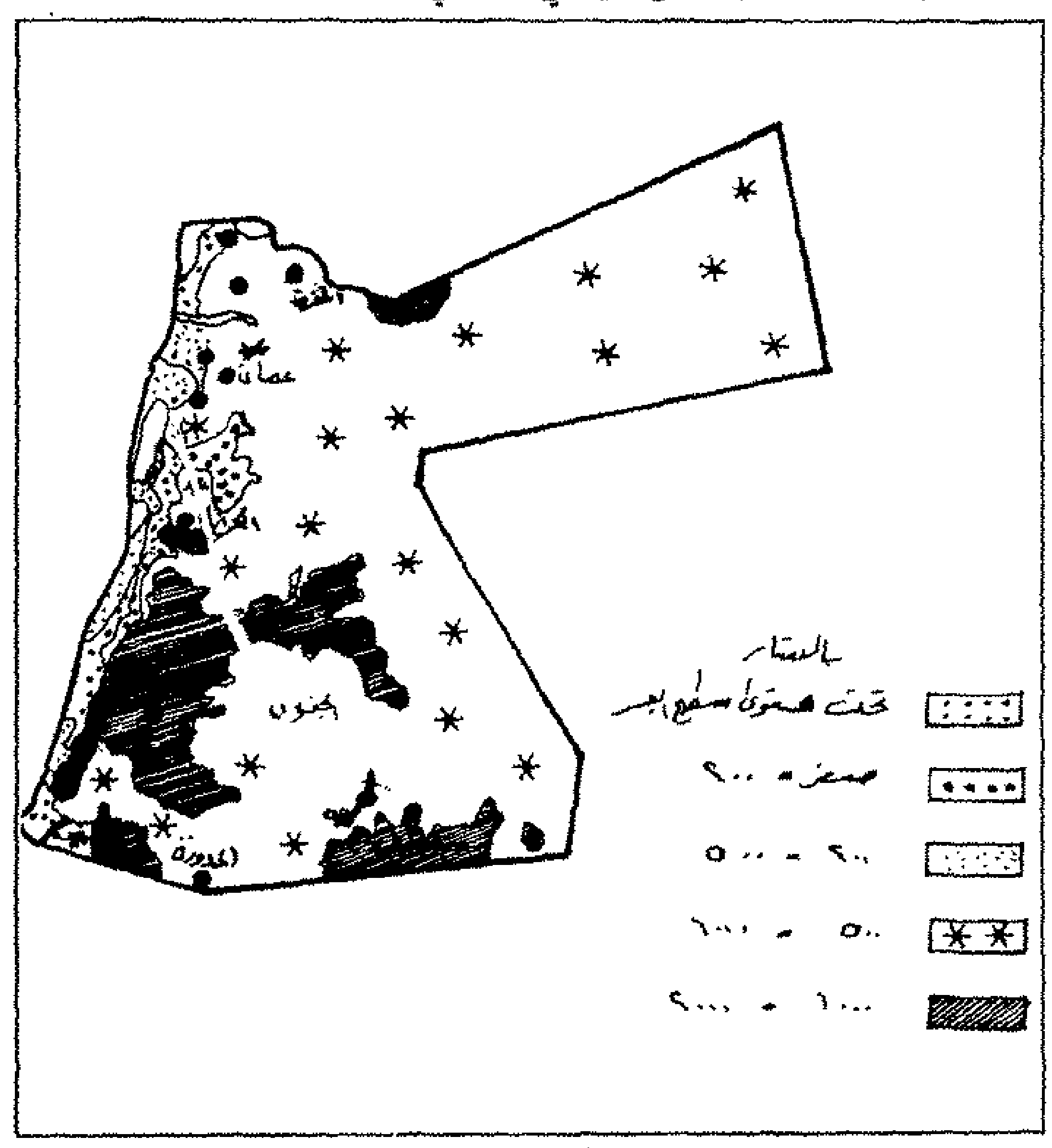
جـ - التحديات المرتبطة بتضاريس الدولة: يتشكل معظم سطح الدولة الأردنية من هضبة صخرية صحراوية منبسطة تعرف بالحماد تنحدر نحو الشرق تتوسطها بعض المنخفضات الحوضية الدائرية الشكل أما في قطاعها الجنوبي فعبارة عن صحراء رملية تعرف بالحسما[١١] وتشكل هذه الهضبة جزءاً من الدرع الإفريقي العربي ذي القاعدة البلورية القديمة مع رواسب قارية من الحجر الرملي السنوبي وطبقات كلسية صوانية بحرية بالإضافة إلى طفوح بازلتيه[١٢].

أما المرتفعات الغربية والجنوبية الغربية التي يتراوح ارتفاعها بين ٦٠٠ إلى ١٠٠٠م فوق سطح البحر، فتتقطعها الأودية والروافد العرضية وتشكل مساحة هذه المنطقة حوالي ٧,٦٪ من مساحة الدولة.

بينما يمتد إقليم الغور (وادي الأردن) لمسافة ٤٢٠ كم في خط مستقيم بين الحدود السورية وخليج العقبة، ويتخذ شكلاً اهليليجياً غير منتظم حيث يتسع في بعض المناطق ويضيق في أخرى. ورغم ما يبدو من استواء أرضية الوادي إلا أن التضرس المطلق بين أعمق أجزاء البحر الميت وأواسط وادي عربة يتجاوز الألف متر[١٣]. وهكذا نجد، وبسبب الوضع التضاريسي، إن أقل من خمس مساحة المملكة يشكل المعمور فيها والذي يتركز فيه السكان والنشاط الاقتصادي، بينما المساحة الكبيرة الباقية، ما هي إلا صحراء صخرية خالية أو نادرة الاستيطان البشري، وهذا يشكل خللاً كبيراً في الأمن الوطني الأردني. (انظر الشكل رقم ٢).

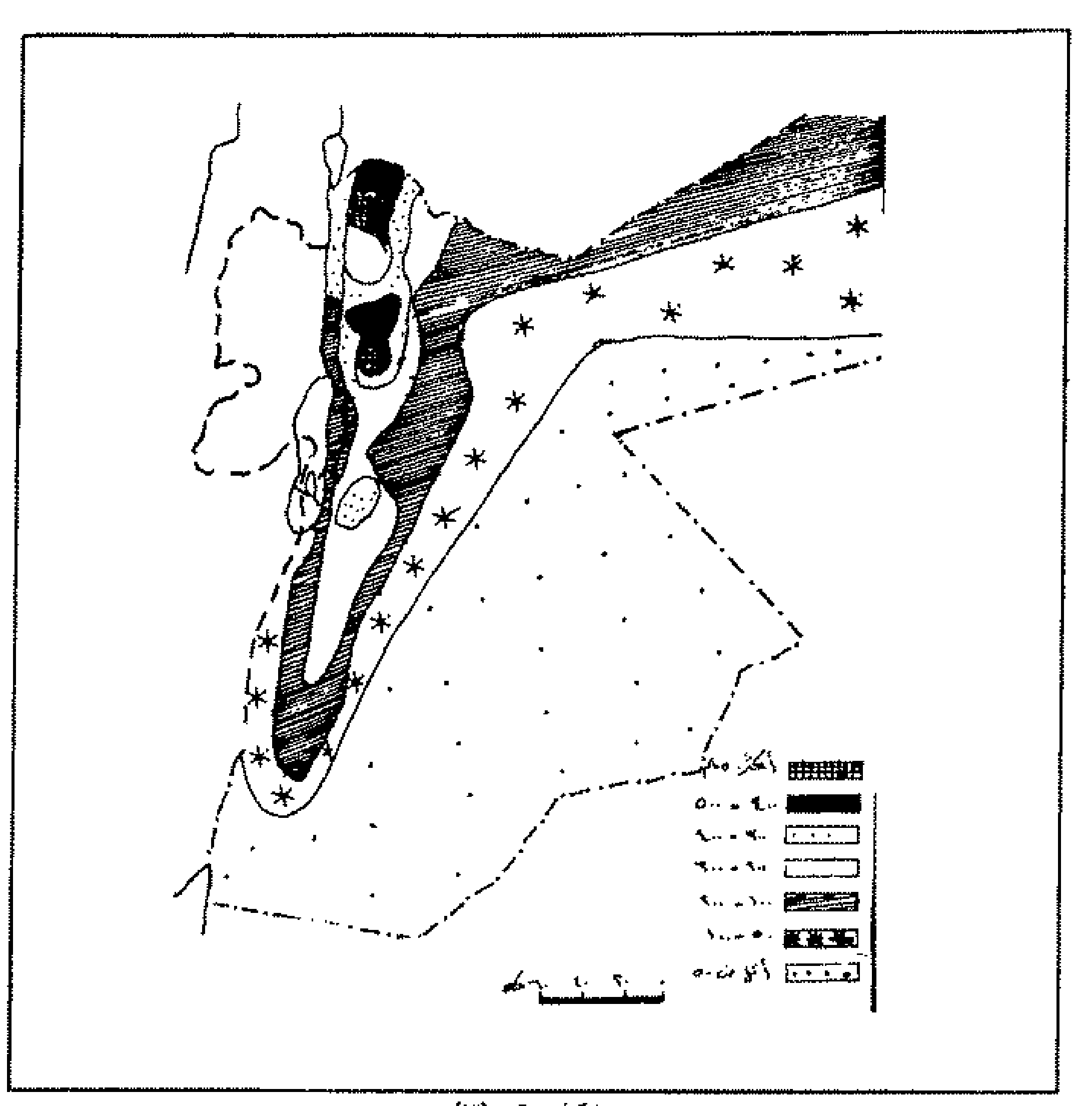
د - التحديات المرتبطة بمناخ الدولة: تسود صفة المناخ الجاف وشبه الجاف الحار الأراضي الأردنية، وتشكل المناطق الصحراوية أكثر من ٨٠٪ من مساحة الدولة والتي تستلم أقل من ٥٠ ملم من الأمطار. إن مصدر أمطار المملكة هي الأعاصير الشتوية التي تأتي من البحر المتوسط والتي يقل تأثيرها كلما توجهنا غرباً وجنوباً[١٤]. لقد ترك المناخ هذا تأثيره على نوعية النبات الطبيعي الذي يتدرج من أشجار البحر المتوسط على المناطق الجبلية إلى النبات الصحراوي في الغرب والجنوب، كما ترك تأثيره على الموارد المائية التي تتميز بقلتها وندرتها. (انظر الشكل رقم ٣).

لقد ترك المناخ تأثيره الكبير على صلاحية الأراضي للاستيطان والنشاط الاقتصادي، فحيث تتركز الأمطار ومصادر المياه والمناخ المعتدل في الغرب والشمال الغربي، يتركز الاستيطان البشري والنشاط الاقتصادي بأنواعه وبهذا فقد أصبح القلب السكاني والاقتصادي للدولة في الغرب والشمال الغربي قريباً من الحدود مع فلسطين المحتلة وهذا يشكل جانب ضعف كبير للأمن الوطني الأردني.



شكل رقم (٢)

المصدر: د. جمال حمدان: الأردن دولة. مجلة الكاتب ١٩٦٧.



شكل رقم (٣)

توزيع الأمطار السنوية.

المصدر: د. حسن عبد القادر: الموارد الغذائية في الأردن. عمان ١٩٨٥.

هـ ـ التحديات المتعلقة بالموارد المائية: يقصد بالموارد المائية هنا، كل المصادر التي يستطيع الإنسان أن يحصل منها على الماء كالأنهار والعيون والآبار والخزانات[١٥]. ومصادر المياه في الأردن هي الأمطار التي يتركز سقوطها للفترة من شهر تشرين الأول إلى شهر نيسان وتتراوح المعدلات السنوية لسقوط الأمطار من ٤٠٠ ملم في المرتفعات إلى ٢٠٠ ملم في وادي الأردن، ويصل إلى ما دون الـ ٥٠ ملم في المناطق الصحراوية[١٦].

كما توجد الكثير من العيون والينابيع التي تشكل مصادر أساسية لمياه بعض الأنهار ونهر الأردن، إضافة إلى الآبار التي تقوم بحفرها المؤسسات الحكومية التي تشرف على مصادر المياه في الأردن.

أما المصادر الأساسية للمياه في الأردن فهي الأنهار وبشكل خاص نهر الأردن وروافده الدائمة والموسمية.

ينبع نهر الأردن من المرتفعات الجبلية في سوريا ولبنان ويتغذى بالماء من مصادر مائية باطنية، العيون والينابيع، بالإضافة إلى الأودية والأنهار والجداول الدائمية والموسمية من سوريا ولبنان والأردن وأهم روافده هي أنهار الحاصباني وبانياس والدان واليرموك وبريغيث.

إن التحدي الكبير الذي يعاني منه الأردن هو النقص في كمية المياه المتوفرة سواء للاستهلاك المنزلي أو الشرب أو الزراعة أو الاستعمالات الأخرى.

تشير إحدى التقديرات بأن الاستهلاك الاجمالي للمياه في المملكة يبلغ حوالي ٥٥٥ مليون متر مكعب عام ١٩٨٠ ذهب منه ٤٦٥ مليون متر مكعب أي بنسبة ٨٣,٨٪ للزراعة و٣٠ مليون متر مكعب أي بنسبة ٥,٤٥٪ للصناعة و٦٠ متر مكعب للاستهلاك المنزلي أي بنسبة ١٠,٩٪ من الاجمالي وتشير احصائيات عام ١٩٨٥ إلى استهلاك اجمالي قدره ٨٧٠ مليون متر مكعب مصادره مما يلي:

٤٦٪ من نهر الأردن.

٥٤٪ من مستجمع مياه الأمطار والمياه الجوفية ومعالجة المياه لإعادة استخدامها مرة ثانية.

وتشير تخمينات عام ٢٠٠٠ إلى أن حاجة الأردن من المياه سوف تبلغ ١١٠٠ مليون متر مكعب، بما يعني تجاوز كمية المياه المتوفرة حالياً بحوالي ٢٥٪[(١٧)].

وفي العاصمة الأردنية وحدها يبلغ النقص في المياه حوالي ٥٠٪ عن

حاجتها ومن المنتظر ارتفاع الطلب بمقدار خمسة أضعاف عند حلول منتصف التسعينات[١٨].

إن النقص في كمية المياه التي تتوفر للمملكة يرجع إلى عوامل عديدة يمكن تأشيرها كما يلي:

١ ـ تناقص كمية الأمطار الساقطة على الأرض الأردنية وزيادة نسبة التصحر والتبخر.

٢ ـ الزيادة في استهلاك المياه السطحية والجوفية بسبب زيادة استعمالها للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية والاستعمالات الأخرى، وقد أدت زيادة السكان وعمليات التنمية إلى زيادة كمية الاستهلاك.

٣ ـ النقص في كمية المياه الجارية في نهر الأردن وروافده بسبب النقص في كمية الأمطار الساقطة والمياه الجوفية التي تزود نهر الأردن وروافده بالمياه.

فتشير الاحصاءات المتوفرة أن كمية المياه الجارية السنوية في نهر الأردن عند جسر الملك حسين قد تناقصت من ١٥٠٠ مليون م^{٣} عام ١٩٣٥، إلى ١٤٠٠ مليون م^{٣} عام ١٩٤٥، إلى ٥٨٠ مليون م^{٣} عام ١٩٥٥، إلى ٣٧٨ مليون م^{٣} عام ١٩٦٦[١٩].

٤ ـ قيام الكيان الصهيوني بسحب كميات كبيرة من المياه من نهر الأردن ونهر اليرموك وموارد مائية أخرى، مما سنشير إليه لاحقاً في التحديات الخارجية.

و ـ التحديات المرتبطة بالموارد الاقتصادية: يعتبر ندرة وقلة الموارد الاقتصادية إحدى التحديات الجيوبولتيكية للأمن الوطني الأردني، ولعل أهم الموارد المعدنية هي كلوريد البوتاس وأملاح البروتين المستخرجة من البحر الميت[٢٠]. كما يشكل الفوسفات عنصراً مهماً من عناصر الثروة المعدنية الأردنية حيث يوجد في منطقة شاسعة تمتد من شمال عمان إلى جنوب معان ويتم استخراجه الآن من منطقة الرصيفة قرب عمان ومنطقة الحسا (الاحساء) بين عمان ومعان، ويشكل الفوسفات العمود الفقري للصادرات الأردنية حيث بلغت النسبة ٣١٪ من

الصادرات لعام ١٩٧٩[٢١].

بالإضافة إلى ذلك ينتج الرخام من منطقة جرف الدراويش، كما اكتشفت رواسب الحديد في منطقة عجلون ورواسب النحاس في الشمال الشرقي من وادي عربة، كما وجدت رواسب الكبريت في المناطق الواقعة شمالي البحر الميت وجنوبه[٢٢].

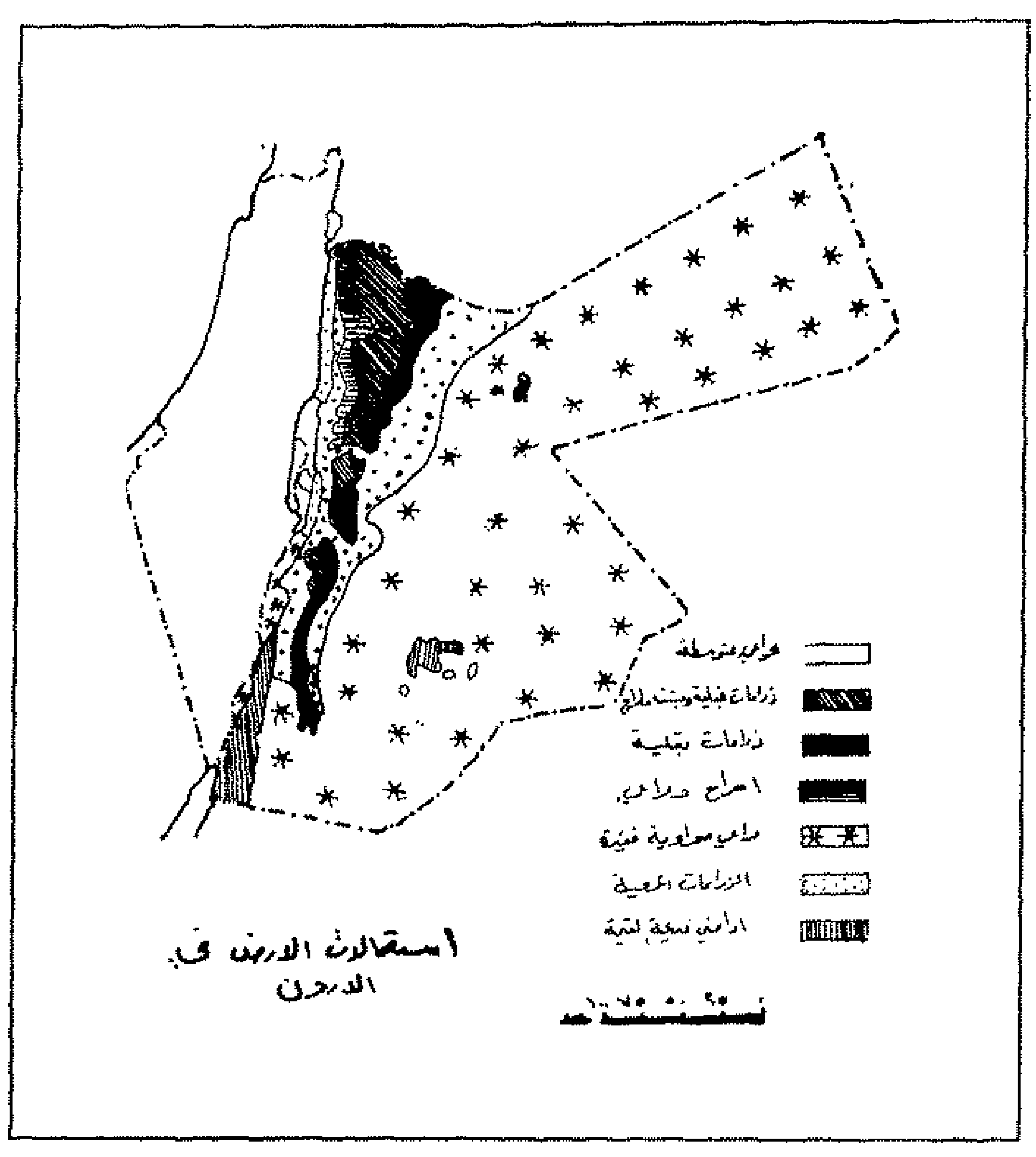
أما الزراعة، فتشير الاحصاءات إلى أن مساحة الأرض الصالحة للزراعة تبلغ ٧ مليون دونم (أي بنسبة ٧,٦٪ من مساحة الدولة) يزرع منها فعلاً كل عام حوالي ٣,٣ مليون دونم، يعتمد ٤٧٪ منها على الري، وإذا ما علمنا أن نسبة مساحة المراعي والغابات الطبيعية أو الصالحة للتحريج تشكل ١١,٣٪ من مجموع المساحة لوجدنا أن نسبة الأراضي غير القابلة للزراعة أو غير المستعملة للأغراض الزراعية إلى مجموع المساحة تبلغ حوالي ٨١,١٪[٢٣] (انظر الشكل رقم ٤)، ان سبب ذلك يعود إلى أن معظم الأراضي الأردنية صحراوية تتميز بندرة الأمطار حيث أن ٧٨٪ أو أكثر من مساحة الدولة تستقبل أمطاراً سنوية بمعدل ٢٠٠ ملم بالإضافة إلى تذبذبها وارتفاع نسبة التبخر بسبب الحرارة الشديدة ناهيك عن قلة المياه في نهر الأردن وروافده بسبب النقص الطبيعي فيه إضافة إلى سرقة الكيان الصهيوني للموارد المائية والنقص الكبير في المياه الجوفية مع الزيادة الكبيرة في استهلاك المياه للأغراض المختلفة.

أما بالنسبة إلى القوى العاملة الزراعية فهي حوالي ١٠٪ من مجموع القوى العاملة في الأردن (عام ١٩٨٢)، وهذا العدد في تناقص مستمر بسبب ظروف الزراعة وجذب المدن لهم.

وإذا ما تحدثنا عن الإنتاج الزراعي فتبرز لنا مجموعة من الحقائق التالية:

١ - تقلب إنتاج الغذاء في الأردن في الوقت الذي يزداد فيه استهلاك الغذاء بصورة مستمرة، فالأردن من الدول المستوردة لمعظم ما يستهلك، وتشير الأرقام إلى أن قيمة مستوردات الأردن من المواد الغذائية والحيوانات الحية ازدادت من ٢٧ مليون دينار أو ما نسبته

٣٠٪ من مجموع قيمة المستوردات لعام ١٩٧٢، إلى ٨٧,٥ مليون دينار أي ما نسبته ٦٩٪ من اجمالي قيمة المستوردات عام ١٩٧٨ ووصلت قيمة المستوردات الغذائية في عام ١٩٨٢ إلى نحو ١٩٢ مليون دينارا، أو ما نسبته ١٦,٨٪ من قيمة المستوردات الأردنية عامة (٢٤)



شكل رقم (٤)

المصدر: د. صلاح الدين بحيري: أرض فلسطين والأردن. القاهرة ١٩٧٤.

٢ - يعجز الأردن عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب عامة والقمح بشكل خاص ويعود ذلك إلى اعتماد الجزء الأكبر من المساحات المزروعة بالحبوب على المطر وتحول بعض تلك الأراضي إلى زراعة الخضر والأشجار.

٣ - إذا استثنينا بعض أصناف الخضروات كالبصل والثوم والبطاطا فإن الأردن يحقق الاكتفاء الذاتي من الخضروات بل ويصدر ما يفيض منها.

٤ - إن إنتاج الأردن من الأشجار المثمرة أقل من نصف حاجته الاستهلاكية.

٥ - وبالنسبة إلى الإنتاج الغذائي الحيواني، فإن الأردن ينتج من اللحوم الحمراء في المتوسط نحو نصف ما يستهلكه منها.

أما لحوم الدواجن فإن الأرقام تشير إلى أن الاكتفاء الذاتي منها يتمتع بنوع من الاستقرار النسبي، أما الأسماك فإن درجة الاكتفاء الذاتي وصل في أوائل الثمانينات إلى ١,٨٪ فقط وقد استورد الأردن من الأسماك عام ١٩٨٠ ما قيمته ٢,٣ مليون دينار. أما الحليب فإن الأردن ينتج حالياً أقل من نصف استهلاكه منه وإن درجات الاكتفاء الذاتي تأخذ بالانخفاض باستمرار[٢٥].

٦ - وإذا أخذ أرقام ١٩٩٥ فإن درجة الاكتفاء الذاتي لأبرز الموارد الغذائية فسنجدها كما يلي[٢٦]:

أ. القمح	٪١٢
ب. اللحوم الحمراء	٪٢٥,٥
حـ. الحليب	٪٢٥
د. الأسماك	٪١
هـ. الحمضيات	٪٤٦,٨

أما بالنسبة إلى الصناعة، فعدا بعض المشاريع الصناعية الكبيرة التي ترتبط باستخراج البوتاس والفوسفات ومصانع السمنت غربي عمان، فإن معظم المعامل الصناعية صغيرة الحجم تتعاطى صناعة المواد الانشائية والنسيج والبطاريات والسجاير والصابون وتعليب الخضروات والفواكه ومنتجات الألبان وغيرها من المواد الغذائية[٢٧].

فإذا أخذ أرقام القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية نجد أنها كانت في الأردن عام ١٩٨٦ (١٥١,٥) مليون دولار بينما كانت في العراق ٦١٨٩,٣ مليون دولار و٥٤٣٤,١ مليون دولار في الجزائر[٢٨].

وفي الصناعات التحويلية كانت للأردن لعام ١٩٨٦ (٥٥٤,٢) مليون دولار، بينما كان في العراق ٤٧١٩,٢ مليون دولار وفي الجزائر ٧٦٢٥,٣ مليون دولار وفي المغرب ٢٨١٠,٤ مليون دولار[٢٩].

ز ـ التحديات المرتبطة بالظروف السكانية: تبرز التحديات المرتبطة بالظروف السكانية للأمن الوطني الأردني في الحقائق التالية:

١ ـ النمو السكاني المرتفع: لقد تضاعف عدد السكان في الأردن منذ منتصف القرن الحالي ثلاث مرات بسبب تدفق اللاجئين من فلسطين عام ١٩٤٨ وتوحيد الضفتين عام ١٩٤٩ وتبعاً لتعداد عام ١٩٥٢ بلغ عدد السكان ١,٣ مليون نسمة وبعد تسع سنوات (١٩٦١) بلغ ١,٧ مليون نسمة وبذلك حقق الأردن معدل نمو سكاني وصل ٢٨,٤٪ خلال تلك الفترة. كما أدت حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ إلى نزوح أخر نحو الضفة الشرقية بحيث ارتفع المعدل السنوي لنمو السكان خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٩ إلى ٤,٨٪ بعد أن كان ٤,٧٪ خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ وهذه معدلات مرتفعة جداً[٣٠]. (انظر الجدول رقم ١).

جدول رقم (١)

نمو السكان في الأردن ٥٢ ـ ١٩٧٩

النوع	معدل النمو السنوي٪ ٥٢ ـ ٦١	صافي معدل النمو السنوي٪ بفعل الهجرة ٥٢ ـ ٦١	معدل النمو السنوي٪ ٦١ ـ ٧٩	صافي معدل النمو السنوي٪ بفعل الهجرة ٦١ ـ ٧٩
١ ـ الضفة الشرقية				
حضر	٨,٣٥	٥,١٥	٥,٥٥	١,٧٥
ريف	١,٧٤	١,٤٦ ـ	٣,٩١	٠,١١
المجموع	٤,٧٦	١,٥٦	٤,٨٤	١,٠٤
٢ ـ عمان				
	١٠,٨	٦,٨٨	٥,٦١	١,٨١
	٠,٠٦	٣,١٤ ـ	٥,٦٠	١,٧٤
	٧,٦٢	٤,٤٢	٥,٥٤	١,٨٠

المصدر: موسى سمحة: تطور الأوزان السكانية، مصدر سبق ذكره ص٨٧.

٢ ـ التركز السكاني في العاصمة: على الرغم من ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في عمان إلا أن حجم وسرعة تدفق المهاجرين إليها مسؤولان إلى درجة كبيرة عن ذلك النمو السريع بحيث يشير كلارك إلى عمان بأنها «العاصمة الدولة» لقد قدر بأن معدل الزيادة الطبيعية السنوية ٣,٥٪ بينما ساهمت الهجرة بـ ٧٪ أي أن معدل النمو السكاني السنوي وصل إلى ١٠,٥٪ وهي حالة غير طبيعية وتشكل خللاً كبيراً في الوضع السكاني للدولة الأردنية[٣١]. (انظر الجدول رقم ٢ ورقم ٣).

٣ ـ التوزيع الجغرافي للسكان: بسبب طبيعة الظروف الجغرافية للدولة فإن السكان قد تركز بشكل كبير في الجهات الغربية والشمالية الغربية للدولة وتقل الكثافة كلما توجهنا نحو الشرق والجنوب. فتشير احصاءات عام ١٩٥٢ بأن ٨٤,٧٪ من السكان يقطنون في محافظات عمان واربد والبلقاء، ارتفعت إلى ٨٧,٣٪ في عام ١٩٦١ و٨٩,٦٪ عام ١٩٧٩. بينما كانت في محافظتي الكرك ومعان ١٢,٧٪ عام ١٩٦١ و٩,٤٪ عام ١٩٧٩[٣٢]. (انظر الشكل رقم ٥ والجدول رقم ٤).

جدول رقم (٢)

الأسر المهاجرة إلى عمان تبعاً لمسح عام ١٩٧٧

بالعينة (الضفة الغربية)

مكان الاقامة السابق (اللواء)	ريف	حضر	المجموع
رام الله	٢٠	٢٥	٤٥
الخليل	١٢	٣٢	٤٤
نابلس	١١	٣٢	٤٣
القدس	٤	٣٤	٣٨
اريحا	٢	٢٩	٣١
جنين	١٥	٦	٢١
طولكرم	١٤	٧	٢١
بيت لحم	ـ	١٥	١٥

المصدر: موسى سمحة: هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمان ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧. النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. العدد ١٩، ك١ ١٩٨٠. ص٥٥.

جدول رقم (٣)

هجرة الأسر القسرية والطوعية إلى عمان تبعاً لمسح عام ١٩٧٧ بالعينة

مكان الإقامة السابق	الهجرة الطوعية	الهجرة القسرية	المجموعة
فلسطين المحتلة	٣	٢٣٩	٢٤٢
قطاع غزه	٦	٤٣	٤٩
الضفة الغربية	٢٥٨	٣٦٦	٦٢٤

المصدر: M.A. Samha: Emigration to Amman: Patterns of Movement and Population Structure. Ph, D. dissertation Durham 1979. Table 5.2.

جدول رقم (٤)

توزيع السكان في محافظات الأردن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٩

المحافظة	السكان (مليون)	٪	السكان (مليون)	٪	السكان (مليون)	٪
عمان	٠,٢١	٣٧,٢	٠,٤	٤٨,١	١,١	٥٥,٢
اربد	٠,٢	٣٦,٤	٠,٢	٣٠,٤	٠,٦	٢٧,٤
البلقاء	٠,٠٦	١١،١	٠,٠٧	٨,٨	٠,١	٧
الكرك	٠,٠٨	١٥,٣	٠,٠٦	٧,٥	٠,١	٥,٩
معان			٠,٠٤	٥,٢	٠,٠٧	٣,٣

المصدر: موسى سمحة: الأوزان السكانية، مصدر سبق ذكره ص٨٣.



شكل رقم (٥)

المصدر: جمال حمدان ١٩٦٧.

٤ ـ الهجرة السكانية إلى الخارج: بسبب النمو السكاني الكبير في الأردن مع ندرة الموارد الاقتصادية وظروف الحرب مع الكيان الصهيوني، ازدادت الهجرة السكانية الأردنية إلى الخارج وبشكل خاص نحو بعض الأقطار العربية ودول أخرى. وعلى الرغم من بعض الجوانب الايجابية لتلك الهجرة والتي تتمثل بالموارد المالية التي ترسل منهم إلى الأردن، وتشير الأرقام إلى أن قيمة التحويلات الشخصية للأردنيين العاملين في الخارج قد ارتفعت من ٤,٦ مليون دينار عام ١٩٥٩ إلى ١٨٠ مليون دينار عام ١٩٧٩[٣٣]، إلا أن الهجرة في نفس الوقت تشكل جانب ضعف في الأمن السكاني الأردني بسبب نزوح قوة العمل (الشباب) إلى الخارج وتأثيرها على الاستثمار والنشاط الاقتصادي الوطني. (انظر الجدول رقم ٥).

٥ ـ الظروف الاجتماعية: تؤثر قلة الموارد الاقتصادية وزيادة السكان وأعباء الحروب مع الكيان الصهيوني على مدى ما توفره الدولة من خدمات اجتماعية للسكان. فتشير الأرقام بأن ٢٠٪ من سكان الدولة لا تصلهم المياه الصالحة للشرب، كما أن المؤشرات الصحية تشير إلى تدني الخدمات المقدمة للسكان حيث تشير الأرقام إلى هناك طبيب واحد و١,٣ ممرض و٠,٧ سرير لكل ألف من السكان للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥[٣٤].

كما تنخفض نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي ونسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وغير ذلك من المؤشرات الاجتماعية الأخرى[٣٥].

حـ ـ التحديات المتعلقة بالوضع المالي: (انظر الجدول رقم ٦).

يعاني الأردن من ظروف اقتصادية تؤثر بشكل سلبي على الوضع الاجتماعي والاستقرار السياسي وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى الحقائق التالية[٣٦]:

١ ـ في حرب عام ١٩٦٧ خسر الأردن حوالي ٤٠٪ من مجمل انتاجه القومي.

جدول رقم (٥)

التوزيع الجغرافي للأردنيين العاملين خارج الأردن

الدولة	العدد	٪
السعودية	١٤٠,٠٠٠	٤٥,٨
الكويت	٨٠,٠٠٠	٢٦,٢
الامارات	١٤,٠٠٠	٤,٦
قطر	٧,٢٥٠	٢,٤
عمان	٦,٥٠٠	٢,١
البحرين	٣,٢٥٠	١,١
أقطار عربية أخرى	٤,٠٠٠	١,٣
مجموع الأقطار العربية	٢٦١,٥٠٠	٨٥,٦
الولايات المتحدة	٢٠,٠٠٠	٦,٦
المانيا الغربية	١٣,٠٠٠	٤,٣
دول أوروبية أخرى	٢,٩٠٠	٠,٩
كندا	٥,٠٠٠	١,٦
استراليا	٣,٠٠٠	١
مجموع الأقطار غير العربية	٤٣,٩٠٠	١٤,٤
المجموع العام	٣٠٥,٤٠٠	١٠٠

المصدر: د. أمين عواد مهنا بني حسن: التحديث والاستقرار السياسي في الأردن. عمان ١٩٨٩ ص١٦٢.

٢ ـ أدى انخفاض مساعدة الدول العربية النفطية من ١,٢ بليون دولار إلى أقل من ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى تراكم الدين على الأردن. (انظر الجدول رقم ٧).

٣ ـ انخفاض أسعار السلع المصدرة إلى الأردن في السوق العالمية مما أدى إلى انخفاض الواردات المالية.

جدول رقم (٦)

الوضع المالي الأردني

١ ـ العجز في الميزانية الحكومية	٤٢٠ مليون دولار (١٩٨٦)
٢ ـ نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي	٩,١٪ (١٩٨٦)
٣ ـ نسبة العجز إلى النفقات العامة	١٨,٨٥٪ (١٩٨٦)
٤ ـ الدين العام الخارجي	٦٦٩٦,٩ مليون دولار (١٩٨٥)
٥ ـ خدمة الدين العام الخارجي	٤٥٤,٣ مليون دولار (١٩٨٥)
٦ ـ صافي المساعدات الانمائية المقدمة من الدول العربية ودول الأوبك	٤٦٢,٨ مليون دولار (١٩٨٥)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧. جداول مختلفة.

جدول رقم (٧)

المساعدات المقدمة إلى الأردن

١٩٨٤ ـ ١٩٨٧ (مليون دولار)

١٩٨٤	٦٨٧
١٩٨٥	٥٤٠
١٩٨٦	٥٦٥
١٩٨٧	٥٩٥

ويشمل مساعدات دول التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمات العالمية والدول العربية.

OECD, Development Co. operation, Paris, 1988.

٤ ـ انخفاض تحويلات المغتربين الأردنيين العاملين في الخليج التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في القطاع الخاص فتلك التحويلات انخفضت بأكثر من ٢٠٪ خلال السنوات الماضية لتصل إلى أقل من ٨٠٠ مليون.

٥ ـ ارتفع الدين الخارجي للأردن من ٣,٥ بليون دولار عام ١٩٨٤ إلى حوالي ٨ بليون دولار عام ١٩٩٠.

٦ ـ الآثار الناتجة عن شروط صندوق النقد الدولي التي ستؤدي إلى ارتفاع السلع الأساسية وفرض اجراءات تقشفية وتقليص الدعم على الحبوب واللحوم[٣٧].

٧ ـ تدني القدرة الشرائية للأسرة بنسبة ٥٠٪[٣٨].

ثانياً: التحديات الجيوبولتيكية الخارجية للأمن الوطني الأردني:
تتمحور التحديات الجيوبولتيكية الخارجية للأمن الوطني الأردني في الحقائق التالية:

أ ـ التحدي الصهيوني: يشكل التحدي الصهيوني أهم وأخطر التحديات الخارجية للأمن الوطني الأردني بسبب جملة من العوامل والعناصر تتمثل:

١ ـ الأردن جزء من أرض إسرائيل الكبرى: (انظر الشكل رقم ٦)، إن المجال الحيوي للكيان الصهيوني لا يتحدد ضمن رقعة أرض معروفة لأن هذا المجال مطاط يمتد مع امتداد وتوسع أطماعهم وهذه متغيرة باستمرار، فإذا أخذنا بشعار الكنيست «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» فإن أرض الأردن كلها تقع ضمن هذه الحدود، وإذا أخذنا الخارطة الجديدة المرسومة على العملة الصهيونية نجد أيضاً أن أرض الأردن جميعها ضمن حدود الدولة الصهيونية. وتاريخياً أن الصهاينة يطالبون بضم الأردن إلى دولتهم المزعومة وقد عملوا باستمرار على طرح هذه الفكرة فالكونيل الصهيوني مايز تزهاجن كبير الضباط السياسيين في جيش اللنبي يكتب مذكرة إلى اللورد كرزون وزير

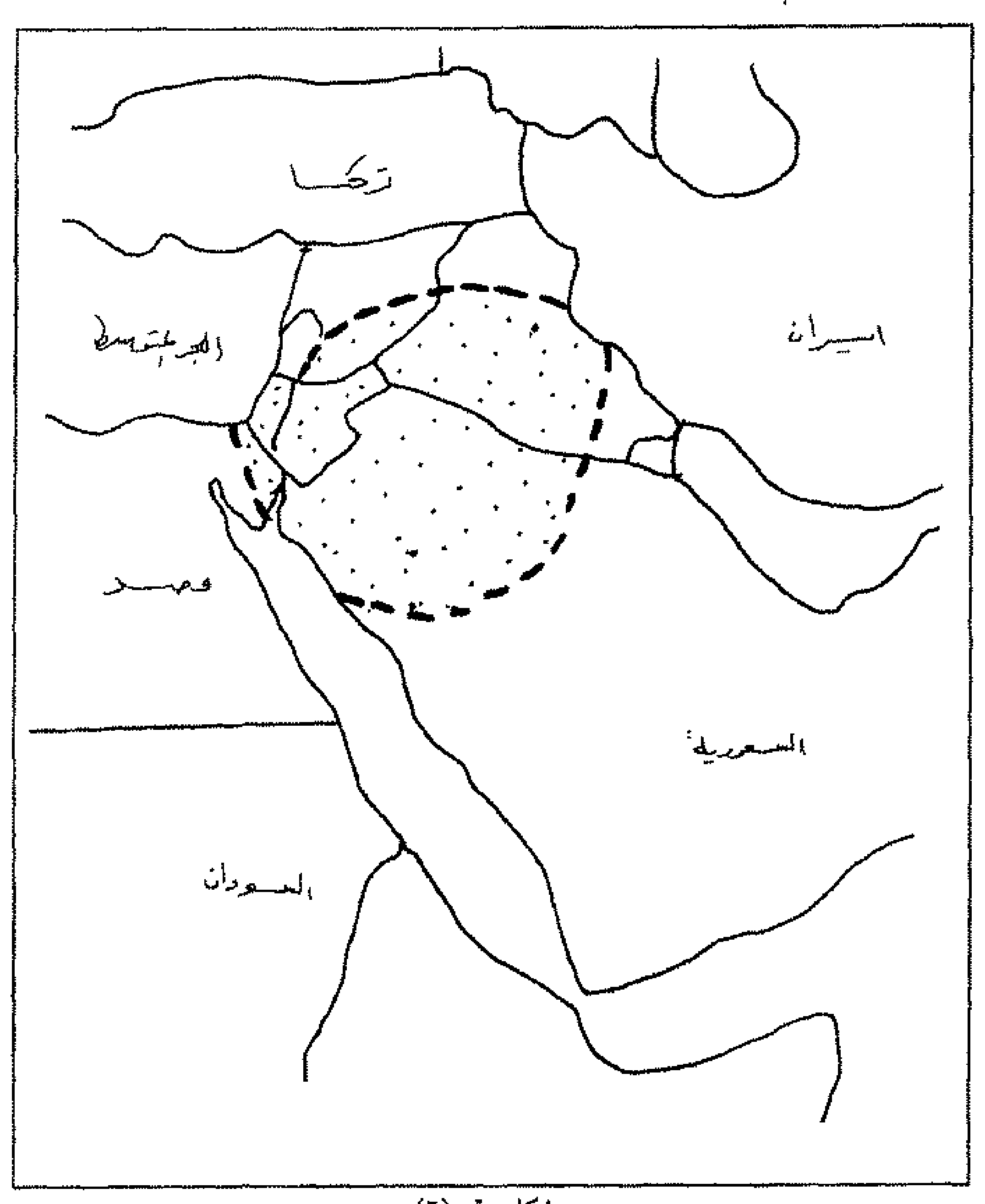
خارجية بريطانية فأشار بوجوب الحاق أراضي أخرى في شرقي الأردن إلى فلسطين المحتلة وقال «وهذه الضرورة تؤكدها أفضلية وجود وادي الأردن بأكمله ضمن فلسطين وكذلك روافد نهر الأردن النابعة من الشرق لهذا كله يجب أن تمر حدود فلسطين الشرقية إلى الغرب من خط سكة حديد الحجاز بمسافة ٢٥ ـ ٣٠ كم بعد أن يقطع ذلك الخط وادي اليرموك في منتصف المسافة بين سمخ ودرها»[٣٩] كما قدم الوفد الصهيوني إلى مؤتمر الصلح مذكرة في ٣ شباط ١٩١٩ يحدد فيها ما يسمى بالوطن القومي بأنه يضم أيضاً شرقي الأردن وجنوب لبنان وحدد في المذكرة الحدود الشرقية بأنها «تسير على مقربة من خط سكة حديد الحجاز حتى تنتهي بالعقبة»[٤٠]. (انظر الشكل رقم ٧ والشكل رقم ٨).

وقد عمل هربرت صموئيل على اقناع الشخصيات البريطانية بضم الأردن إلى فلسطين، كما قاوم بلا هوادة جهود الأمير عبد الله لتأسيس الإمارة تلك المقاومة التي وصفها فلبى عندما قال: «إن حكومة فلسطين برئاسة هربرت صموئيل بذلت في خريف ١٩٢١م محاولات لمنع قيام شرقي الأردن كدولة مستقلة تحت حكم الأمير عبد الله»[٤٢].

٢ ـ الأردن الوطن البديل للفلسطينيين: منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين والأردن اقترح هربرت صموئيل أن يكون الأردن وطناً للجماعات التي سترحل من فلسطين بعد إقامة الكيان الصهيوني عليها، واليوم يطرح الكيان الصهيوني الفكرة نفسها ويزاول سياسته العنصرية التوسعية في تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وإجبارهم للتوجه نحو الأردن «وقد طرح شارون قبل عدة سنوات بأنه سيكون على استعداد لدفع الفلسطينيين إلى الحكم في عمان كوسيلة لايجاد كيان فلسطيني إلى الشرق من النهر والنظرية التي تلقي رواجاً لدى بعض الإسرائيليين في الوقت الحاضر وهي أن هنالك دولة فلسطينية حالياً وهذه الدولة هي إلى الشرق من النهر»[٤١].

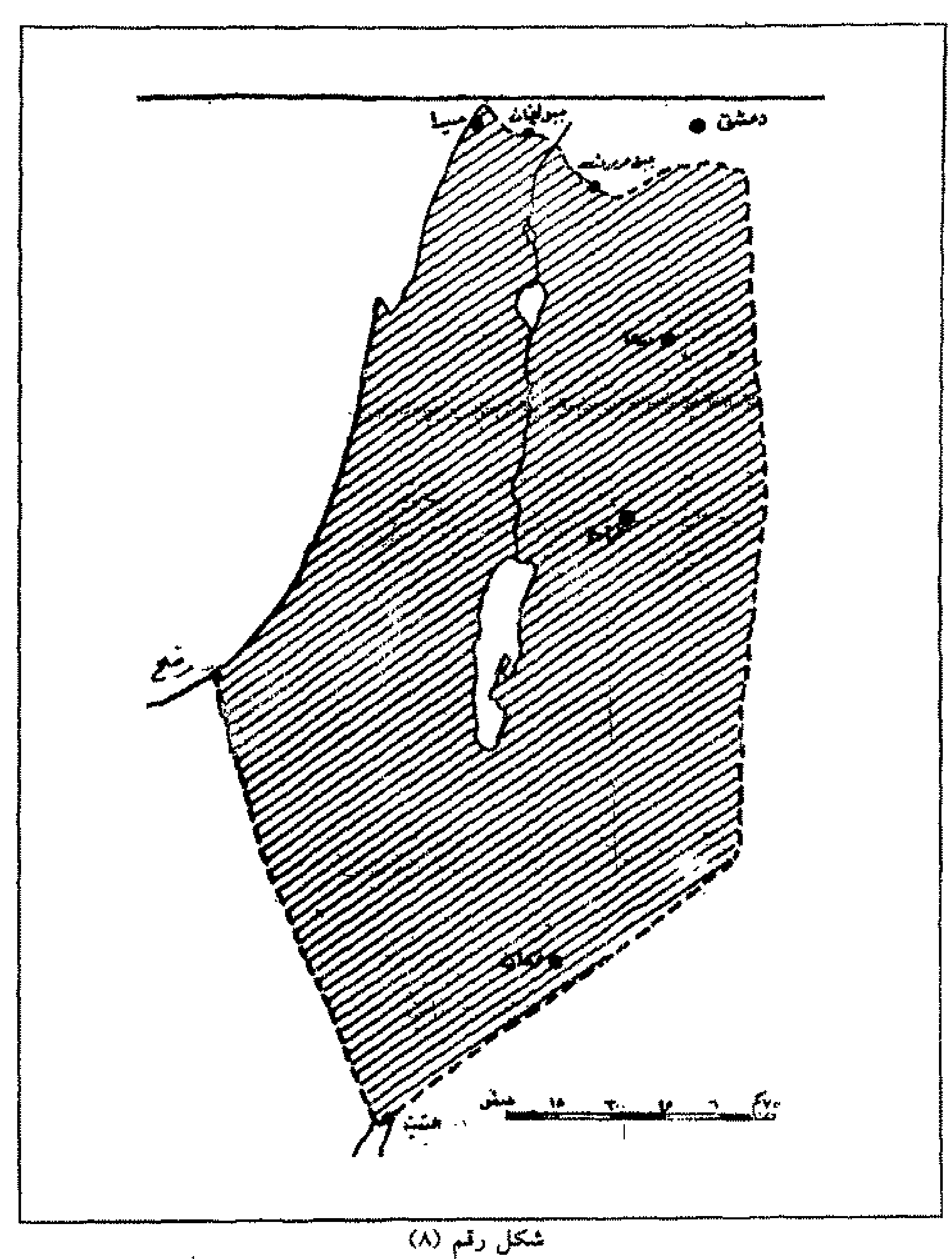
كما تحدثت غولدا مائير رئيسة وزراء الكيان الصهيوني في عام ١٩٧٢

ودعت الفلسطينيين إلى أنهم «إذا أرادوا إنشاء دولة خاصة بهم فأمامهم الضفة الشرقية من نهر الأردن حيث يشكلون أغلبية عددية ولتكن تلك فلسطينهم»[٤٣].



شكل رقم (٦)

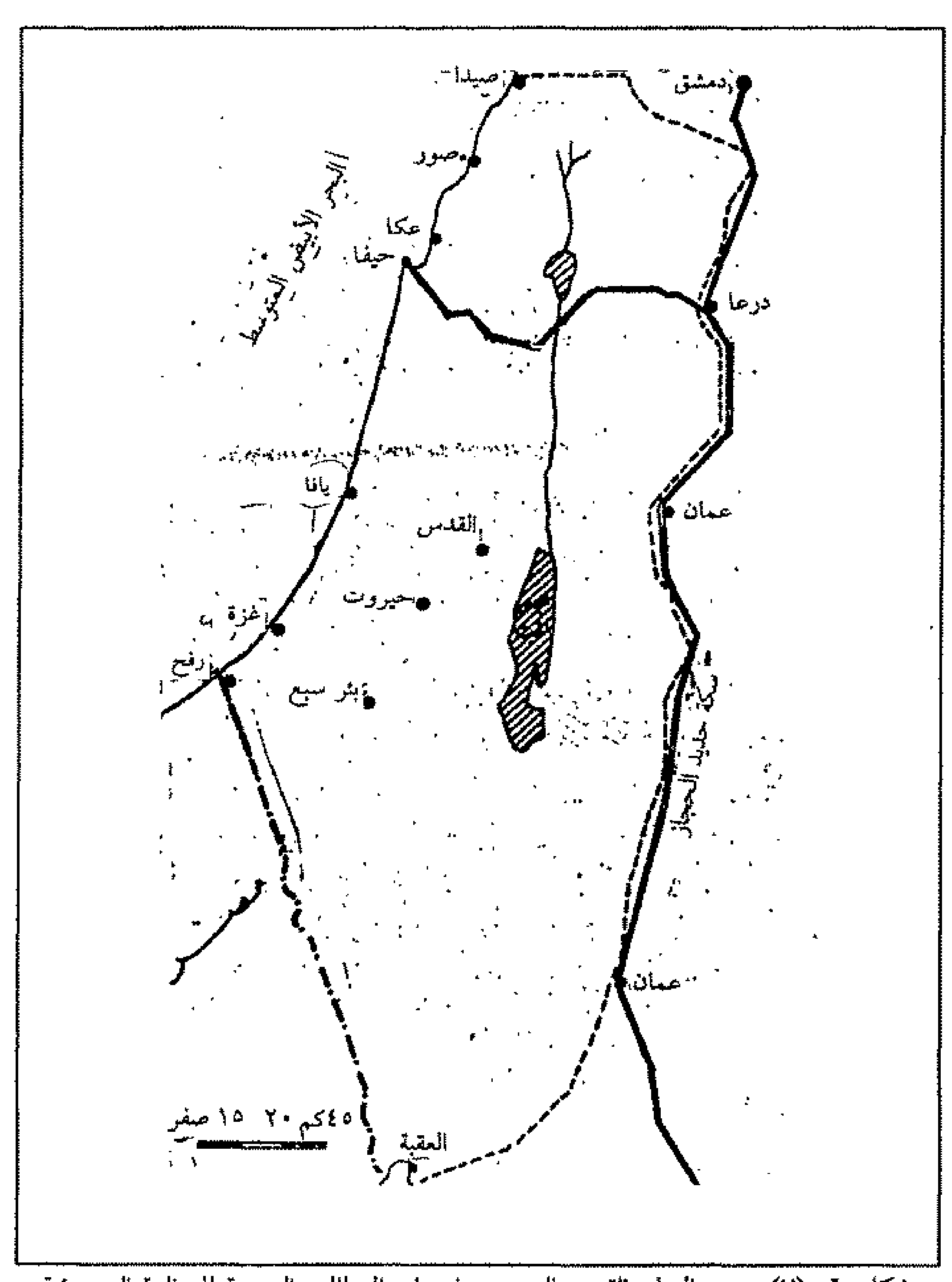
خارطة الدولة الصهيونية كما رسمت على النقود.



شكل رقم (٨)

حدود دولة إسرائيل على مطالب ابن جوريون وابن زفى سنة ١٩١٨.

المصدر: عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة القاهرة ١٩٧٧.



شكل رقم (٧) حدود الوطن القومي اليهودي بناء على المطالب الرسمية للمنظمة الصهيونية لمؤتمر الصلح في ٢٣ فبراير سنة ١٩١٩.
المصدر: عادل محمود رياض ١٩٧٧.

إن من النتائج المحتملة لأي حرب جديدة في الشرق الأوسط هي احتلال الكيان الصهيوني لأجزاء من الأردن وتهجير الفلسطينيين من فلسطين المحتلة إلى الضفة الشرقية من النهر وذلك للأسباب التالية(٤٤):

- ضرورة وجود تجمعات للقوات الصهيونية على المنحدرات الشرقية للضفة الغربية وفي وادي الأردن لأنه يتيح للجيش الصهيوني مراقبة الأردن والجبهة الشرقية كلها.

- منع تقدم القوات العراقية وبشكل خاص الدروع نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- إبعاد القوات الأردنية والفلسطينية عن الأهداف الحيوية في فلسطين المحتلة القريبة.

- العمل على شل قدرات الصواريخ العربية على تحييد الطلعات الجوية الصهيونية فوق منطقة واسعة.

- إن الأردن أفضل منطقة لتطويق الجيوش العربية المهاجمة على اعتبار أن الأراضي الأردنية يمكن أن تستخدم كمقر لحشد ومرور القوات العربية الأخرى.

- فرض أمر واقع بعد الاحتلال بإعلان دولة فلسطينية في جزء من الأراضي الأردنية التي تحتلها القوات الصهيونية.

٣ ـ تشكيل كونفدرالية في المنطقة: وقد طرح هذه الفكرة الجديدة زئيف شيف المحرر العسكري في جريدة هاراتس الصهيونية الوثيق الصلة بمراكز صنع القرار السياسي في الكيان الصهيوني حيث دعا إلى إنشاء اجراءات كونفدرالية بين الكيان الصهيوني والأردن والكيان الفلسطيني المقترح وهذه الكونفدرالية في رأيه هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع الكيان الصهيوني فيها ضمان العديد من متطلباته الأمنية المهمة مثل نزع السلاح ومنع دخول الفلسطينيين في تحالفات عسكرية مع العرب(٤٥).

كما طرحها مجدداً موريس درودن من الأكاديمية الفرنسية كما يلي:

١ ـ إقامة دولة فلسطينية بعد تنظيم بعض المناطق واستقطاع جزء من أراضي الأردن.

٢ ـ إنشاء كونفدرالية (أو سوق مشتركة) شرق أوسطية.

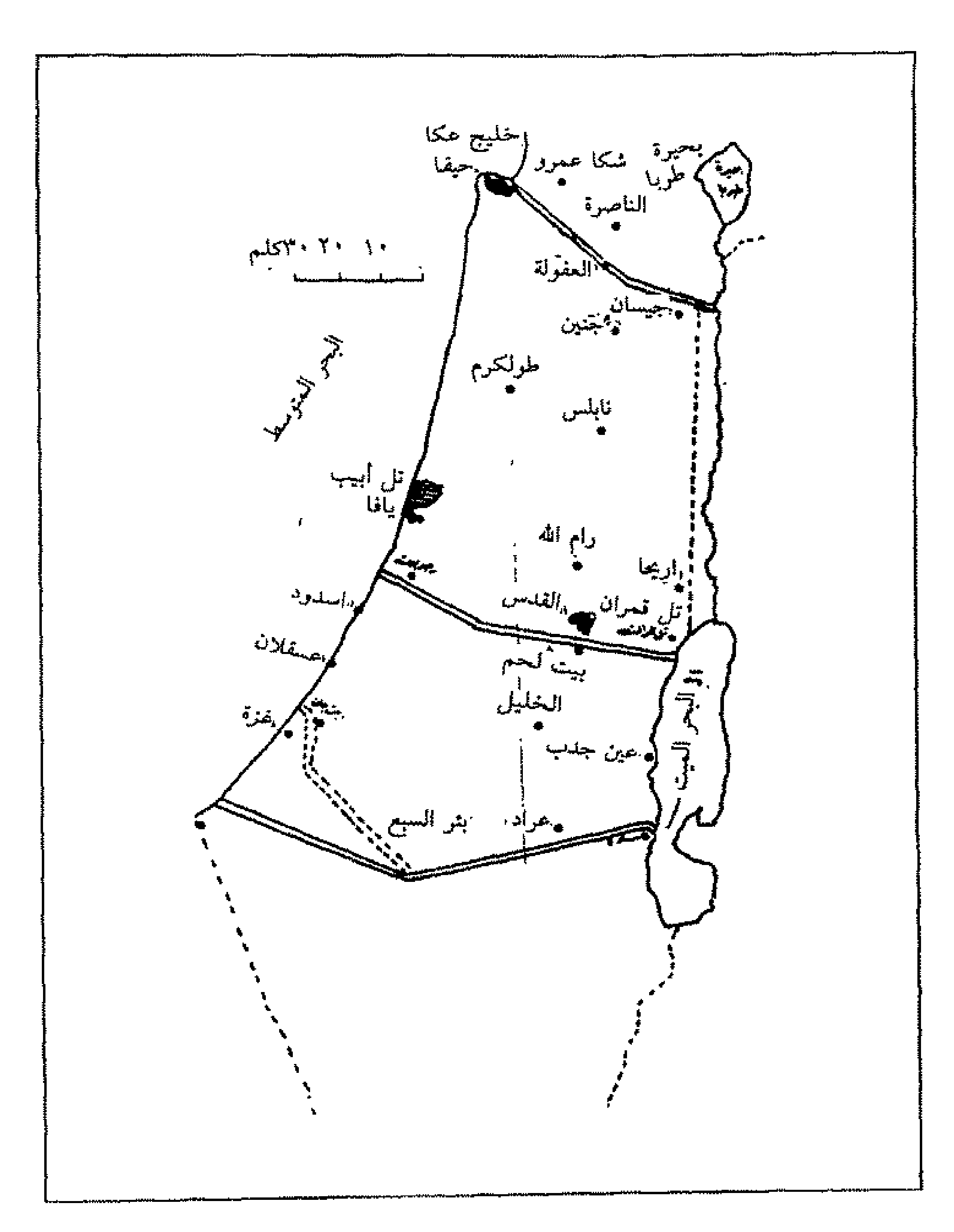
٣ ـ جعل القدس عاصمة اتحادية(٤٦).

وهكذا فإن هذه المشاريع جميعها تفصل أجزاء من الأردن وتتجاوز على سيادته.

٤ ـ قيام الكيان الصهيوني بسحب كميات كبيرة من مياه نهر الأردن وروافده والمياه الجوفية للمنطقة. وطبقاً لإسقاطات متحفظة فإن احتياجات الكيان الصهيوني في عام ٢٠٠٠ ستبلغ (٢٥٠٠) مليون م٣ أي بعجز مقداره حوالي ٠,٨ بليون م٣(٤٧). وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن العجز المائي في الأردن سوف يبلغ ٠,٢ بليون م٣ وسوريا ٠,٢٥ بليون م٣ عام ٢٠٠٠»(٤٨). (انظر الجدول رقم ٨ و٩ و١٠).

إن إحدى وسائل الكيان الصهيوني للخروج من المازق لتوفير كميات أخرى من المياه سوف يشمل الحصول على المزيد من المياه من نهر الأردن ونهر اليرموك وهو ما يشكل تحدياً كبيراً للأردن وبالنسبة إلى نهر اليرموك فعلى الرغم من أن الكيان الصهيوني يحصل على جزء من مياه النهر تقدر بحوالي (٩٢ مليون م٣) (عام ١٩٨٣) من منطقة المثلث المحتل، فإن ما يقوم به الكيان الصهيوني من شق طرق معبدة في المرتفعات السورية المحتلة إلى نفق تحويل مياه النهر للأردن، ومحاولاته منع بناء سد المقارن على النهر والتهديد بتدميره في حالة بنائه ليؤكد بشكل أكيد التحدي المستقبلي الذي يتعرض له الأردن من جراء ذلك.

أما فيما يتعلق بنهر الأردن، فإن أبرز المشاريع الصهيونية يتمثل بإنشاء قناة البحرين (المتوسط والميت) أو ما يسمى بمشروع الطاقة الصهيوني. (انظر الشكل رقم ٩).



شكل رقم (٩)

الخطوط الثلاثة لمشروع قناة البحرين.

جدول رقم (٨)

خزان الأردن: موارد المياه السطحية والجوفية واستخداماتها

الدول	الموارد المتجددة حتى أواسط الثمانينات (بليون م٣)	المستخدم حتى أواسط الثمانينات (٪)	احتمالات النقص عام ٢٠٠٠ (بليون م٣)
الكيان الصهيوني	١,٩٠	٪٩٥	٠,٨
الأردن	٠,٨٧	٪٩٠	٠,٢
سوريا	٠,٢٥	٪٩٠	٠,٢٥

المصدر: الان: الموارد المائية في الشرق الأوسط ص٤٤.

جدول رقم (٩)

استهلاك المياه في الكيان الصهيوني (عام ١٩٨٠)

الاستهلاك	الكمية (مليون م٣)	٪
الزراعة	١٣٠٠	٨٠
الصناعة	١٠٦	٦
الاستهلاك المنزلي	٣٠٠	١٤
المجموع	١٧٠٦	١٠٠

المصدر: د. يوري ديفيس: الموارد المائية العربية والسياسات المائية الإسرائيلية. الباحث، لندن، العدد ٢٢ ك٢ ـ آذار ١٩٩٠ ص٥٠.

جدول رقم (١٠)

تطور مساحة الأراضي المزروعة (ألف دونم) في الكيان الصهيوني

المساحة	١٩٤٩	١٩٨٠
المساحة المزروعة	٢٠٠٠	٥٠٠٠
المساحة المروية	٥٠٠	٢٠٠٠
النسبة المئوية للأرض المروية	٪٢٥	٪٤٠

المصدر: د. ديفيس، مصدر سبق ذكره ص٥٥.

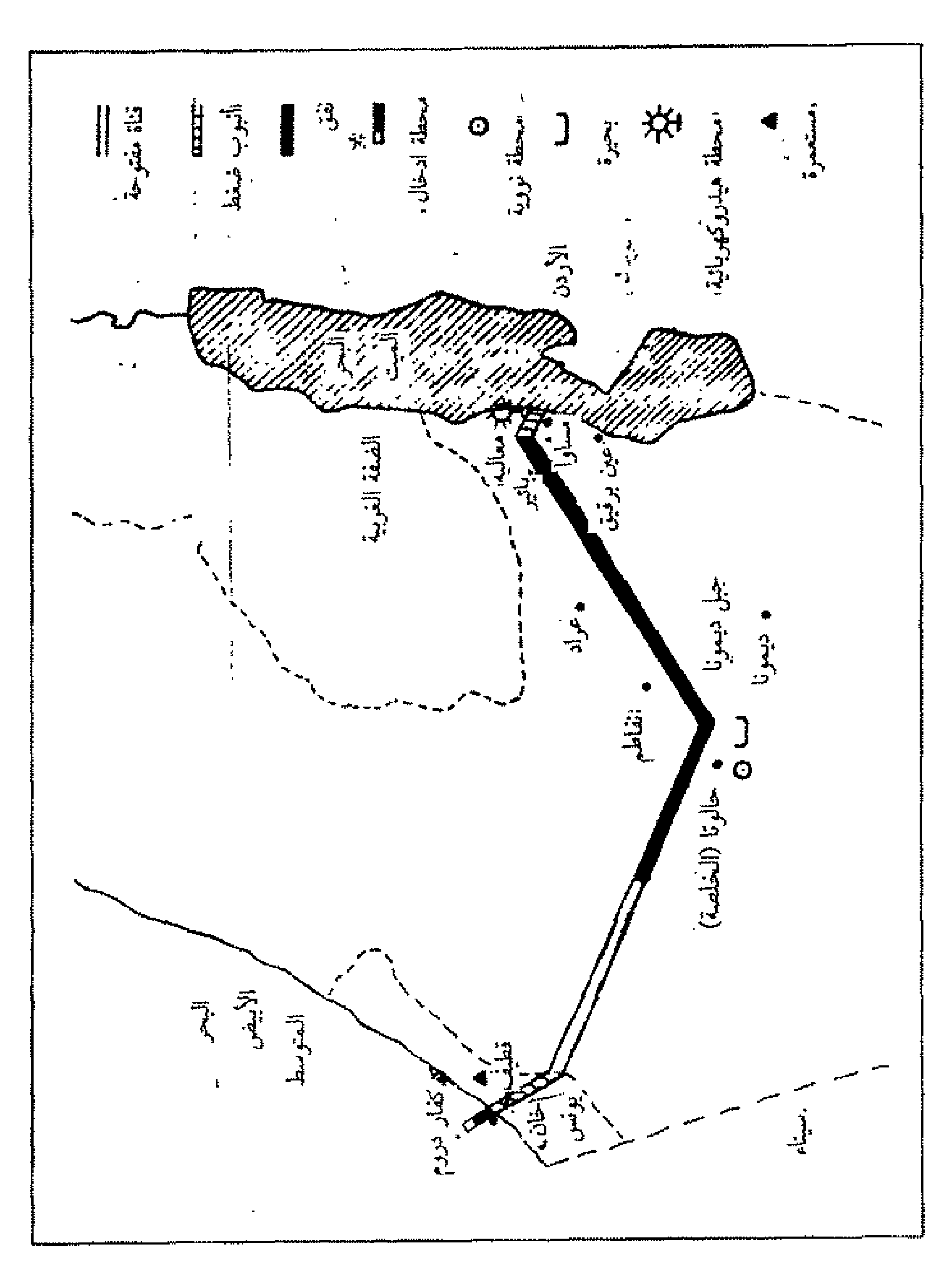
وهي قنادة تمتد بين ساحل البحر المتوسط والبحر الميت تقدر تكاليفها بنحو ٨٠٠ مليون دولار. وقد أقرت الحكومة الصهيونية في ١٤ آب ١٩٨٠ أحد الخطوط المقترحة للقناة وهو الذي يسمى بالخط الجنوبي (قطيف ـ مساوا) والذي يمتد من منطقة من بين دير البلح وخان يونس في قطاع غزه ويتجه جنوباً حتى يصل بئر السبع ومن ثم يصل إلى البحر الميت قرب مساوا بطول قدره ١١٠ كم، منها ٨٠ كم داخل نفق في الهضباب المشرفة على البحر الميت(٤٩). (انظر الشكل رقم ١٠).

إن التحديات التي تواجه الأردن بسبب إنشاء قناة البحرين الصهيونية تتمثل بما يلي(٥٠):

أ ـ سيؤدي المشروع إلى تعمير المنطقة التي حوله بإقامة المستعمرات الصهيونية لاستيطان اليهود الجدد وبالقرب من الحدود الأردنية مما يشكل تهديداً كبيراً للأردن. (انظر الشكل رقم ١١).

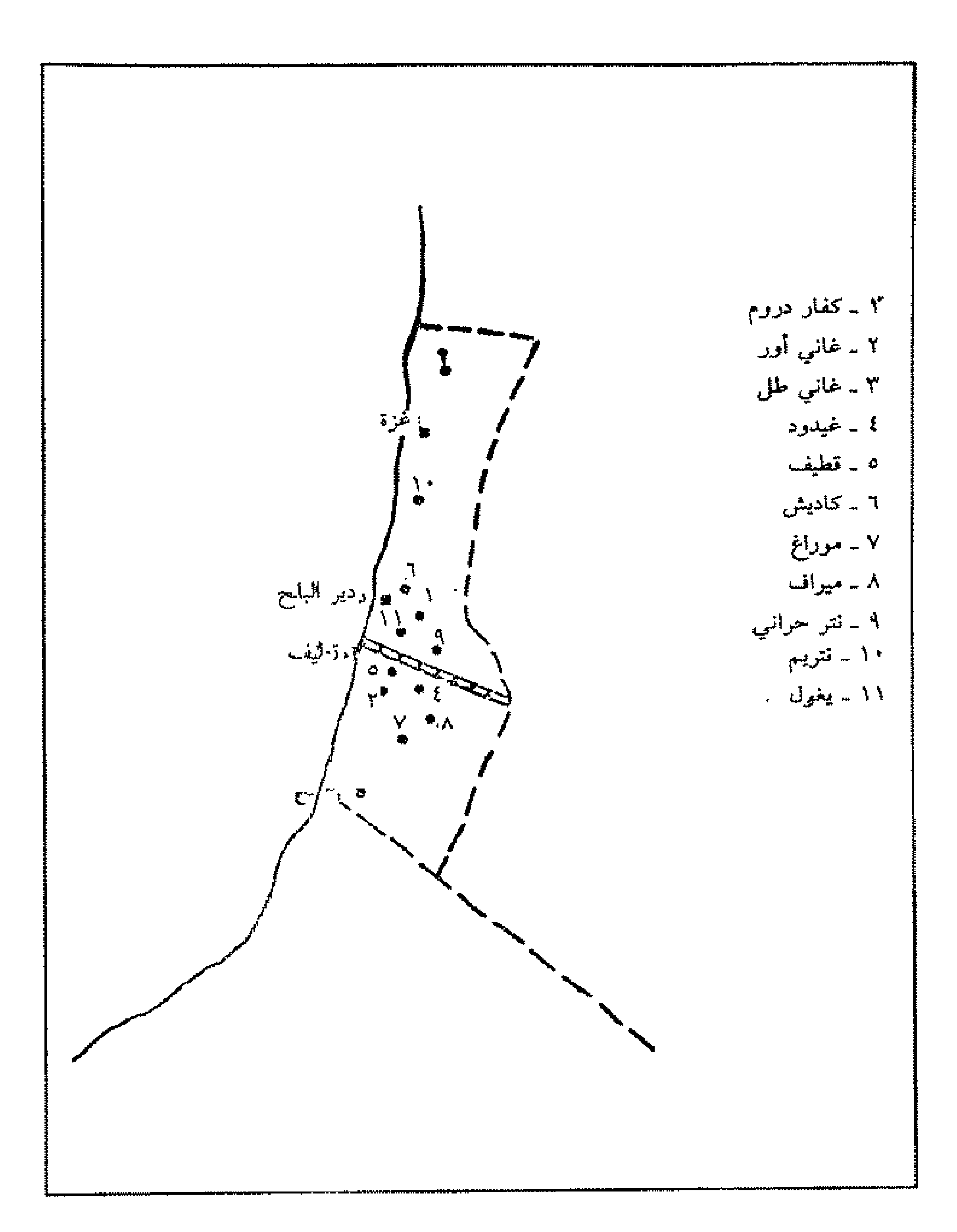
ب ـ بإمكان الكيان الصهيوني تهديد الأراضي الأردنية المجاورة بتعريضها إلى الغرق بالمياه وتشريد السكان وتدمير الأراضي الزراعية وتنفيذ ذلك في وقت المواجهة وغيره.

جـ ـ إن اتمام المشروع سيلحق ضرراً كبيراً بالأماكن السياحية والأثرية الأردنية المجاورة.



شكل رقم (١٠)

قناة البحرين - الخط الجنوبي-



شكل رقم (١١)
المستعمرات الإسرائيلية حول مشروع قناة البحرين.

د ـ ستتضرر مشاريع البوتاس والتعدين الأردنية الأخرى بسبب ضخ مشروع القناة لمياه البحر المتوسط إلى البحر الميت مما يؤدي إلى رفع مياه البحر الميت الذي سيترك تأثيره على اختلال نسبة تركيز المياه المالحة واغمار مواقع الضخ في مشروع البوتاس الأردني وجميع منشأته ومصانعه إضافة إلى تأثيره على مشروع تعدين النحاس الأردني ومشروع الترابرتين في شمال البحر الميت ومشاريع التنقيب عن الطاقة الحرارية الجوفية.

هـ ـ سيؤدي المشروع إلى عزل وضبط كتلة سكانية عربية كثيفة تعيش في قطاع غزه عن بقية الشعب الفلسطيني وأبناء الشعب العربي في المناطق المجاورة.

و ـ سيؤدي المشروع إلى فصل جنوب فلسطين عن شمالها وهو بمثابة خندق مائي مانع لانتقال الجيوش من الجنوب إلى الشمال في أية مواجهة مقبلة.

ز ـ مشروع القناة وسيلة لاغراق قطاع غزه وشمالي سيناء في وقت المواجهة مما يمنع انتقال الجيش المصري نحو هذه المناطق.

حـ ـ يشكل المشروع رافداً حيوياً للطاقة في الكيان الصهيوني مما يقلل من اعتماده على النفط مستقبلاً.

ط ـ سيمكن المشروع الكيان الصهيوني من إقامة المزيد من المفاعلات النووية في النقب الغربي، حيث سيتم إنشاء قناة فرعية من القناة الرئيسية تتدفق عبرها المياه المكررة لتبريد المفاعلات النووية في النقب ولا سيما مفاعل ديمونا، إضافة إلى تطوير مفاعلاتها الأخرى[٥١].

٥ ـ التحديات الخارجية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية: وتتضمن مجموعة من التحديات الخارجية التي تواجه الأمن الوطني الأردني والتي يمكن تأشيرها كما يلي:

أ ـ الضغوط الدولية على الأردن لتسديد ديونه المستحقة.

ب ـ الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي لجدولة الديون كرفع الدعم عن أسعار المواد الغذائية الأساسية، ورفع أسعار السلع والخدمات وفرض نوع من التقشف وغير ذلك من الشروط التي تشكل ضغوطاً اجتماعية وسياسة على الدولة الأردنية مما يهدد الاستقرار الداخلي.

جـ ـ قلة القروض التي تقدم إلى الأردن مع فرض شروط قاسية لتسديدها.

د ـ ارتفاع خدمة الديون الخارجية مما يترك تأثيره على فترة سداد تلك الديون وتحمل أعباء مالية جديدة. (انظر الجدول رقم ١١).

هـ ـ الزيادة في وتائر استيراد المواد والسلع، وبشكل خاص المواد الغذائية الأساسية والظروف المرتبطة والشروط التي تصاحب الحصول عليها إضافة إلى ارتفاع أسعارها في السوق العالمية.

و ـ تناقص الموارد المالية التي يحولها الأردنيون العاملون في الخارج.

ز ـ تناقص المساعدات التي تقدمها الدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية إلى الأردن.

جدول رقم (١١)

توقعات خدمة الديون ١٩٨٩ ـ ١٩٩٧ (مليون دولار)

١٩٨٩	٦٧١
١٩٩١	٦١٩
١٩٩٣	٤٥٤
١٩٩٥	٢٨١
١٩٩٧	٢٢٢

المصدر: World Debit Tables, Vel ii, The World Bank 1988- 1989. Washington D.C. 1984.

٦ - التحديات المرتبطة بالوفاق الدولي: لقد فرض الوفاق الدولي وتدهور موقع الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة للتحكم في الأوضاع الدولية مجموعة من التحديات على الأمن الوطني الأردني.

أ - إن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني يشكل تحدياً كبيراً على مواقف الأردن تجاه قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ويحد من اتخاذ قرارات مستقلة.

ب - ارتباط جزء من التسلح الأردني بالسلاح الأمريكي يشكل ضغطاً على القرار السياسي والعسكري الأردني.

جـ - ارتباط المساعدات الأمريكية العسكرية والمالية والاقتصادية بمواقف الأردن السياسية.

ضوابط كبح التحديات الجيوبولتيكية:

لقد وجدنا في الصفحات التي استعرضت التحديات الجيوبولتيكية للأمن الوطني الأردني، إن هناك عوامل وعناصر ضعف داخلية وخارجية تعمل على تهديد كيان الدولة الأردنية، ينبغي العمل على وضع الخطط واتخاذ الاجراءات بما يحقق نوعاً من تعزيز الأمن للكيان الأردني واستقرار وجوده وتحقيق أهدافه ومصالحه الوطنية والقومية. من ذلك ما يلي:

أولاً: على مستوى التحديات الداخلية:

١ - العمل على رفع الحماسة الوطنية لدى المواطن الأردني وتعزيز حبه واخلاصه وعمله وتفانيه بالوطن وبوحدته ووجوده.

٢ - مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات التي تخص فعالياته ونشاطاته وإدارة شؤونه.

٣ - اطلاع الشعب على الوضع الاقتصادي والسياسي ومشاركته في اتخاذ القرارات التي تعين الدولة في تجاوز الأزمة الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد الوطني بزيادة الإنتاجية ومحاربة وتجاوز المشكلات الاقتصادية.

٤ ـ وضع خطة لتطوير الزراعة واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق السيطرة على الموارد المائية وتوظيفها بما يضمن الإنتاج الزراعي الكبير ويعين الدولة على زيادة رفعة مساحة الأرض المزروعة.

٥ ـ تنفيذ المشاريع الاروائية والسيطرة على المياه السطحية والجوفية وتقنين استثمارها.

٦ ـ تطوير القطاع الصناعي والتأكيد على بعض الحلقات الأساسية الإنتاجية وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

٧ ـ العمل على استثمار الثروة المعدنية بما يحقق تنوعاً في الموارد الاقتصادية وزيادة في الموارد المالية للدولة.

٨ ـ وضع حد للهجرة إلى المدن وبشكل خاص إلى مدينة عمان.

٩ ـ تطوير المدن والأرياف بتوفير الخدمات فيها مع توزيع الاستثمارات على عموم الدولة الأردنية وفق سياسة تخطيط اقليمي يضمن موازنة عقلانية في تطوير المدن والأرياف.

ثانياً: على مستوى التحديات الخارجية:

١ ـ استثمار موقع الأردن بين الدول الإسلامية وذلك بإقامة أوثق الروابط معها وبشكل خاص تطوير شبكات النقل البرية.

٢ ـ تطوير تجارة الترانسيت بين الأردن وخليج العقبة من جهة والدول العربية المجاورة ومنطقة الخليج العربي من جهة أخرى.

٣ ـ تعزيز التعاون العسكري بين الأردن والأقطار الإسلامية.

٤ ـ توظيف الدول العربية لتعزيز هذا الموقع بمساهمتها في تعزيز القدرة الاقتصادية والعسكرية للأردن.

٥ ـ التعاون والتنسيق من أجل استثمار المياه المشتركة مع الأقطار العربية المجاورة والوقوف بوجه الكيان الصهيوني الذي يحاول أن يعيق ذلك التعاون ويمنعه.

٦ - فضح المحاولات والنشاطات الصهيونية لسرقة مياه نهر الأردن وروافده.

٧ - فضح خطورة المشروع الصهيوني قناة البحرين والتوجه إلى المنظمات الدولية لبيان مخاطر ذلك المشروع على الأردن وعلى البيئة في المنطقة.

٨ - الوقوف بوجه ما يسمى بالوطن البديل وتأكيد سيادة الدولة الأردنية والتوجه إلى المنظمات الدولية من أجل فضح ذلك المخطط والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في أرض فلسطين المحتلة.

٩ - الاستفادة من القروض والمساعدات المالية وتحويلات المغتربين في تنمية الاقتصاد الوطني والعمل على التخلص من الديون الأجنبية.

١٠ - قيادة الأنشطة العربية المتعلقة بوقف هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة .وربط مخاطرها بتحقيق الهدف الصهيوني حول الوطن البديل.

الخلاصة

منذ إنشاء الدولة الأردنية بعد الحرب العالمية الأولى، شاركت وتشارك في صنع تاريخ المنطقة وأحداثها ومشكلاتها، وقد لعبت العناصر الجيوبولتيكية للدولة دوراً أساسياً في تشكيل ذلك التاريخ وتحديد مساراته واتجاهاته، ومع تطور الدولة الأردنية والتطورات السياسية في المنطقة وما يفرضه الوفاق الدولي والعلاقات الدولية المرتبطة بأوضاع الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية من تحولات وصراعات، وبشكل خاص ما استجد من أمر خطير يتعلق بسيادة الدولة الأردنية وبوجودها، فإن ذلك يتطلب دراسة وتحديد وتأشير عناصر الضعف الجيوبولتيكية في الأمن الوطني الأردني ووضع خطة استراتيجية لتجاوز ذلك وتعزيز عناصر القوة والصلابة، بما يمكن الأردن من الحفاظ على كيانه وتحقيق أهدافه الوطنية والإسلامية.

الهوامش

(١) الجيوبولتيك Geopolitic، مصطلح يتكون من مقطعين Geo أي الأرض و Polotic أي السياسة، فإذا ترجم بشكل حرفي أصبح يعني «سياسة الكرة الأرضية» وهناك من ترجمه بالجغراسية ومن أبقاه على وضعه (جيوبولتيكا). ويعتبر كيلين أستاذ التاريخ والنظم الحكومية في جامعة جوتبرغ في السويد أول من استخدم هذا المصطلح عام ١٩١٦، واعتبره صنوا للجغرافية السياسية وكان كيلين ذا نزعة المانية توسعية بدأت الأفكار الأساسية للجيوبولتيك تتبلور على يد الانكليزي ماكندر، ثم على يد الجنرال الألماني هوسهوفر ومن ثم تأسيس معهد ميونيخ للجيوبولتيكا الذي وظفت دراسته لخدمة الدولة الألمانية واتجاهها التوسعي.

وعلى الرغم من تباين وتعدد التعاريف التي أعطيت للجيوبولتيك فإنه بالأساس يدرس علاقة وتأثير العوامل الجغرافية (الأرض) على الدولة وأهدافها ومصالحها وعلاقاتها. انظر: رسل هـ. فيفيلد، اتزل، بيرس: الجيوبولتيكا. ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر. القاهرة سلسلة الألف كتاب، العدد (٢٦٥) ص٢٨، ادوارد ميدا ايرال وآخرين: رواد الاستراتيجية الحديثة. ترجمة محمد عبد الفتاح إبراهيم ح، القاهرة ١٩٦٢ ص٣٦. جريفت تيلور (المحرر): الجغرافية في القرن العشرين. ترجمة محمد السيد غلاب ومحمد مرسي أبو الليل. القاهرة، ١٩٧٥، ح٢ ص٣٥٥.

(٢) في مفهوم الأمن انظر: د. صباح محمود محمد: الأمن القومي العربي. الموصل ١٩٨١ ص٢ وما بعدها، د. عبد المنعم المشاط: نظرية الأمن القومي العربي المعاصر. دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٩ ص٣١.

(*) علي المحافظة: العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١ - ١٩٥٧. دار النهار. بيروت ١٩٧٢ ص٤١ وما بعدها.

(٣) د. أمين عواد مهنا بني حسن: التحديث والاستقرار السياسي في الأردن. عمان ١٩٨٩ ص٥٨.

(٤) B. Shwadran: Jordan, Astate of Tension. N.Y. 1959, pp. 131- 132.

(٥) P. J. Vatikiotis: Politics and Military in Jordan, 1921- 1925, N.Y, 1957, p.44.

(٦) H.H. Abidi: Jordan, Political study N, D. India 1965, p.18.

(٧) J. B. Garnier: L, Economie du Moyen- Orient, Paris, 1951. p.90.

(٨) د. جمال حمدان «الأردن دولة، دراسة في الجغرافية السياسية» مجلة الكاتب المصرية، العدد ٧٠ السنة السابعة يناير ١٩٦٧ ص٣٣.

(٩) D.H. Cole: Imperial Military Geography- London 1939, p.327

(١٠) د. جمال حمدان، المصدر نفسه ص٢٥.

(١١) Georgel. Harris (eds): Jordan, its people its Society its culture. New Haven 1958, pp.19-26.

(١٢) DJ. Burdon: Handbook of the Geology of Jordan Amman 1954, p.46-47.

(١٣) د. صلاح الدين بحيري: أرض فلسطين والأردن، طبيعتها وحيازتها واستعمالاتها. القاهرة ١٩٧٤ ص٣٢.

(١٤) المصدر السابق ص١١.

(١٥) د. إبراهيم شريف: نهر الأردن ومشاريع الري. بغداد ١٩٦٢ ص٣٨.

(١٦) Harris. op.cit, p.20-21.

(١٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨ القاهرة ١٩٨٩ ص٤٢٧.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) محمد أحمد عقلة: السياسة المائية للكيان الصهيوني.. عمان ١٩٨٩ ص٦٢.

(٢٠) يحتوي بحر الميت على احتياطي ضخم من الخامات المعدنية مثل:

ـ كلوريد البوتاسيوم	٢ ألف مليون طن
ـ كلوريد الصوديوم	١١ ألف مليون طن
ـ كلوريد المغنزيوم	٢٢ ألف مليون طن
ـ بروميد المغنزيوم	٩٨٠ مليون طن
ـ كلوريد الكلس	٦ ألف مليون طن

انظر: علي الدجاني: محاضرات في اقتصاديات الأردن. معهد الدراسات العربية العالية. القاهرة ١٩٥٤ ص٦٣.

(٢١) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الاعلام: الاقتصاد الأردني. عمان ١٩٦٧ ص٢٢ ـ ٢٤. وزارة السياحة: الأردن. عمان ١٩٨٠ ص١٣٣.

(٢٢) الاقتصاد الأردني، مصدر سبق ذكره ص٢٧ ـ ٢٨.

(٢٣) د. صبحي القاسم: نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، عمان ١٩٨٢ ص٢١٨ ـ ٢٢٣.

(٢٤) د. حسن عبد القادر صالح: الموارد الغذائية في الأردن. عمان ١٩٨٥ ص٢٠.

(٢٥) المصدر السابق جدول ٢٢ ص١٣٣.

(٢٦) المصدر السابق جدول ٢٢ ص١٣٣.

(٢٧) سلطة السياحة الأردنية: الأردن حقائق ومعلومات. عمان ١٩٦٥. ص٢٩ ـ ٣٠. بعض قضايا الصراع الاجتماعي في الأردن (دون مؤلف) دار الفارابي. بيروت ١٩٧٢ ص١١٤ ـ ١٢١.

(٢٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧ ص٢٨٩.

(٢٩) المصدر السابق ص٢٩٠.

(٣٠) موسى سمحة: تطور الأوزان السكانية للمدن الأردنية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٩. النشرة السكانية/ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. العدد ٢٤، حزيران ١٩٨٤.

(٣١) موسى سمحة: هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمان ٤٨ ـ ١٩٧٧. النشرة السكانية/ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا العدد ١٩، ك١ ١٩٨٠. ص٤٥ ـ ٦٣.

(٣٢) موسى سمحة: تطور الأوزان السكانية، مصدر سبق ذكره ص٨٢.

(٣٣) وزارة السياحة والآثار: الأردن، مصدر سبق ذكره ص١٣٧.

(٣٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٧ ص٣٣٩.

(٣٥) المصدر السابق ـ المؤشرات الاجتماعية للوطن العربي ص٣٢٩ ـ ٣٤٥.

(٣٦) الحسن بن طلال: الشرق الأوسط بين الاعتدال والتحول إلى كيانات عرقية. الواشنطن بوست. ترجمة الأنباء الكويتية ١٩٩٠/٦/٢٠.

(٣٧) مايكل فيلد: الحكومة الأردنية تتبنى اصلاحات اقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية. الفاينانشال تايمز. ترجمة القبس ٦٣٦٤ في ١٩٩٠/١/٢٦.

(٣٨) فراستوار شيبو: الأردن يمر بمرحلة حساسة من تاريخه. لوموند. ترجمة القبس الدولي. العدد ١٦٥٠ ـ ١٩٩٠/٥/٣٠.

(٣٩) بلال حسن التل: الأردن محاولة للفهم. عمان. منشورات دار اللواء للصحافة ١٩٧٨ ص١٥٧.

(٤٠) المصدر السابق ص١٥٩ ـ ١٦٠.

(٤١) المصدر السابق ص١٦١ ـ ١٦٢.

(٤٢) د. أحمد الخالدي: أمن إسرائيل وأمن الفلسطينيين وأمن العرب. قضايا القبس ٦٥٠٢، ١٩٩٠/٦/١٤.

(٤٣) د. أحمد سعيد نوفل: هجرة اليهود السوفييت والبديل الأردني. القبس الدولي ١٥٤٢ في ٣ ـ ١٩٩٠/٢/٤.

وعادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة: القاهرة ١٩٧٧ ص٢٤١.

(٤٤) زئيف شيف: إسرائيل تتحرك وعينها على الأردن. قضايا القبس. وثيقة صهيونية. العدد ٦٤٦٧ في ١٩٩٠/٥/١٠.

(٤٥) المصدر السابق.

(٤٦) موريس درودن: اقتراح بإنشاء كونفيدرالية شرق أوسطية مركزها القدس القبس الدولي عن لوفيغارو الفرنسية. العدد ١٦٧٨ في ١٩٩٠/٦/٢٧.

(٤٧) د. ج. الآن: الموارد المائية في الشرق الأوسط. القضايا الاقتصادية والاستراتيجية. مجلة الباحث، لندن، العدد ٢٢ ك٢، آذار ١٩٩٠ ص٤٤.

(٤٨) المصدر السابق.

(٤٩) سمير جبور وبولا البطل ورندة حيدر: قناة البحرين المتوسط والميت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٨١ ص٣٥ ـ ٥٥.

(٥٠) د. محمد سلامة النحال: قناة البحرين المتوسط والميت. بيروت ١٩٨٢. ص٦٢ ـ ٦٧.

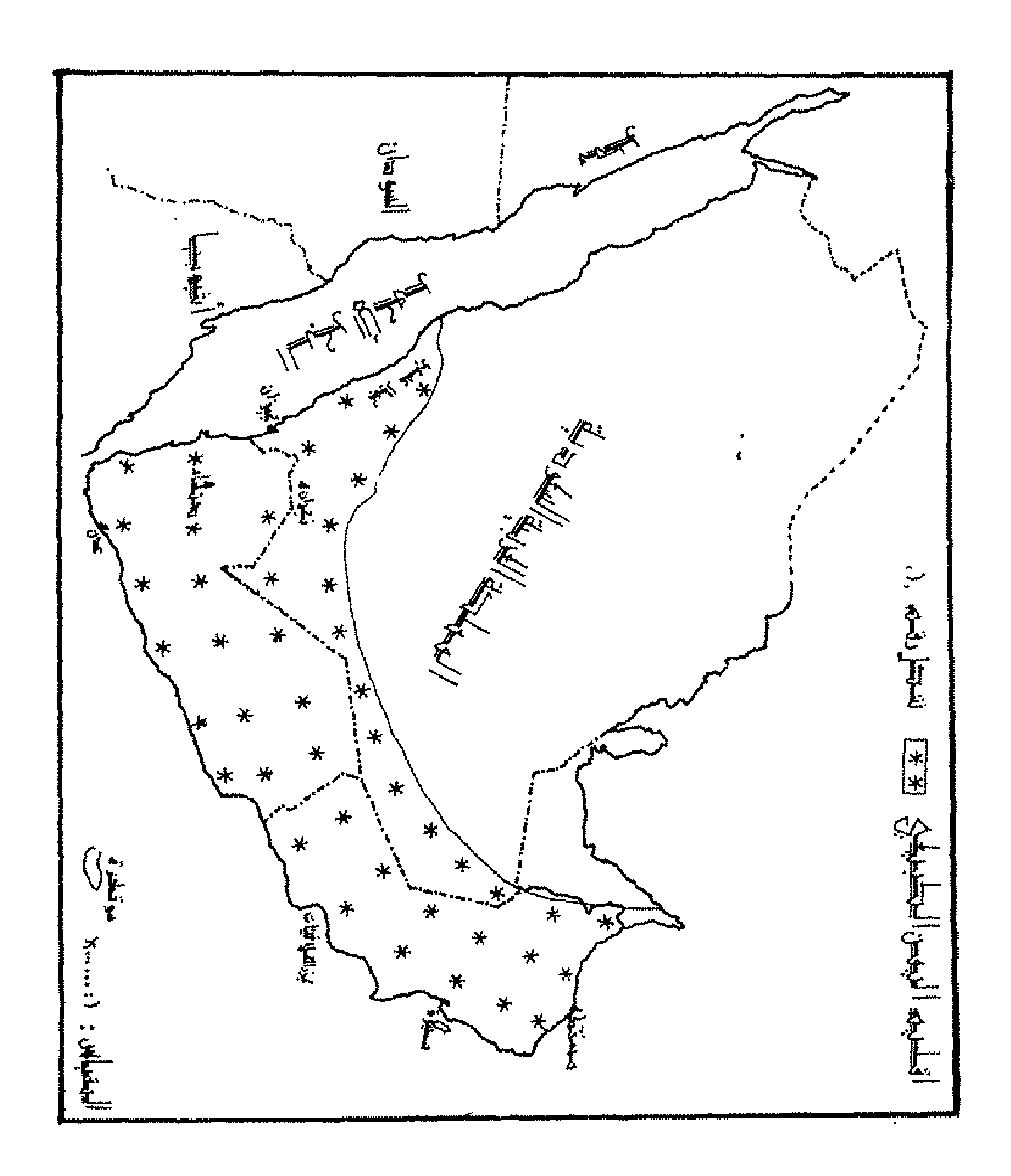
(٥١) محاسن يوسف حمدان: مشروع قناة البحرين المتوسط والميت. عمان ١٩٨٥ ص٩٦ ـ ٩٧.

الفصل الثاني

التحديات الجيوبولتيكية للأمن اليمني

المقدمة: نشأة الدولة اليمنية:

أطلقت شعوب البحر المتوسط قديماً على اليمن (العربية السعيدة Arabia Felix وهي ترجمة للاسم السبأي لليمن (يمنات، يمنت) والتي تعني السعادة أو الخير أو البركة[1]، ويضم إقليم اليمن (انظر الشكل رقم ١)، عند المؤرخين والجغرافيين الاغريق والعرب، المنطقة الممتدة من الخليج العربي شرقاً والبحر الأحمر غرباً، وبحر العرب جنوباً، وهي تشمل اليوم بالإضافة إلى الجمهورية العربية اليمنية، مناطق عسير ونجران في السعودية ودولة عمان وبعض أجزاء من دولة الإمارات العربية المتحدة وأجزاء من مناطق الربع الخالي[2]، كما تشمل جزر البحر الأحمر المحاذية للساحل اليمني كجزيرة فرسان وجزيرة كمران وجزيرة زفر وجزيرة بريم وجزيرة فاطمة وجزيرة دهلك وجزر سقطرة وكوريا موريا في البحر العربي وكذلك جزيرة مصيرة[3].



شكل رقم (١)
إقليم اليمن الطبيعي.

لقد شهد هذا الاقليم، اليمن، إقامة حضارة رائعة وعظيمة، بسبب موارده وثرواته وموقعه الجغرافي، وقد نشأت على أرضه ممالك ودول يمكن الإشارة إليها كما يلي:

أ ـ اليمن في العصور القديمة[٤] (انظر الأشكال رقم ٢، ٣، ٤، ٥، ٦):

أ ـ ١ ـ لقد نشأت في العصور القديمة دولة سبأ المعروفة، وهي من أشهر الدول اليمنية القديمة وأقواها وأطولها بقاء واستمراراً وقد شيد في عهد هذه الدولة سد مأرب المشهور.

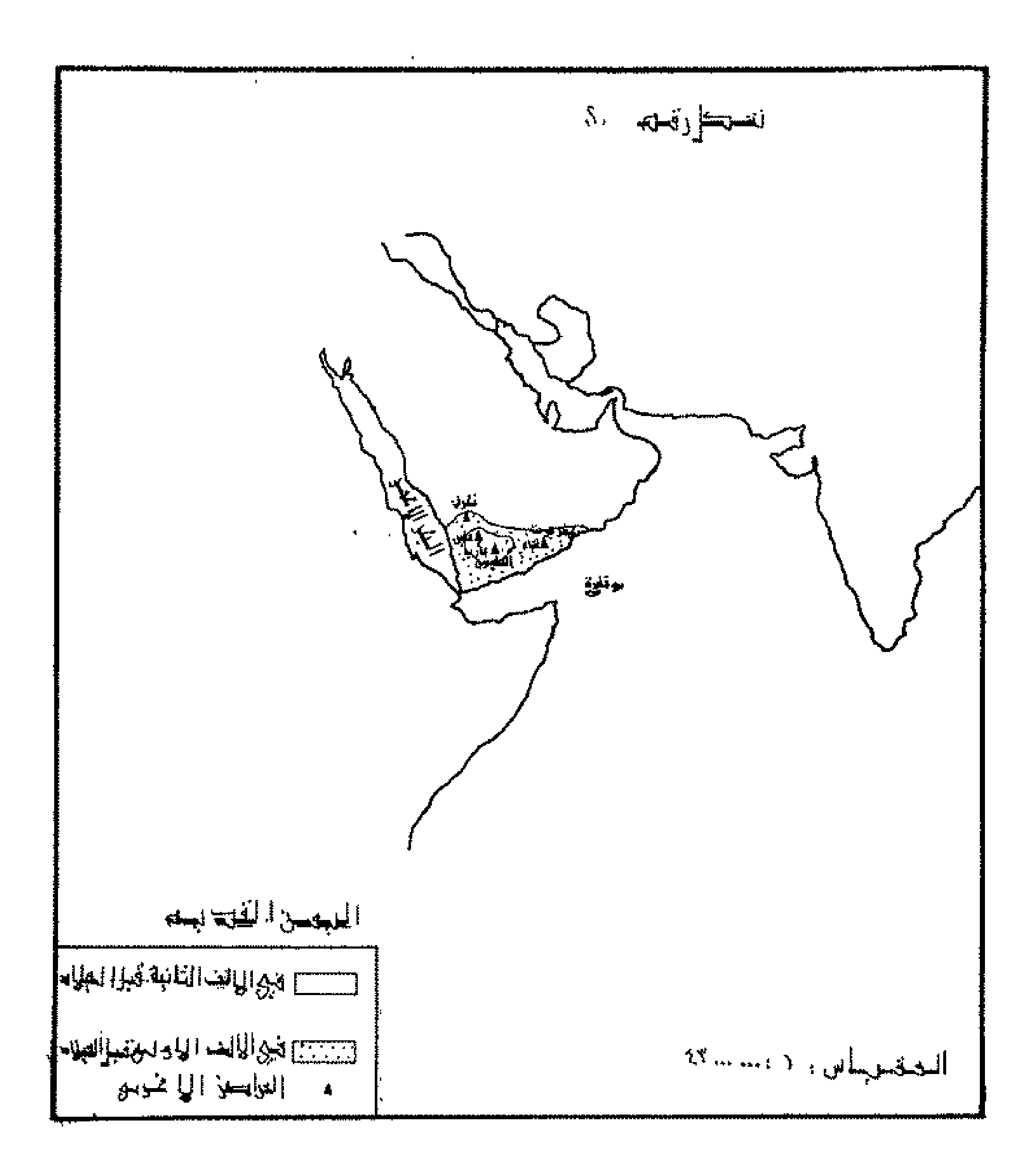
أ ـ ٢ ـ كما نشأت دولة حضرموت وهي من الدول القوية التي كانت عاصمتها شبوه التي تميزت بنشاطها التجاري.

أ ـ ٣ ـ دولة قتبان: نشأت هذه الدولة في وادي بيحان ذي الخصوبة العالية واتخذت من (تمنع) عاصمة لها. واشتهرت هذه الدولة بنشاطها التجاري الواسع.

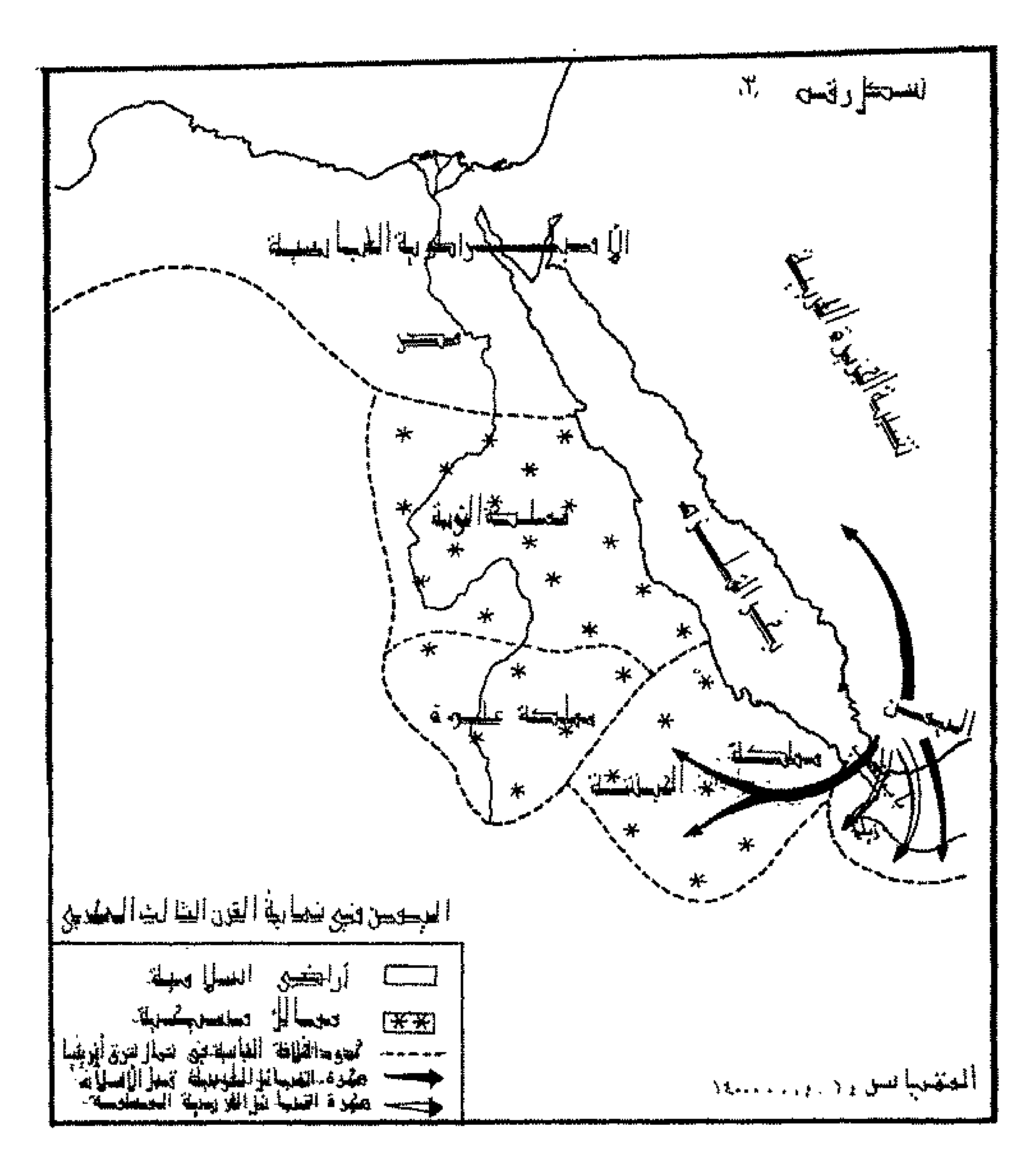
أ ـ ٤ ـ دولة معين: نشأت في منطقة الجوف وكانت عاصمتها (قرناو) واشتهرت هذه الدولة بعلاقاتها التجارية الواسعة مع منطقة البحر المتوسط وبشكل خاص مع مصر واليونان.

أ ـ ٥ ـ دولة أوسان: ونشأت لفترة محدودة وسيطرت على مينائي عدن وقناة المهمين.

أ ـ ٦ ـ توحيد اليمن (القرن الرابع الميلادي ـ ٥٢٥م): استطاعت قبيلة حمير في نهاية القرن الثالث الميلادي وأوائل القرن الرابع الميلادي من توحيد دول اليمن المتعددة في دولة مركزية واحدة واتخذت من ظفار عاصمة لها. وفي أوائل القرن السادس الميلادي أدى ضعف الدولة اليمنية إلى سقوطها على يد الأكسوميون الأحباش، ثم احتلها الفرس عام ٥٩٨م الذي استمر حتى عام ٦٣٢م.

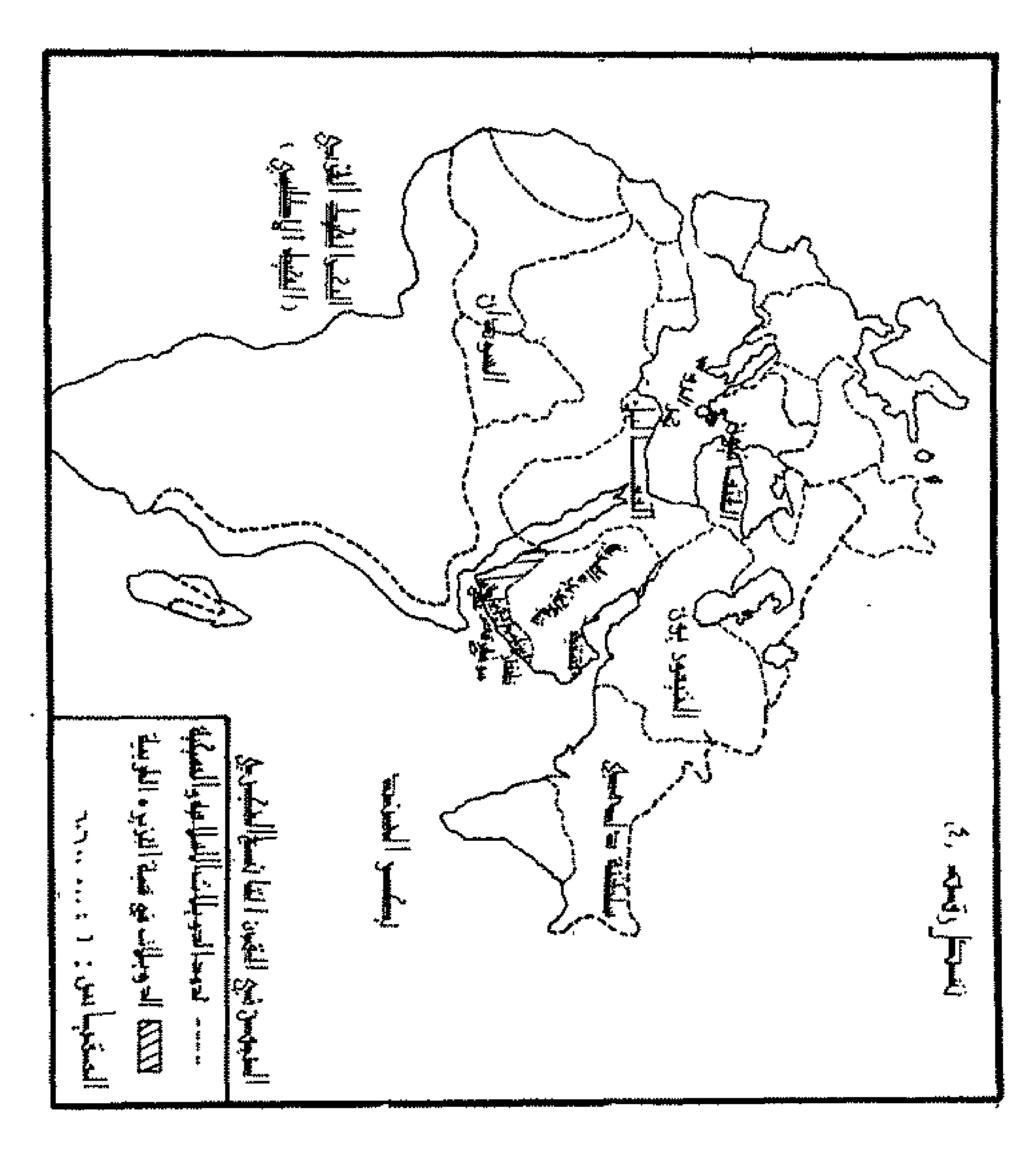


شكل رقم (٢)
اليمن القديم.



شكل رقم (٣)

اليمن في نهاية القرن الثالث الهجري.



شكل رقم (٤)

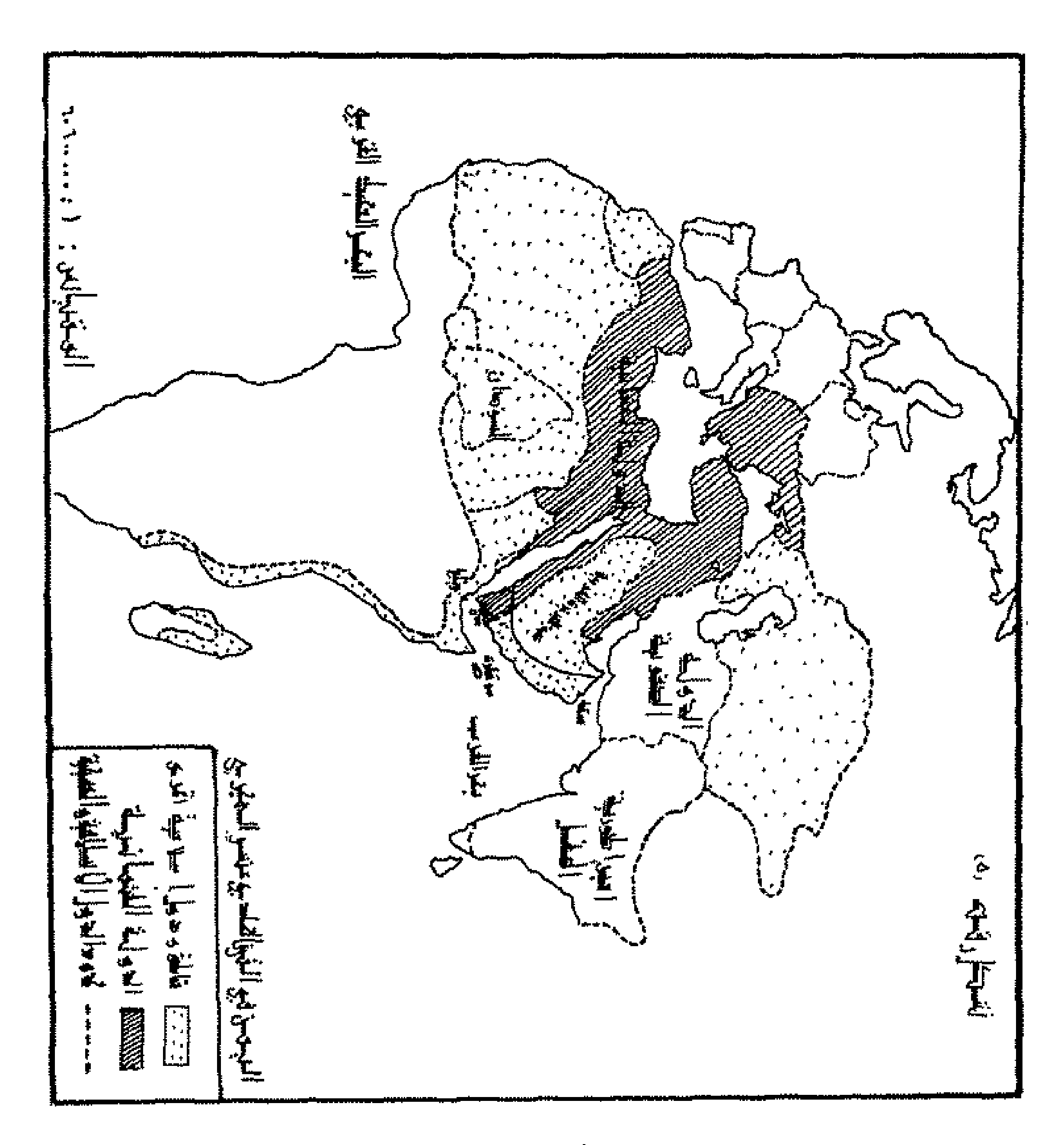
اليمن في القرن التاسع الهجري.

ب ـ اليمن في العصور الوسطى[٥]: وفي هذه الفترة التي تمتد من القرن السابع إلى القرن السادس عشر الميلادي، دخلت اليمن في الإسلام، وشهدت خلالها صراعاً سياسياً بين كيانات سياسية متعددة كالدولة الزيادية والدولة اليعفرية والدول الفلاحية والدولة النجاحية والدولة الصليحية والدولة المهدية، والدولة الطاهرية[٦] التي استمرت حتى الغزو العثماني لليمن عام ١٥٣٨ ميلادية الذي بدأ بالسيطرة على عدن ثم بسطوا احتلالهم على اليمن كله. وقد جاهد اليمنيون ضد السيطرة العثمانية حتى تمكنوا من طردهم عام ١٦٣٥م وبذلك كانت اليمن أول دولة تتحرر من السيطرة العثمانية[٧].

جـ ـ اليمن الحديث والمعاصر: نشأ اليمن الحديث عند قيام الدولة المركزية عام ١٦٣٥م والتي اتخذت من صنعاء عاصمة لها تحت سلطة الأئمة الزيدين. وكانت تضم هذه الدولة أرض اليمن الحالية مع أراضي أخرى أصبحت الآن ضمن سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية بدأت الدولة بالتفكك بسبب الضعف الداخلي والتغلغل البريطاني والعثماني والسعودي مما أدى إلى شطر اليمن إلى جزئين عام ١٩١٤، وبعد هزيمة الدولة العثمانية وجلاء الأتراك عن شمال اليمن وظهور اليمن ككيان مستقل باسم المملكة المتوكلية اليمنية بعد انتهاء الحرب الأولى عام ١٩١٨[٨].

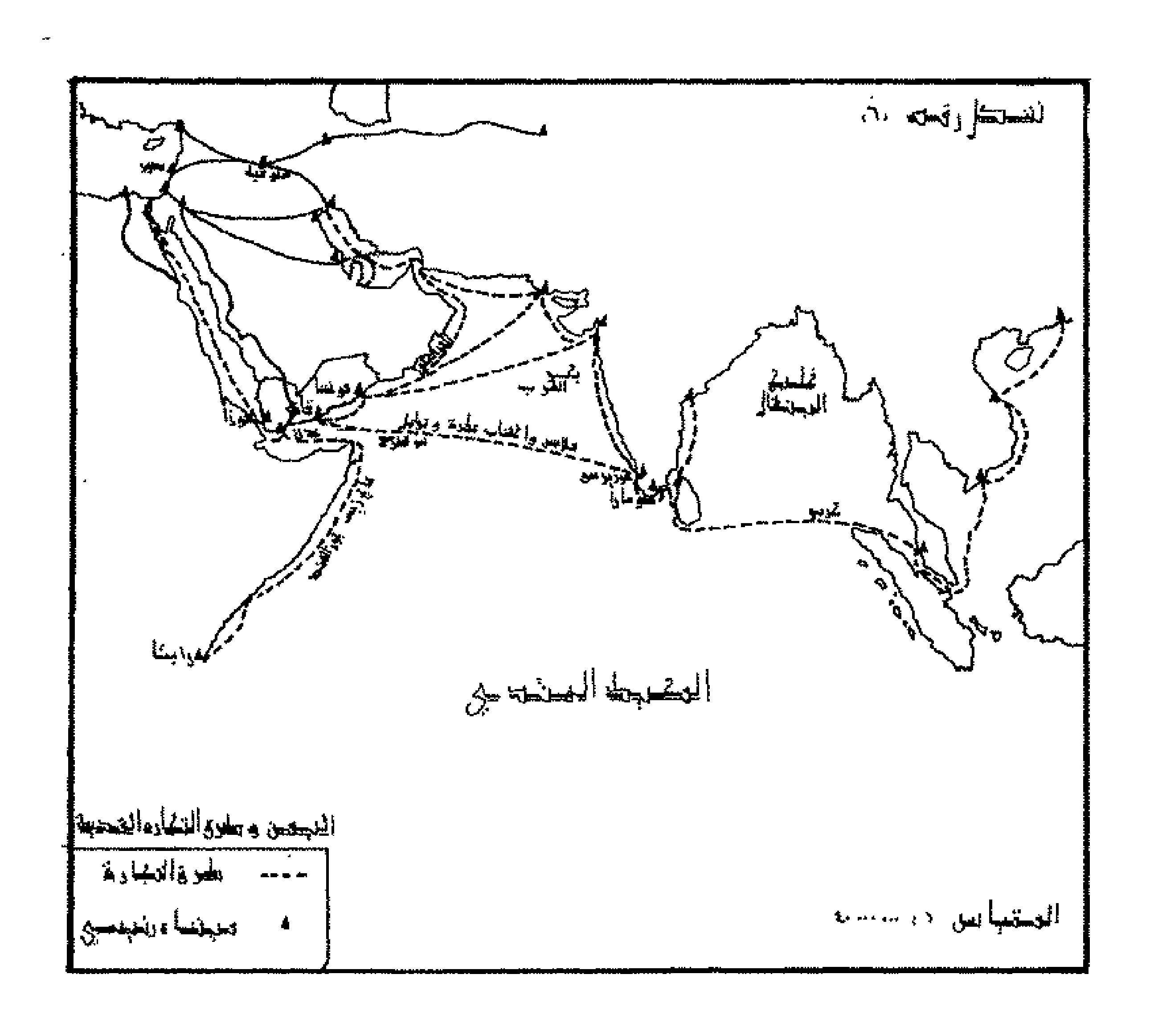
لقد عاشت اليمن الشمالي في ظل نظام الإمامة[٩]، في شبه عزلة عن العالم يلفها التخلف والفقر والاضطهاد، وعلى الرغم من قسوة الحكام فإن الشعب قام بعده ثورات وانتفاضات أبرزها في عام ١٩٤٨، وعام ١٩٥٥ وانتفاضات القبائل في مختلف مناطق المملكة، حتى تكلل نضال الشعب في نجاح الثورة والاطاحة بالنظام الملكي عام ١٩٦٢ وقيام الجمهورية العربية اليمنية[١٠].

أما الشطر الجنوبي من اليمن فقد ظل تحت نير الاستعمار البريطاني الذي واجه انتفاضات الشعب وأحزابه وحركاته الوطنية التي بدأت بشكل مسلح في أكتوبر ١٩٦٣ حتى تم الجلاء النهائي للمستعمرين الانكليز عام ١٩٦٧ وظهرت جمورية اليمن الديمقراطية الشعبية[١١].

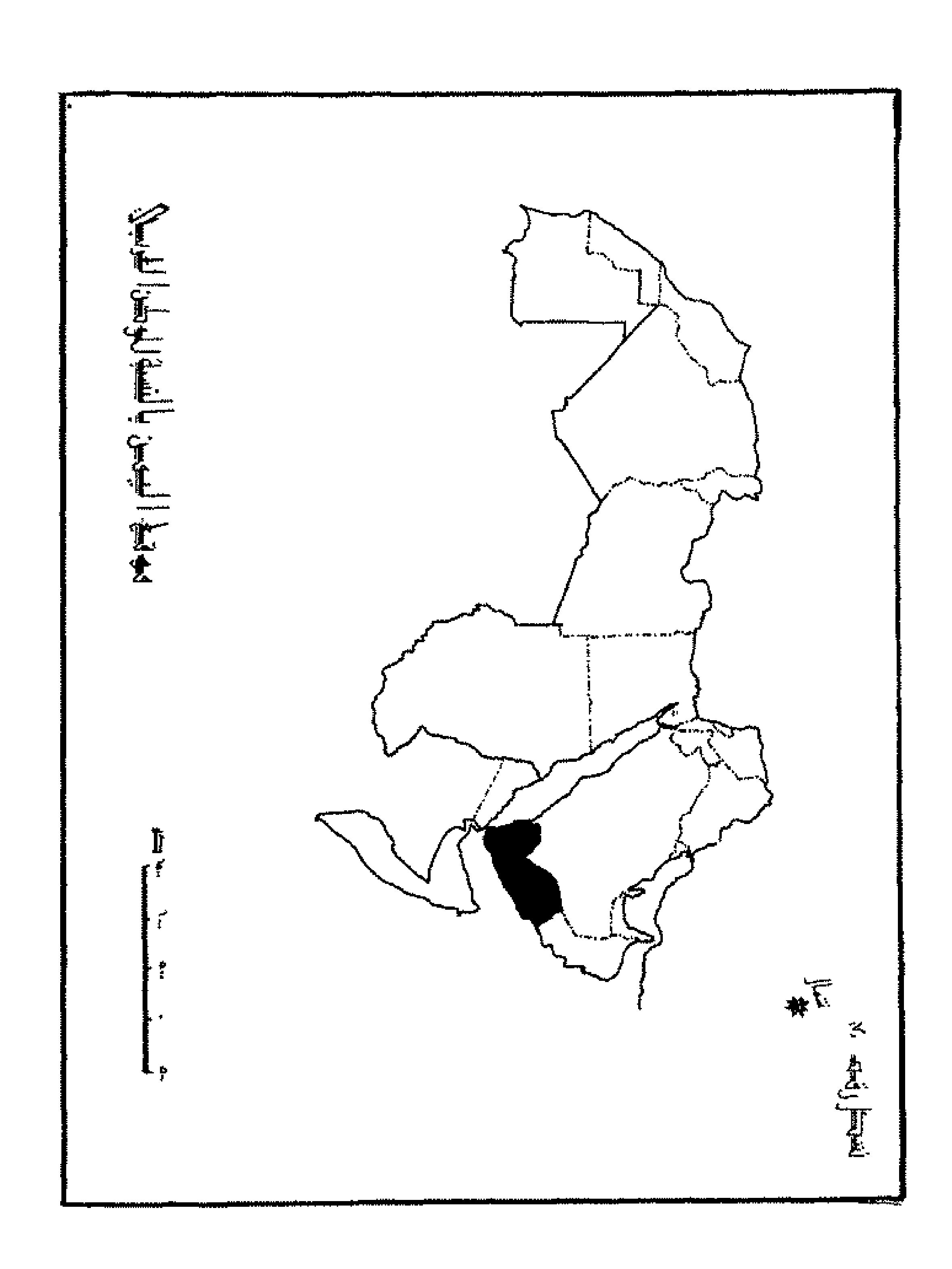


شكل رقم (٥)

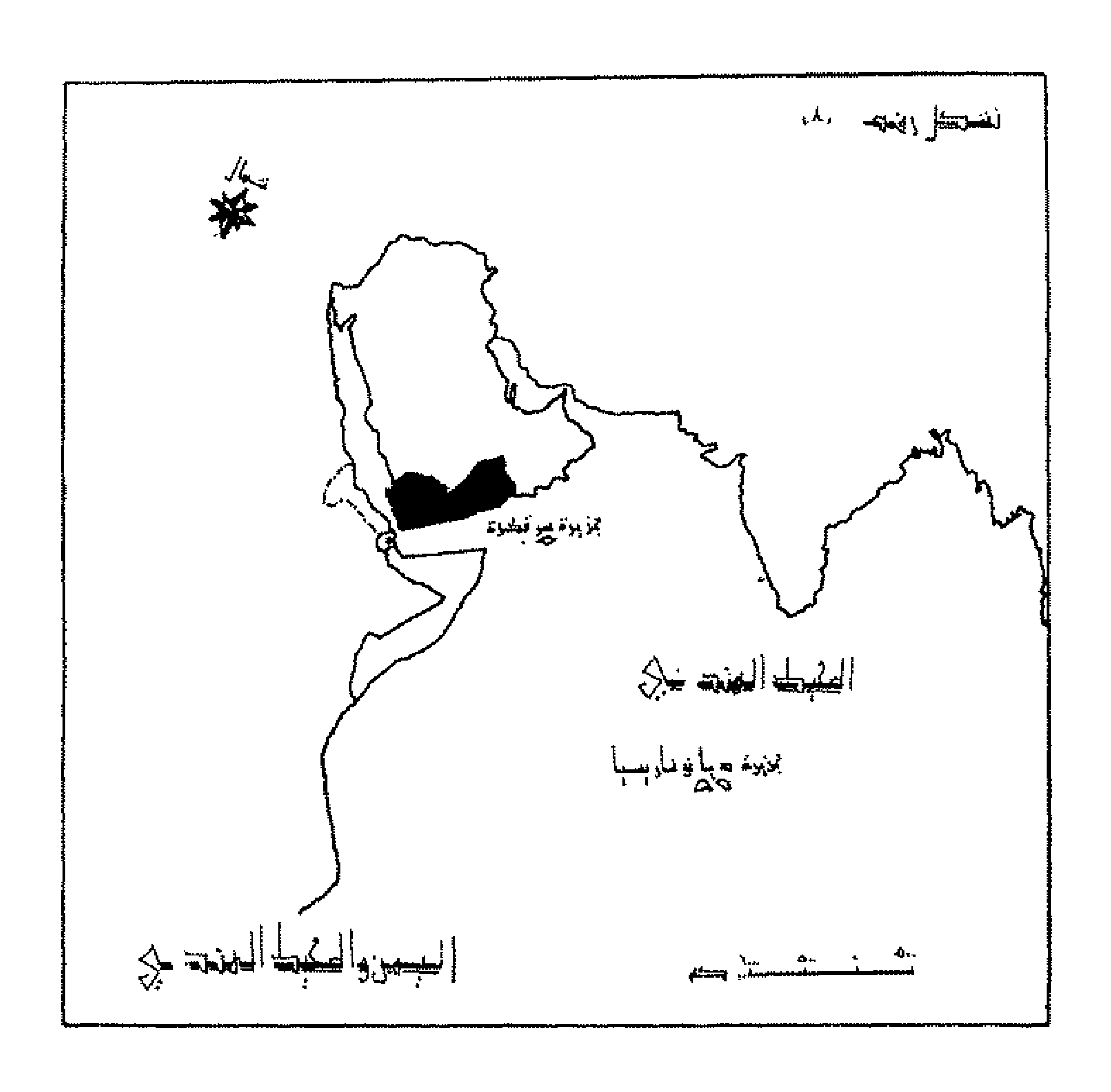
اليمن في القرن الحادي عشر الهجري.



شكل رقم (٦)
اليمن وطرق التجارة القديمة.



شكل رقم (٧)
موقع اليمن بالنسبة للوطن العربي.



شكل رقم (٨)
اليمن والمحيط الهندي.

على الرغم من المحاولات الأجنبية والجهات المعادية للشعب اليمني، فقد بذلت الأطراف الوطنية في شطري اليمن جهوداً وطنية مخلصة من أجل وحدة اليمن، والتي تمت فعلاً وأعلن عن قيام الوطن الواحد في ٢٢/٥/١٩٩٠.

التحديات الجيوبولتيكية:

إن أبرز التحديات الجيوبولتيكية، أي عوامل الضعف في عناصر الأمن الوطني اليمني، يمكن تأشيره من خلال تحليل البنية الجغرافية للدولة اليمنية، كما يلي:

أولاً: التحديات المرتبطة بالموقع الجغرافي: تقع الدولة اليمنية بين دائرتي عرض ١٢,٤٠° و١٩° شمالاً وخطي طول ٤٣° و٥٣° شرقاً، في الجنوب الغربي من قارة آسيا والجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية، مطلاً على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي وعلى الطريق الملاحي المهم بين عالم البحر المتوسط وأوروبا من جهة والمحيط الهندي والعالم الآسيوي من جهة ثانية وشرقي افريقيا من جهة ثالثة[١٢] (انظر الشكل رقم ٧، ٨).

وعلى الرغم من التأثيرات الايجابية للموقع الجغرافي الحيوي لليمن، إلا أن دولة اليمن واجهت وتواجه تحديات جيوبولتيكية خطيرة تتمثل بما يلي:

١ - موقع اليمن ضمن اقليم المناخ شبه الموسمي الذي تتركز أمطاره في فصل الصيف وتقل كلما اتجهنا شرقاً وشمالاً فهي بالإضافة إلى قلتها فإنها تتركز في مناطق صغيرة مما أثر بالتالي على الموارد المائية حيث لا نجد أية أنهار دائمة الجريان في اليمن ولهذا تأثيره على النشاط البشري وبشكل خاص على النشاط الزراعي.

٢ - الموقع الجغرافي لليمن على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر واطلاله على بحر العرب والمحيط الهندي وقربه من شرقي افريقيا واطلاله على طرق الملاحة والتجارة بين البحر المتوسط والعالم الأوروبي

وبحر العرب وعالم المحيط الهندي الآسيوي وشرقي افريقيا، قد أدى إلى:

أ - تعرضه إلى الغزو الأجنبي من قارة افريقيا وبلاد فارس والمناطق المجاورة قديماً، إضافة إلى الغزو العثماني والأوروبي في العصر الحديث والمعاصر، وبشكل خاص الاستعمار البريطاني الذي تواجد إلى فترة حديثة في الشطر الجنوبي من اليمن.

ب - تدخل دول وقوى اقليمية ودولية في شؤونه الداخلية والاستيلاء على أرضه كما هو الحال في احتلال بعض أراضيه الشمالية والشرقية من دول أخرى[١٣]، أو إثارة النعرات الطائفية والاحتراب القبلي.

جـ - تعرضه إلى ضغوط دولية كي يأخذ مواقف سياسية تخدم بعض القوى الإقليمية والدولية، وبشكل خاص استغلال العوامل الاقتصادية ومحاربة سكانه المهاجرين إلى بعض الدول والعمل على طردهم وقطع تحويلاتهم من العملة الأجنبية إلى بلدهم أو تعرض موانئه إلى الحصار وتعرض سفنه التجارية إلى المضايقات من قبل الأساطيل الحربية في البحار، ناهيك عن قطع المساعدات بشتى أنواعها.

د - تعرضه إلى التهديد العسكري وبشكل خاص من القواعد العسكرية التي أنشأت بالقرب من حدوده[١٤] أو المحيط الهندي (دياغوغارسيا)[١٥] أو في المناطق الافريقية المجاورة أو من قبل القطع البحرية العسكرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

٣ - الموقع الجغرافي لليمن بالقرب من أكبر مناطق النفط احتياطاً وإنتاجاً، منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، وبالقرب من خط الملاحة البحري الرئيسي الذي ينقل النفط الخام من منطقة الخليج العربي البحر المتوسط والعالم الأوروبي، عبر البحر العربي والبحر الأحمر. وهذا الموقع يجعل الدولة اليمنية معرضة إلى ضغوط دولية لضمان مصالحها في المنطقة والتي قد تتناقض مع مصالح اليمن الوطنية والإسلامية.

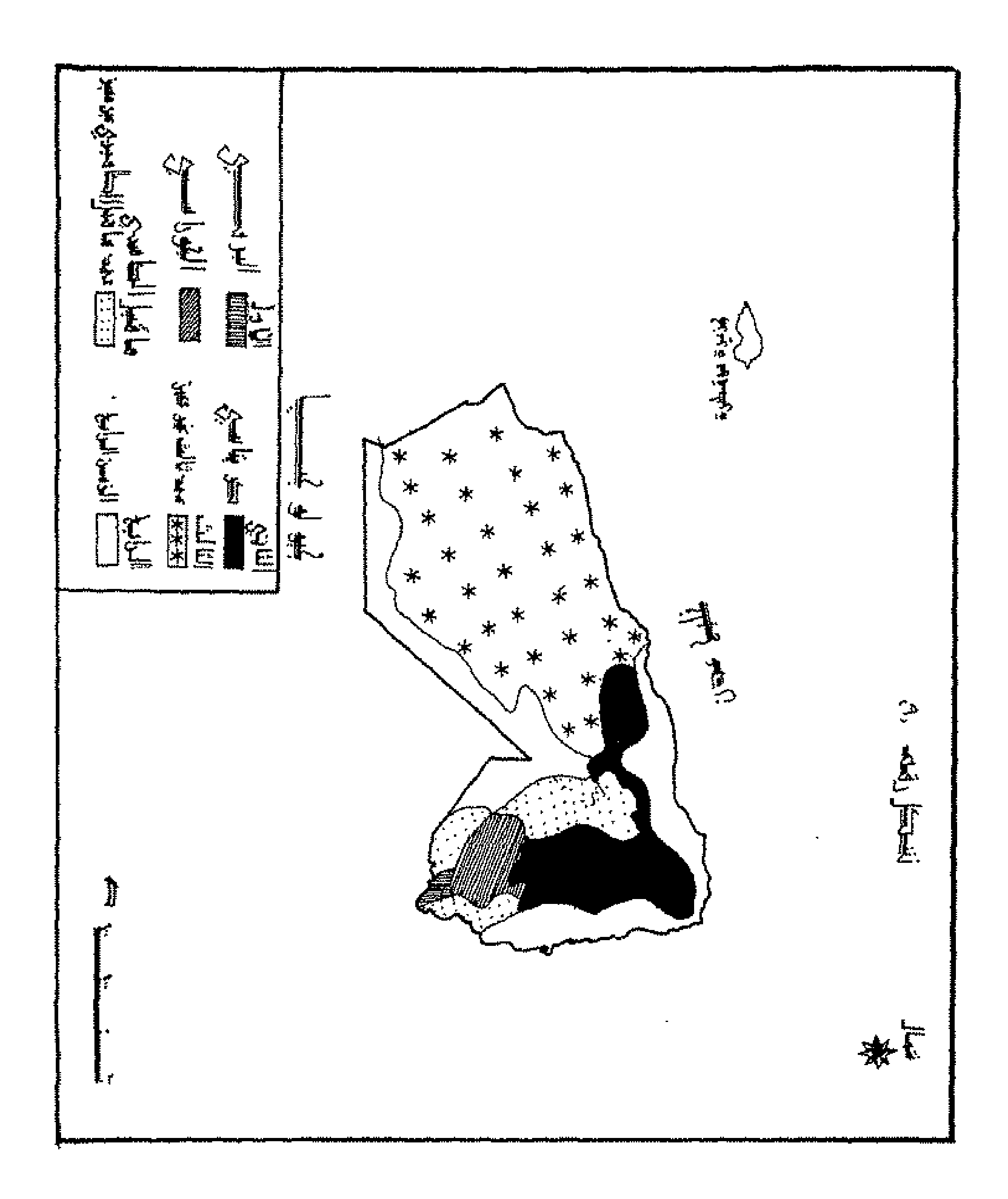
٤ - موقع اليمن ضمن منطقة الشرق الأوسط وما تعانيه من مشكلات وهزات اقتصادية وسياسية واجتماعية وصراعات دولية وتنافر مصالح، يؤدي بالضرورة إلى تأثير ما ينتج عن ذلك من آثار ضارة على الأمن الوطني لليمن.

٥ - موقع اليمن بالقرب من منطقة القرن الافريقي وما تشهده المنطقة من صراعات دولية على الأراضي وموارد المياه، وأبرز تلك المشكلات الصراع على موارد مياه النيل بين دول الحوض والصراع حول الأراضي والحدود بين الصومال وأثيوبيا وكينيا، ومشكلة جنوب السودان وغير ذلك، يجعل اليمن تتأثر بشكل وآخر بتلك المشكلات وافرازاتها.

ثانياً: التحديات الجيوبولتيكية المرتبطة بالظروف الطبيعية لدولة اليمن:

١ - المساحة والشكل: تقدر مساحة اليمن حوالي ٤٠٨,٠٠٠ كيلومتر مربعاً[١٦]، تمتد بشكل طولي من الشرق إلى الغرب، على شكل مستطيل يطل على بحر العرب بواجهة طويلة. وعلى الرغم من التوافق بين المساحة والسكان، إذا أخذنا بالأرقام بشكل مطلق، إلا أن معظم المساحة عبارة عن مناطق صحراوية ومنطقة جبلية، بينما السهول ذات مساحة صغيرة جداً. أما الشكل الطولي وضمن صفات المساحة المعروفة، فإنه يحمل معه تحديات وعوامل ضعف كبيرة بسبب سهولة اختراق الدولة من الشمال إلى الجنوب وصعوبة امتداد سيطرة الدولة المركزية إلى الأطراف البعيدة، ناهيك عن تأثير تباين التضاريس في تعقيد المشكلات والصعوبات.

٢ - التركيب الجيولوجي (انظر الشكل رقم ٩): يظهر من الشكل المذكور مدى التنوع في التركيب الجيولوجي لدولة اليمن، من فترة ما قبل الكبرى حتى الزمن الرابع، وعلى الرغم من احتمال تنوع الثروة المعدنية، فإن مدى استثمار تلك الثروة محدود جداً[١٧].



شكل رقم (٩)
جيولوجيا.

٣ - التربة (انظر الشكل رقم ١٠): يظهر من الشكل المذكور سيادة التربة الصحراوية على معظم الأراضي اليمنية، وهذا النوع من التراب يتميز بفقره للمواد العضوية وتغطي سطحها في بعض المناطق قشرة ملحية من كربونات الكالسيوم[١٨]، أما النوع الثاني من التراب فهو تراب المرتفعات وبشكل خاص تمثله التربة البركانية الخصبة الناتجة عن النشاط البركاني في المنطقة، وعلى الرغم من أهمية ودور هذه التربة في النشاط الزراعي إلا أنها تعاني اليوم من خطر الانجراف بسبب انجراف التربة بواسطة الأمطار الساقطة، والذي ساعد على ذلك ازدياد قطع الأشجار والشجيرات بدون تعويض، وتخلي السكان عن النشاط الزراعي إلى أنشطة خدمية[١٩].

٤ - المناخ (انظر الشكل رقم ١١، ١٢): إن أهم التحديات المرتبطة بالظروف المناخية لليمن يمكن الإشارة إليها كما يلي[٢٠]:

أ - الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة في معظم مناطق اليمن بسبب الموقع الفلكي المداري وانخفاض الأرض في المناطق الساحلية.

ب - قلة كميات الأمطار الساقطة على الأرض اليمنية، عدا المناطق الجبلية، وهذا يعني سيادة المناخ الجاف وشبه الجاف.

جـ - تذبذب الأمطار، على الرغم من توزيعها السنوي، لارتباط ذلك بالرياح الموسمية من الجنوب ومنخفضات البحر المتوسط من الشمال.

د - تركز معظم الأمطار الساقطة على المناطق الجبلية الداخلية وحرمان مناطق واسعة منها.

٥ - الموارد المائية والنبات الطبيعي (انظر الشكل رقم ١٣)[٢١]: بسبب سيطرة المناخ الجاف على معظم الأراضي اليمنية وقلة الأمطار الساقطة وتركزها في المناطق المرتفعة، فقد انعدمت الأنهار دائمة الجريان، وتكون الأمطار الساقطة مسيلات مائية (الغيول) تتجمع في برك وأحواض، كما وتشكل المياه الجوفية مصدراً أساسياً من مصادر المياه في اليمن للنشاط البشري والاقتصادي. وقد أثرت الأمطار ومصادر المياه على نوعية النبات الطبيعي، حيث تسود النباتات

الصحراوية كالصبير والسدر والنباتات الشوكية الأخرى، في معظم الأراضي اليمنية، ثم الحشائش المعتدلة وبعض الأشجار في الجهات الغربية للمرتفعات البحرية، كما تظهر حشائش السفانا وأشجارها في المناطق التي تتأثر بالأمطار الموسمية، مع غابات قليلة في الجهات المرتفعة.

ثالثاً: التحديات الجيوبولتيكية المرتبطة بالظروف البشرية: إن أبرز التحديات المرتبطة بالعناصر البشرية للأمن الوطني اليمني تتمثل بما يلي:

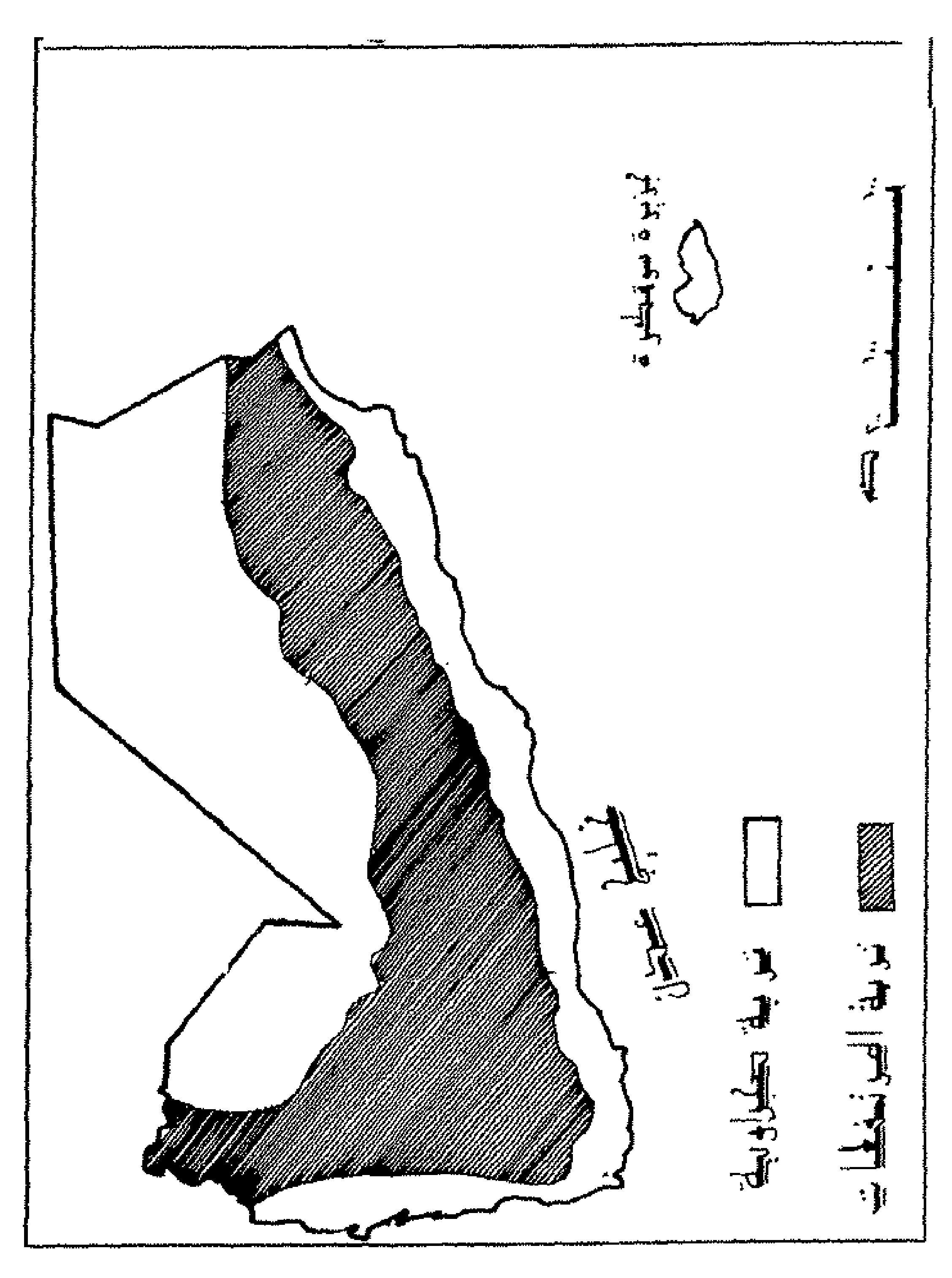
١ ـ حجم السكان: يبلغ عدد سكان اليمن عام ١٩٨٤، حوالي ٩,٠١ مليون نسمة[٢٢] وعلى الرغم من توفر مساحة واسعة من الأراضي بالإضافة إلى الموارد الطبيعية غير المستثمرة. فإن اليمن بلد طارد للسكان حيث قدر بأن أكثر من مليون نسمة، حسب احصاء عام ١٩٧٥، من اليمنيين هم خارج البلد (مهاجرون)[٢٣]، وبما أن معظم الذين يهاجرون هم من الذكور فيمكن القول أن حوالي ٣٠٪ من ذكور اليمن هم من المهاجرين[٢٤].

وهذا يؤدي إلى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية للسكان، ناهيك عن السبب الرئيسي الذي يرتبط بارتفاع معدل الولادات مع ارتفاع معدلات الوفيات والذي يرتبط بدوره بعوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي لليمن.

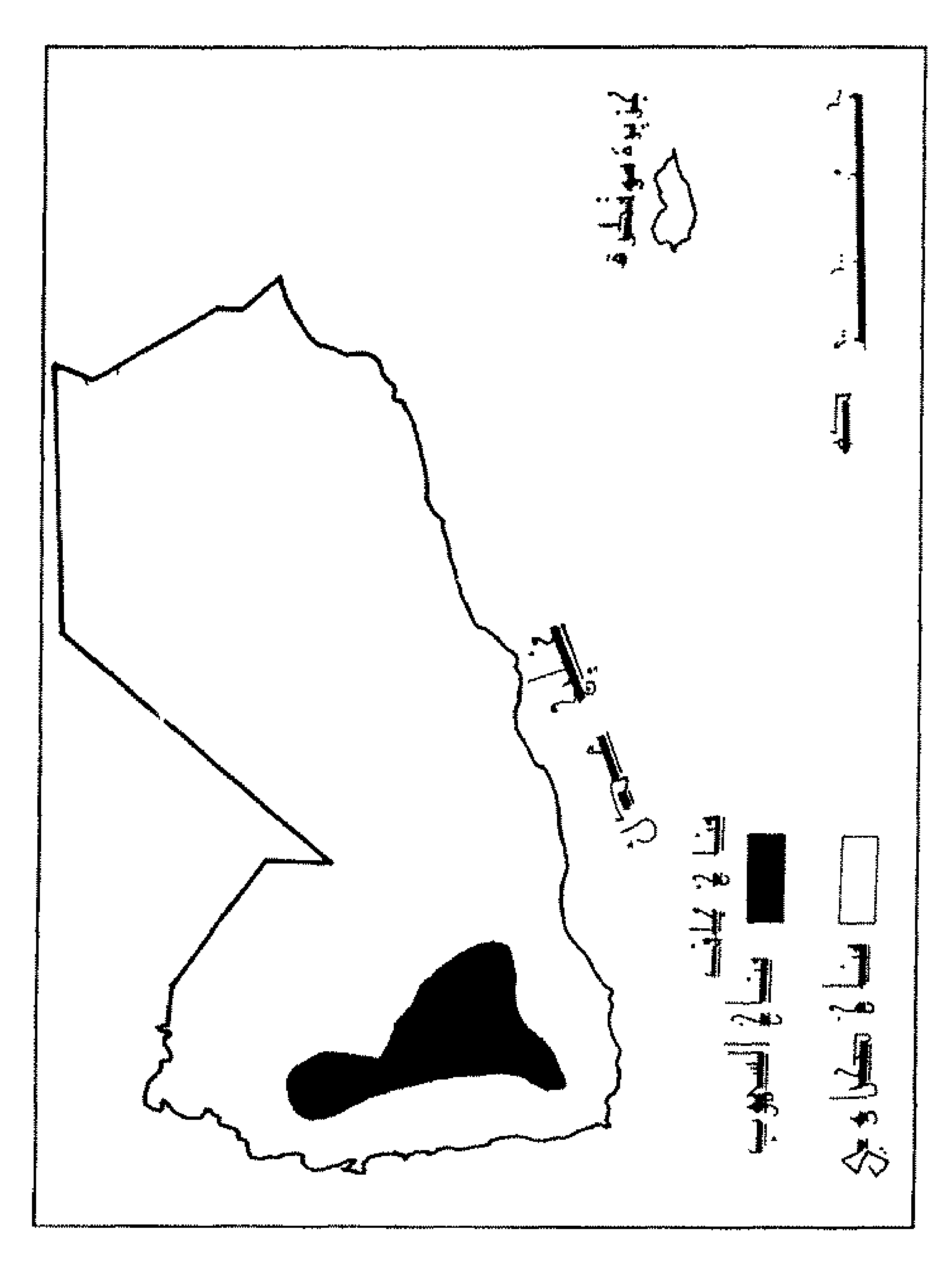
٢ ـ نمو السكان: على الرغم من ارتفاع معدل الخصوبة للمرأة اليمنية والذي يظهر في المعدل العالي للمواليد الخام الذي يصل إلى ٤٩,٤ بالألف، والذي يفترض أن يؤدي إلى نمو عال للسكان، إلا أن الصورة عكس ذلك بسبب المعدل العالي للوفيات الخام ٢٠,٤ بالألف (عام ١٩٨٤) وارتفاع معدل وفيات الرضع ١٥٠ بالألف (عام ١٩٨٤)[٢٥]، وتشكل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من اجمالي الوفيات، إن تلك الوفيات ترتبط بعوامل هي:

أ ـ سوء التغذية حيث لوحظت حالات الانيميا في نسبة تزيد على ٤٠٪.

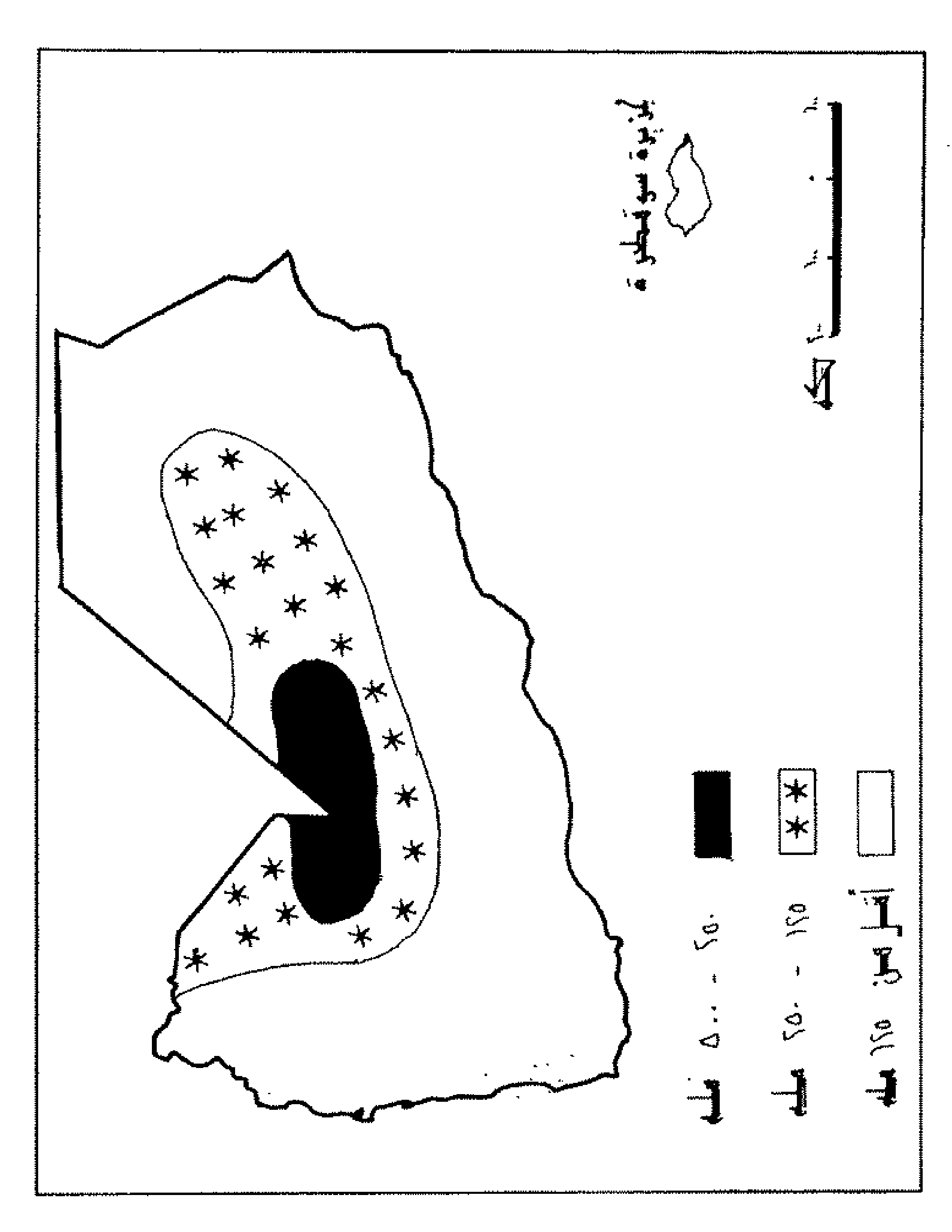
ب ـ انتشار الأمراض المعدية.



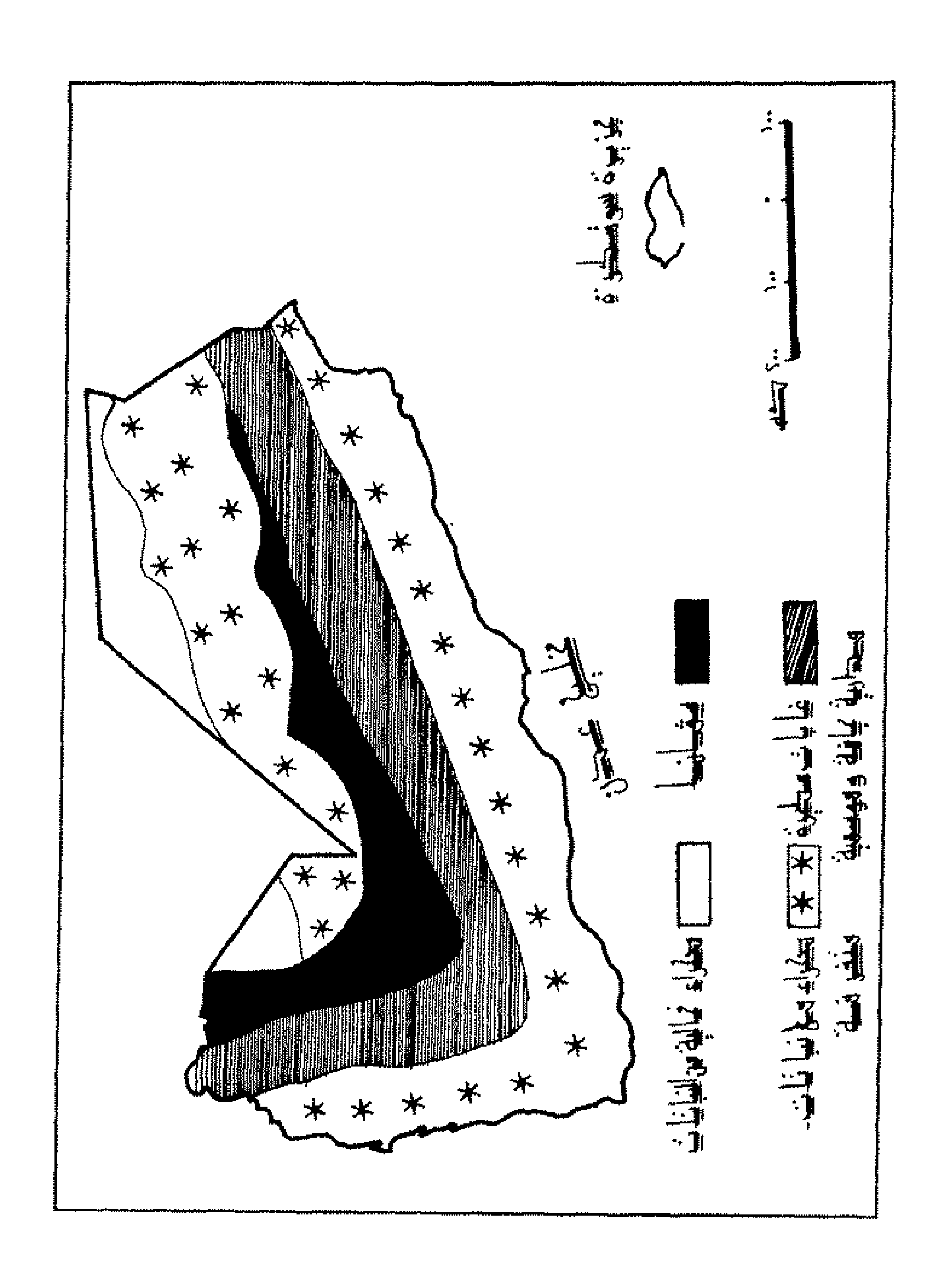
شكل رقم (١٠)
التربة.



شكل رقم (١١)
الأقاليم المناخية.



شكل رقم (١٢)
الأمطار صيفاً.



شكل رقم (١٣)
النباتات الطبيعية.

جـ ـ الحالة الصحية المتدنية للأم حيث الانيميا شائعة ونسبة وفيات الأمهات عالية (١٠٪ إلى ١٣٪ من عدد المواليد) نتيجة الحمل المتكرر وسوء التغذية.

د ـ أغلب حالات الولادة تتم على أيدي أفراد الأسرة أو المولدات التقليديات.

هـ ـ الممارسات التقليدية المتعلقة بالإناث والتي تؤثر على صحة المرأة.

و ـ ندرة أو قلة توافر الخدمات والتسهيلات الصحية.

ر ـ عدم توافر المياه الصالحة للشرب وعدم كفاية وسائل تصريف المخلفات والفضلات والقرب من الحيوانات وانتشار الحشرات الحاملة للأمراض[٢٦].

وبسبب ذلك فإن معدل نمو السكان في اليمن منخفض، وتشير التقديرات إلى أن المعدل الواطىء للنمو السكاني هذا يجعل أمر مضاعفه السكان عملية تستغرق ستون عاماً تقريباً[٢٧].

إن انخفاض معدل نمو السكان في اليمن يشكل تحدياً خطيراً للأمن الوطني بسبب ما يؤدي إليه من نقص في اليد العاملة في الأنشطة الاقتصادية واستثمار موارد الثروة المعدنية والزراعية، إضافة إلى ما يتطلبه الأمن الوطني في حالات التهديد الأجنبي من قوات عسكرية، وعلى العكس من ذلك فإن زيادة السكان مع بقاء التخلف الاقتصادي والاجتماعي يشكل أيضاً تحدياً للأمن الوطني اليمني.

٣ ـ التركيب العمري للسكان: إن التركيب العمري لسكان اليمن، حاله حال أية دولة في بدايات النمو، يتميز بأن فئة العمر أقل من ١٥ سنة تشكل ٤٥٪ من السكان مما يشكل عبئاً كبيراً على بقية السكان لغرض إعالتهم وتوفير شروط الحياة لهم، كما أن فئة العمر ١٥ ـ ٦٤ سنة (قوة العمل Man Power) تشكل ٥٢٪ من السكان والذي يقع على عاتقها إعالة بقية السكان[٢٨]، وإذا ما عرفنا أن نسبة كبيرة من ذكور هذه الفئة مهاجر إلى الخارج، وإن نسبة كبيرة من الاناث لا يزاولن العمل، وإن نسبة أخرى من هذه الفئة لا تجد عملاً أو تزاول أنشطة

غير اقتصادية، أدركنا مدى التحديات التي يواجهها الأمن السكاني والاقتصادي للدولة اليمنية.

٤ - توزيع السكان (انظر الشكل رقم ١٤): يلاحظ من خارطة الكثافة السكانية، إن كثافة وتركز السكان يرتفع في الجنوب والغرب ويقل كلما اتجهنا شمالاً وشرقاً نحو المناطق الصحراوية، واستناداً إلى ذلك فإن أكثر من نصف مساحة اليمن تقل الكثافة العامة فيها عن ١٠ نسمة/كم.[٢] إن تركز السكان الأكبر يظهر في المناطق الحضرية (المدن) حيث تتوفر الأعمال والخدمات وكذلك في المناطق الزراعية حيث تتوفر التربة الخصبة وموارد المياه عن طريق الأمطار والمياه الجوفية، وكذلك في الأودية، والسهول الداخلية، والسهول الساحلية حيث تتواجد الموانىء ومراكز الصيد.

إن التحديات التي ترتبط وهذا التوزيع هو أن ما يقرب من ٣٠٪ من السكان يتركزون في بضع مدن بينما ينتشر ٧٠٪ من السكان على شكل قرى ومراكز استيطان مبعثرة من الصعوبة جداً على الدولة أن تقدم لهم الخدمات بيسر وكفاءة وهذا يخلق أعباءاً على الأمن الوطني، إضافة إلى ندرة وقلة السكان في مساحات واسعة من الدولة وقرب حدودها الشمالية الطويلة مع المملكة العربية السعودية وحدودها الشرقية مع سلطنة عمان.

٥ - التركيب المهني للسكان (انظر الجدول رقم ١): يظهر من الجدول بأن أكثر من نصف السكان الذين يعملون فعلاً، يمارسون مهنة الزراعة، وترتفع هذه النسبة إلى ٧٠٪ إذا ما شملنا السكان الذين يرتبط عملهم بشكل أو آخر بالنشاط الزراعي، ومن هذا المنطلق فإن المجتمع اليمني، مجتمع زراعي، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تخلف الزراعة في هذا البلد لأسباب وعوامل اقتصادية لأدركنا حجم التحديات التي يتعرض لها الأمن الاقتصادي للدولة اليمنية وتأثير ذلك في الحفاظ على كيان الدولة والأمة اليمنية ومدى تحقيقها للاكتفاء الذاتي من الغذاء، كما يعكس الجدول ضآلة عدد العاملين في القطاع الصناعي، الذي يعتبر من أعمدة الأمن الوطني ورصانته، في حين

يبرز العمل في مجال الخدمات والتجارة بعد مهنة الزراعة، بينما ينخفض عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية المهمة كالتعدين والتشييد والبناء.

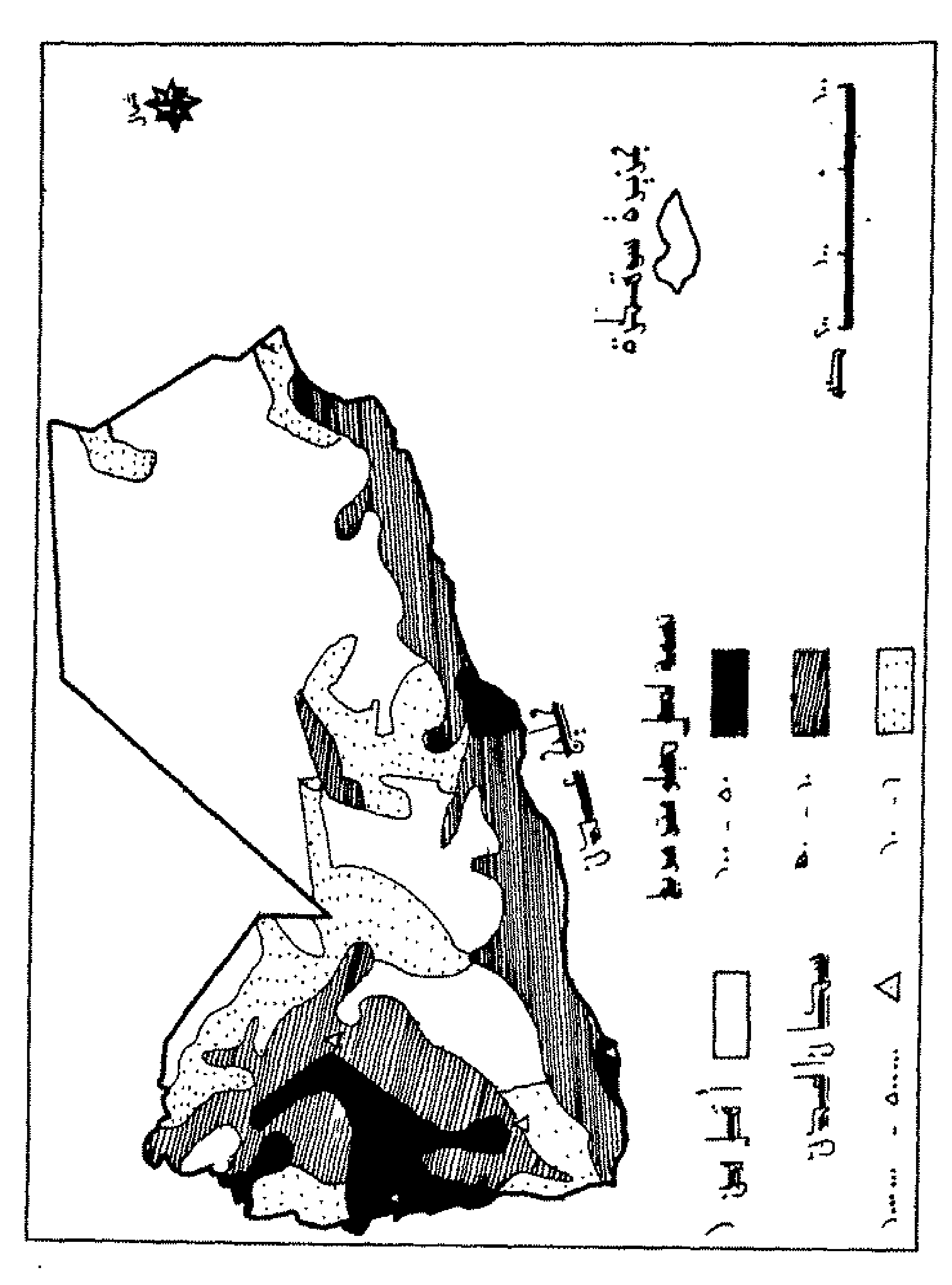
٦ - الهجرة اليمنية إلى الخارج: تشكل الهجرة السكانية إلى الخارج، إحدى التحديات الخطيرة للأمن الوطني اليمني، على الرغم من بعض المردودات الايجابية لها. إن تقديرات عدد المهاجرين تتباين من ٢٥,٠٠٠ شخص إلى ثلاثة ملايين شخص (انظر الجدول رقم ٢)، ومع ذلك فإن التحديات التي ترتبط بالهجرة تتمثل بما يلي:

أ - إنها تمثل افراغ سكاني خطير لليمن، وبشكل خاص لليد العاملة، حيث نجد أن معظم المهاجرين هم من الفئات العمرية ١٥ ـ ٤٥ سنة، وهذا له تأثيره على مجالات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى ارتفاع أجور العمل في الداخل.

ب - إنها تمثل افراغ سكاني من الذكور وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة العزوبية (عدم اصطحاب العائلة) بين المهاجرين اليمنيين العاملين ترتفع إلى ٩٥,٢٪[٢٩]. ولهذا الأمر تأثيره الخطير على الوضع السكاني في اليمن، حيث ستؤدي إلى انخفاض نسبة الذكور إلى الاناث، كما ستؤدي إلى انخفاض معدل المواليد وبالتالي معدل النمو الطبيعي للسكان، ناهيك عن ظاهرة زواج اليمني بالأجنبيات.

جـ - تأثر المهاجرين بالمجتمعات التي يهاجرون إليها، وخاصة إذا ما علمنا بأن معظمهم من الذكور، وهناك نسبة كبيرة منهم من صغار السن. حيث سيفقدون القيم والعادات العربية والإسلامية، ولا بد أن هذا سينعكس على خصائص المواطنة الصالحة للإنسان اليمني المهاجر.

د - افراغ اليمن من بعض الكفاءات المهنية والخبرة الفنية، حيث أن عدداً من المهاجرين في ظل التخلف الاقتصادي والاجتماعي وقلة فرص العمل، لا بد أن يكون من ذوي الكفاءات والخبرة وهذا يشكل استنزافاً لليد العاملة الفنية من اليمن وما يتركه هذا من آثار سلبية على الأمن الاقتصادي اليمني.



شكل رقم (١٤)
الكثافة السكانية.

هـ - إن معظم المهاجرين هم من العاملين في النشاط الزراعي، ولهذا فإن خروجهم يؤثر بالضرورة على هذا النشاط من حيث مساحة الأرض المزروعة وكمية الإنتاج.

و - بسبب التحويلات المالية الضخمة إلى العوائل داخل اليمن فقد أدى هذا إلى ارتفاع القوة الشرائية الذي أثر بدوره على ارتفاع أسعار السلع والخدمات والاقبال على السلع الكمالية واستيرادها، إضافة إلى الاقبال على شراء الأراضي والعقارات، وزيادة الهجرة من الريف والمناطق الزراعية إلى المراكز الحضرية التي اكتظت بالسكان مع ضعف الخدمات. وترك العمل الزراعي والتوجه للعمل في النشاط التجاري والخدمي، وقد شكل ذلك كله تحدياً للاقتصاد اليمني وبالتالي العناصر الاقتصادية للأمن الوطني.

جدول رقم (١)

التركيب المهني للسكان النشيطون اقتصادياً ١٩٨٤

المهنة	النسبة المئوية من السكان النشيطون اقتصادياً
الزراعة	٥٥,١٨٪
المناجم والمحاجر	٠,٩٪
الصناعات التحويلية	٥,٨٩٪
الكهرباء والغاز والماء	١,٠٥٪
التشييد والبناء	٦,٨٧٪
التجارة	٧,٧٦٪
النقل والمواصلات	٤,٤٪
التحويل وخدمات الأعمال	٠,١٤٪
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	١٧,٨١٪
المجموع	١٠٠,٠٠

المصدر: أعده الباحث اعتماداً على مصادر المنظمات الدولية ودوائر المعارف والنشرات الاقتصادية العالمية.

جدول رقم (٢)

تقديرات عدد المهاجرين من اليمن إلى الخارج

جهة التقدير	العدد
١ ـ الجهاز المركزي للتخطيط ١٩٧٥	١,٢٣٤,٠٠٠[١]
٢ ـ الفريق السويسري ١٩٧٥	٦٣٥,٠٠٠[١]
٣ ـ جيزو وستيفن ١٩٨٠	٣٤٨,١٩٠[١]
٤ ـ صحيفة الثورة اليمنية ١٩٨٤	٢,٠٠٠,٠٠٠[١]
٥ ـ مجلة أوروبا والعرب ١٩٨٢	٢,٠٠٠,٠٠٠ (في الخليج والسعودية فقط)[١]
٦ ـ حمود العودي	٣,٠٠٠,٠٠٠[١]
٧ ـ الاحصاء التعاوني ١٩٨١	١,٣٩٥,٠٠٠[١]
٨ ـ أمين عام اتحاد المغتربين ١٩٨٤	١,٧٠٠,٠٠٠[١]
٩ ـ تقديرات أخرى ١٩٧٤	٢٥,٠٠٠ ـ ٣٣٠,٠٠٠[٢]
١٠ ـ تقريرات ١٩٧٣	الحد الأدنى ٤٠٠,٠٠٠[٢]
١١ ـ محمد سعيد العطار ١٩٦٥	مليون ـ ١,٢٠٠,٠٠٠[٣]

(١) عبد الملك منصور: ظاهرة الهجرة اليمنية. دمشق ١٩٨٥ ص٤١ ـ ٤٥.

(٢) الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا. جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. بيروت ١٩٨٠ ص١.

(٣) محمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن. دار الطليعة بيروت ١٩٦٥ ص٧٢.

ز ـ كما برزت ظواهر اجتماعية ارتبطت بالهجرة تمثلت بارتفاع المهور، وزيادة نسبة الطلاق بسبب الاغتراب، وزيادة نسبة تعدد الزوجات بسبب تبدل الوضع المالي للمهاجر، كما لا بد من الإشارة إلى سيطرة ظاهرة استحواذ الهجرة على الجيل الجديد وعزوفه عن التعليم والعمل في الوطن وبروز ظواهر سلوكية جديدة على المجتمع اليمني.

حـ ـ تعمل الهجرة على اختراق الأمن الوطني اليمني في الجانب السياسي، حيث يمكن لأجهزة المخابرات الأجنبية اختراق المهاجرين والتأثير عليهم وتجنيدهم لتحقيق أهدافها الخبيثة، كما يمكن للحركات والجماعات السياسية المعادية التأثير على الافراد المهاجرين فكرياً وعملياً. إن وسائل تلك الأجهزة والحركات والجماعات كتوفير العمل للمهاجر وأجواء الترفيه والراحة وتحقيق بعض الرغبات الشخصية، يمكن أن تورط الفرد اليمني المهاجر وتسحبه إلى شباك تلك الأجهزة والحركات وبالتالي استغلاله للعمل ضد الأمن الوطني اليمني.

٧ ـ التركيب القومي: على الرغم من أن معظم سكان اليمن هم من العرب إلا أنه بسبب الموقع الجغرافي بالقرب من شرقي افريقيا وعلى طريق الملاحة بين مناطق شرقي افريقيا وعالم البحر المتوسط وأوروبا، ومناطق جنوب وجنوب شرقي آسيا، وبسبب تعرض المنطقة إلى الغزو الاستعماري، فقد تواجدت مجاميع من الهنود والباكستانيين وبعض مناطق شرقي آسيا، وكذلك تواجدت مجاميع من الإفريقيين، وهذه المجاميع تتركز في الموانىء وبشكل خاص في عدن والمناطق الشرقية الأخرى. إن وجود مجاميع من الأجانب يعتبر عامل ضعف للأمن الوطني اليمني[٣٠].

٨ ـ التركيب الديني: على الرغم من أن الدين الإسلامي يوحد سكان اليمن فإن التباين المذهبي واستغلاله من قبل القوى الأجنبية المعادية يعرض الأمن الوطني للخطر. وقد استعانت بريطانيا بالطائفية للتفرقة بين أبناء اليمن للسيطرة عليه أبان فترة الاستعمار البريطاني[٣١].

٩ ـ القات: إن تعاطي القات بشكل واسع في المجتمع اليمني يشكل تحدياً خطيراً للأمن الاجتماعي لدولة اليمن، فبالنظر لتأثيراته الصحية

وانعكاس ذلك على نشاط السكان واستغلال الوقت لأغراض العمل المنتج، بالإضافة إلى تأثيراته الاقتصادية وسيطرته على مساحات زراعية واسعة طارداً محاصيل غذائية وصناعية مهمة، يشكل جانب ضعف في الهيكل الاقتصادي الوطني.

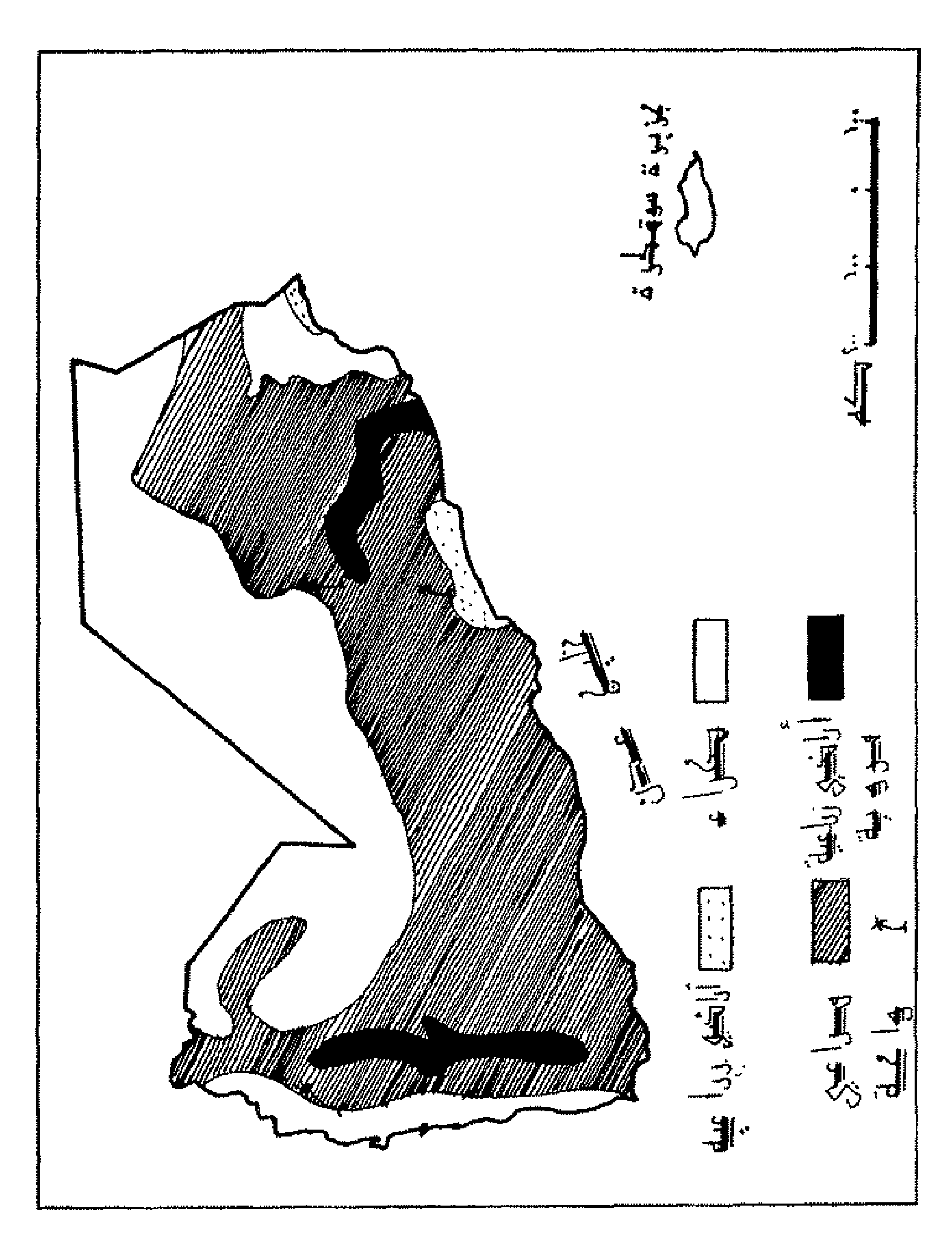
رابعاً: التحديات الجيوبولتيكية المرتبطة بالظروف الاقتصادية: إن أبرز التحديات المرتبطة بالعناصر الاقتصادية للأمن الوطني اليمني تتمثل بما يلي (انظر الجداول رقم ٣ و٤):

١ ـ يصنف الاقتصاديون اليمن ضمن الدول الأقل نمواً في العالم، وقد ساهم في ذلك بشكل أساسي، العزلة الطويلة التي عاشتها هذه الدولة والسيطرة الاستعمارية العثمانية والأوروبية إضافة إلى ظروف التجزئة السابقة مع قلة الموارد الطبيعية[٣٢].

٢ ـ يحتل قطاع الزراعة المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وعلى الرغم من سيادة النشاط الزراعي في هيكل الاقتصاد اليمني إلا أن هذا القطاع يعاني من تحديات كبيرة هي[٣٣] (انظر الجداول رقم ٤ و٥ و٦) والشكل رقم ١٥:

أ ـ ضآلة نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من مجموع المساحة العامة لليمن.

ب ـ تحتل الجبال مساحة كبيرة من الأرض مما يترك تأثيره على سقوط المطر، من ناحية الكمية والتوزيع الجغرافي، وصعوبة استخدام المكائن وصعوبة استخدام وسائل النقل.



شكل رقم (١٥)
استعمال الأرض.

جدول رقم (٣)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٦

(مليون دولار)(*)

القطاع	مليون دولار
١ ـ الزراعة	٦٣٦,٥
٢ ـ الصناعات الاستخراجية	٣٤,٤
٣ ـ الصناعات التحويلية	٣٣٢,٩
٤ ـ الكهرباء والماء والغاز	٤٠,٤
٥ ـ التشييد	٣٥٣,٩
٦ ـ التجارة والمطاعم والفنادق	٥٣٣,٣
٧ ـ التمويل والتأمين والبنوك	١٢٩,٣
٨ ـ النقل والمواصلات والتخزين	٢١٧,١
٩ ـ الاسكان	١٣٤,٨
١٠ ـ الخدمات الحكومية	٨٢٤,٧
١١ ـ الخدمات الأخرى	٤١,٢
١٢ ـ الناتج المحلي بسعر التكلفة	٣٢٧٨,٦
١٣ ـ صافي الضرائب غير المباشرة	٤٠٦,٥
١٤ ـ الناتج المحلي بسعر السوق	٣٦٨٥,١
١٥ ـ نصيب الفرد من الناتج المحلي (٨٢ ـ ١٩٨٥)	٥٥٠ دولار

(*) عمل الباحث عن التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٨٧ ـ صندوق النقد العربي.

جدول رقم (٤)

مؤشرات القطاع الزراعي اليمني(*)

المؤشر	وحدة القياس
١ ـ المساحة القابلة للزراعة (١٩٨٥)	٣٧٠٨ ألف هكتار
٢ ـ نسبة الأراضي القابلة للزراعة إلى اجمالي المساحة (١٩٧٣)	٣٨,٩٪
٣ ـ نسبة الأراضي القابلة للزراعة إلى اجمالي المساحة (٨٢ ـ ٨٥)	٣٩,١٪
٤ ـ المساحة المزروعة (١٩٨٥)	٣٠٠٢ ألف هكتار
٥ ـ نسبة المزروعة إلى القابلة للزراعة (١٩٨٥)	٨١,٥٪
٦ ـ الأراضي المروية (١٩٨٥)	٣١٠ ألف هكتار
٧ ـ نسبة المروية إلى المزروعة (١٩٨٥)	١٩,٧٪
٨ ـ عدد الجرارات لكل نسمة من السكان الزراعيين (١٩٨٣)	٠,٤٥
٩ ـ عدد الجرارات لكل ألف هكتار (١٩٨٣)	٣,٢٦
١٠ ـ محصول الهكتار من المنتجات الزراعية (١٩٨٥) القمح	١٠٨٣ كغم/ هكتار
١١ ـ محصول الهكتار من المنتجات الزراعية (١٩٨٥) الشعير	١٢٦٤ كغم/ هكتار
١٢ ـ الواردات الزراعية (١٩٨٥)	٧٧٩ مليون دولار
١٣ ـ الصادرات الزراعية (١٩٨٥)	٢٢ مليون دولار
١٤ ـ معدل النمو للواردات الزراعية (٨٤ ـ ٨٥)	١١٧
١٥ ـ معدل النمو للصادرات الزراعية (٨٤ ـ ٨٥)	ـ ٢١,٣٠

(*) عمل الباحث عن مجموعة الجداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧ ـ صندوق النقد العربي.

جـ - اعتماد ٨٠٪ من الأراضي المزروعة على المطر، وأن أي تذبذب في كمياته ووقت سقوطه يؤثر على الإنتاج والنشاط الزراعي.

د - سحبت الهجرة الداخلية والخارجية، العمالة الزراعية بشكل أساسي مما أثر على مدى توفر قوة العمل في القطاع الزراعي.

هـ - ندرة وقلة استخدام الأساليب الزراعية الحديثة، كالمكننة والأسمدة وغير ذلك من مستلزمات الزراعة الحديثة.

و - تدني انتاجية الهكتار من المحاصيل الزراعية.

ز - عدم توفر التمويل المالي اللازم لإنشاء المشاريع الزراعية واستصلاح الأراضي.

حـ - التركيز على زراعة المحاصيل التقليدية بهدف الاكتفاء الذاتي بشكل أساسي.

ط - ضآلة وتدهور الإنتاج الحيواني بسبب عدم توفر المراعي الجيدة وارتباط ذلك بتذبذب كميات ووقت سقوط الأمطار إضافة إلى التخلف في تربية الحيوانات من ناحية الغذاء وانتشار الأمراض والإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي.

ي - على الرغم من أن اليمن يطل على البحر الأحمر وبحر العرب، فإن إنتاجية صيد الأسماك منخفضة ويعود ذلك لأسباب منها، التركيز على الصيد قرب السواحل، استخدام أساليب ووسائل قديمة في الصيد، ويقال كذلك عن طرق التجفيف والتثليج، يضاف إلى ذلك الطبيعة الصخرية الصعبة للساحل اليمني على البحر الأحمر وانتشار بعض الجزر بامتداده.

ك - وبسبب تدهور الإنتاج الزراعي وتغير طبيعة نمط الاستهلاك الغذائي للفرد اليمني فقد سجلت الواردات من السلع الغذائية أرقاماً كبيرة وفي مقدمتها السلع الغذائية المستوردة الحبوب (القمح) واللحوم والزيوت ومنتجات الألبان. ويعكس ذلك ارتفاع نسبة صافي الاستيراد إلى الاستهلاك من السلع الغذائية من ١٠٪ عام ١٩٧١ إلى ٤٥٪ عام ١٩٨١[٣٤].

٣ - أما القطاع المعدني الصناعي (انظر الجداول رقم ٣ و٧): إن التحديات التي يواجهها القطاع المعدني والصناعي تتمثل بما يلي:

أ - ضآلة مساهمة القطاع المعدني والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بسبب محدودية هذا النشاط والبساطة الشديدة للهيكل الصناعي القائم وعدم استكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية مثل المعادن ومصادر الطاقة[٣٥].

ب - على الرغم مما تشير إليها الدراسات والمسوحات التي قامت بها الشركات الأجنبية والوطنية للثروة المعدنية في اليمن؛ عن توفر معادن مهمة وبكميات جيدة، إلا أن محدودية استغلالها وعدم توفر الإمكانيات المالية والفنية يعتبر تحدياً للأمن الاقتصادي الوطني[٣٦].

جـ - إن السمات التي يتصف بها القطاع الصناعي اليمني يشير إلى ضعف الهيكل الاقتصادي ويشكل بالتالي تحدياً للقدرة الاقتصادية للأمن الوطني وتلك السمات هي:

- إن القطاع الصناعي حديث النشأة، يركز على الصناعات الاستهلاكية والصغيرة بشكل أساسي.
- صغر حجم الاستثمارات في هذا القطاع ومحدودية توجه القطاع الخاص نحو الاستثمار فيه.
- الاعتماد على المواد الأولية المستوردة من الخارج.

٤ - النشاطات الاقتصادية الأخرى: هناك نشاطات اقتصادية أخرى تتمثل بالنشاطات التجارية والمالية، والنقل والمواصلات، والتشييد، والبناء، والخدمات الحكومية وغيرها، وهي نشاطات تتميز بتخلفها وببساطتها. ويبدو أن معظم الاستثمارات الفردية تتجه نحو النشاطات التي تعطي أرباحاً عالية وبشكل سريع، أي نحو القطاع التجاري والخدمات. ويرتبط تخلف تلك الأنشطة، بتخلف الاقتصاد اليمني، بسبب عدم التخطيط وقلة التمويل المالي ومحدودية استثمار الموارد الطبيعية وندرة الكوادر الفنية والمهنية الذي ارتبط بفترات عدم الاستقرار السياسي والتدخل الأجنبي في الشؤون اليمنية. (انظر الجداول رقم ٣ و٨)

جدول رقم (٥)

الإنتاج الزراعي والمعدني لعام ١٩٨٣

نوع الإنتاج	الكمية
١ ـ الحنطة	٤٢ ألف طن متري
٢ ـ مجموع الحبوب	٤٧٨ ألف طن متري
٣ ـ البقر	١٠٧٠ ألف رأس
٤ ـ الأغنام	٤١٥٠ ألف رأس
٥ ـ الماعز	٨٨٥٠ ألف رأس
٦ ـ اللحوم	٩٠ ألف طن
٧ ـ الألبان	٢٧٧ ألف طن
٨ ـ الأسماك	٨٦ ألف طن
٩ ـ الجبس	٢٢ ألف طن متري
١٠ ـ أملاح خام	٧.٢ ألف طن متري

المصدر : U. N. Production year Book 1983.

جدول رقم (٦)

الواردات من السلع الغذائية الرئيسية ١٩٨٥(*)

السلع	ألف طن	ألف دولار
١ ـ الحبوب	١٠٠١	٢١١٤٧٠
٢ ـ القمح	٥٤٩	١١٤٤٠٠
٣ ـ السكر	٢٣٨	٤٥١١٠
٤ ـ الأغنام والماعز	٤٥٧ (ألف رأس)	٢٢٣٩٨
٥ ـ اللحوم	٥٢	٧٤٨٤٠
٦ ـ الحليب	١٠	٧١٠٣٥
٧ ـ لحوم الدواجن	٥٠	٧٠١٣٨
٨ ـ البيض	١٠	١١١٠٠
٩ ـ البقول والبطاطس	٤,٣	١٩٧٠
١٠ ـ الشاي والقهوة والتبغ	٢١	٢٦٩٤٠
١١ ـ الزبد والجبن	٨	٣٤٠٠٠
١٢ ـ الزيوت إلنباتية والحيوانية	٦٥	٤٤٤٢٠
الاجمالي		٧٢٧٨٢١

(*) عمل الباحث عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧، صندوق النقد العربي.

جدول رقم (٧)

مؤشرات القطاع الصناعي (١٩٨٦)(*)

١ ـ القيمة المضافة في الصناعات الاستخراجية	٣٥,٨ مليون دولار
٢ ـ القيمة المضافة في الصناعات التحويلية	٣٣٢,٩ مليون دولار
٣ ـ متوسط انتاجية العامل في الصناعات التحويلية	٧١٧ دولار
٤ ـ إنتاج الطاقة الكهربائية	١٠٥٨ مليون كيلو واط/ ساعة

(*) عمل الباحث عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧. صندوق النقد العربي.

جدول رقم (٨)

مؤشرات القطاع المالي(*)

١ ـ العجز في الميزانية الحكومية (١٩٨٦)	ـ ٨٨٧ مليون دولار
٢ ـ نسبة العجز إلى النفقات العامة (١٩٨٦)	ـ ٣٧,٨٧٪
٣ ـ صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية	(١٩٨٦) ٠,٠٢ مليار دولار
٤ ـ الدين العام الخارجي (١٩٨٥)	٣٣١٤,١ مليون دولار
٥ ـ خدمة الدين العام الخارجي (١٩٨٥)	٢٣٩,٤ مليون دولار

(*) عمل الباحث عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧. صندوق النقد العربي.

خامساً: التحديات الجيوبولتيكية المرتبطة بالعناصر السياسية للأمن الوطني: ويمكن تأشير تلك التحديات كما يلي:

١ ـ تشكل مصالح واستراتيجيات القوى الغربية في البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي والخليج العربي، كمناطق استراتيجية وكونها جزءاً من خطوط الملاحة المهمة لنقل البترول إلى العالم الغربي

وغيره، إضافة إلى مناطق تواجد للأساطيل البحرية وأساطيل صيد الأسماك والتطلع لاستثمار الثروة المعدنية في قيعان هذه البحار، تشكل هذه المصالح تحدياً للأمن الوطني اليمني، بسبب اشراف اليمن على هذه البحار ومجاورته للبعض[٣٧] (انظر الشكل رقم ١٦).

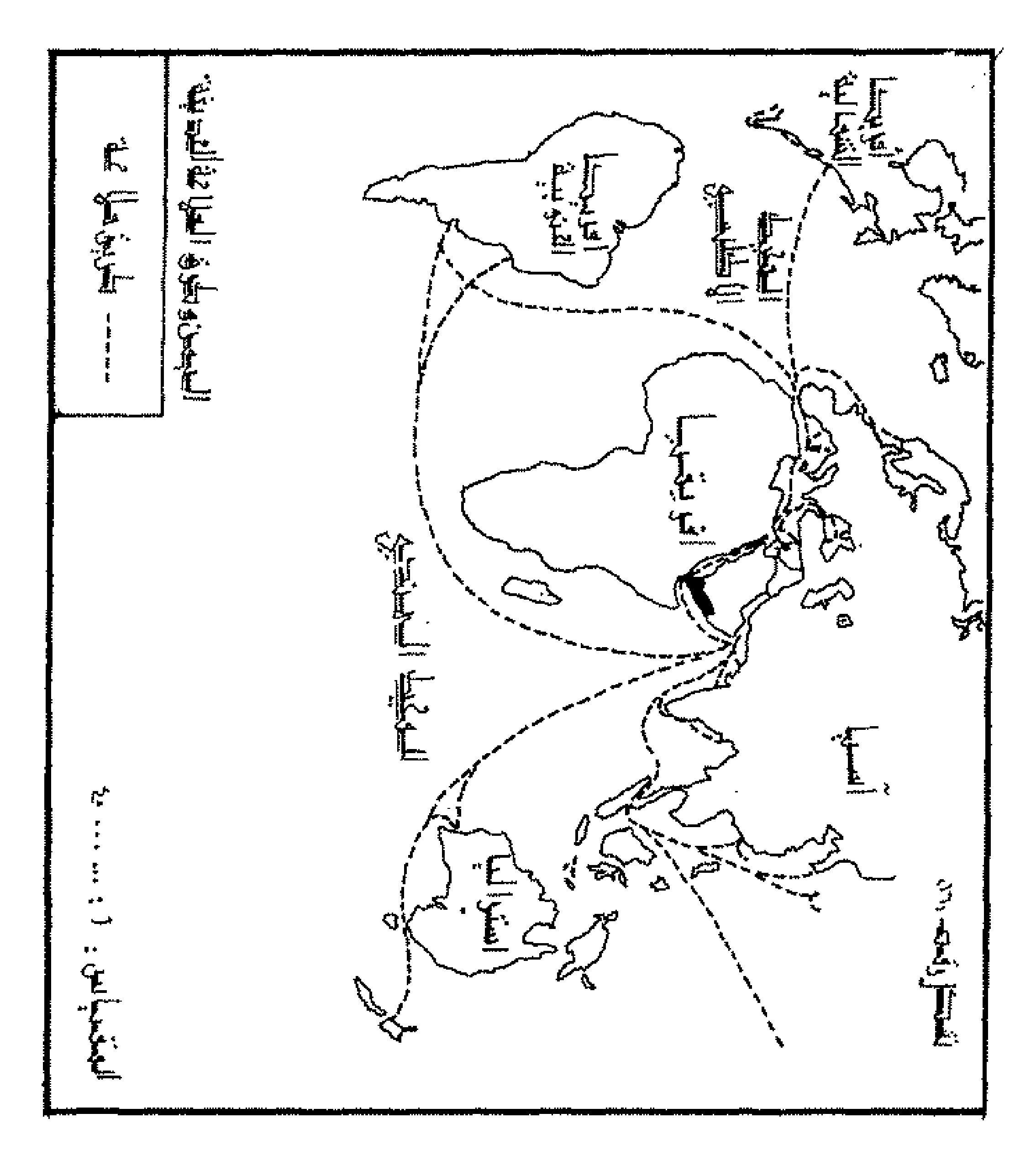
٢ ـ تشكل مصالح وأهداف الكيان الصهيوني في السيطرة على بعض جزر المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وتأمين خطوط الملاحة إلى موانىء فلسطين المحتلة، تحدياً للأمن الوطني اليمني، وخاصة إزاء ضعف الأسطول البحري اليمني والتعاون بين أثيوبيا والكيان الصهيوني (انظر الشكل رقم ١٧)[٣٨].

٣ ـ مصالح وأهداف بعض الدول للسيطرة على اليمن ومنطقة البحر الأحمر وخاصة وأن لهذه الدول تاريخ طويل للأطماع والتوسع في جنوب الجزيرة العربية.

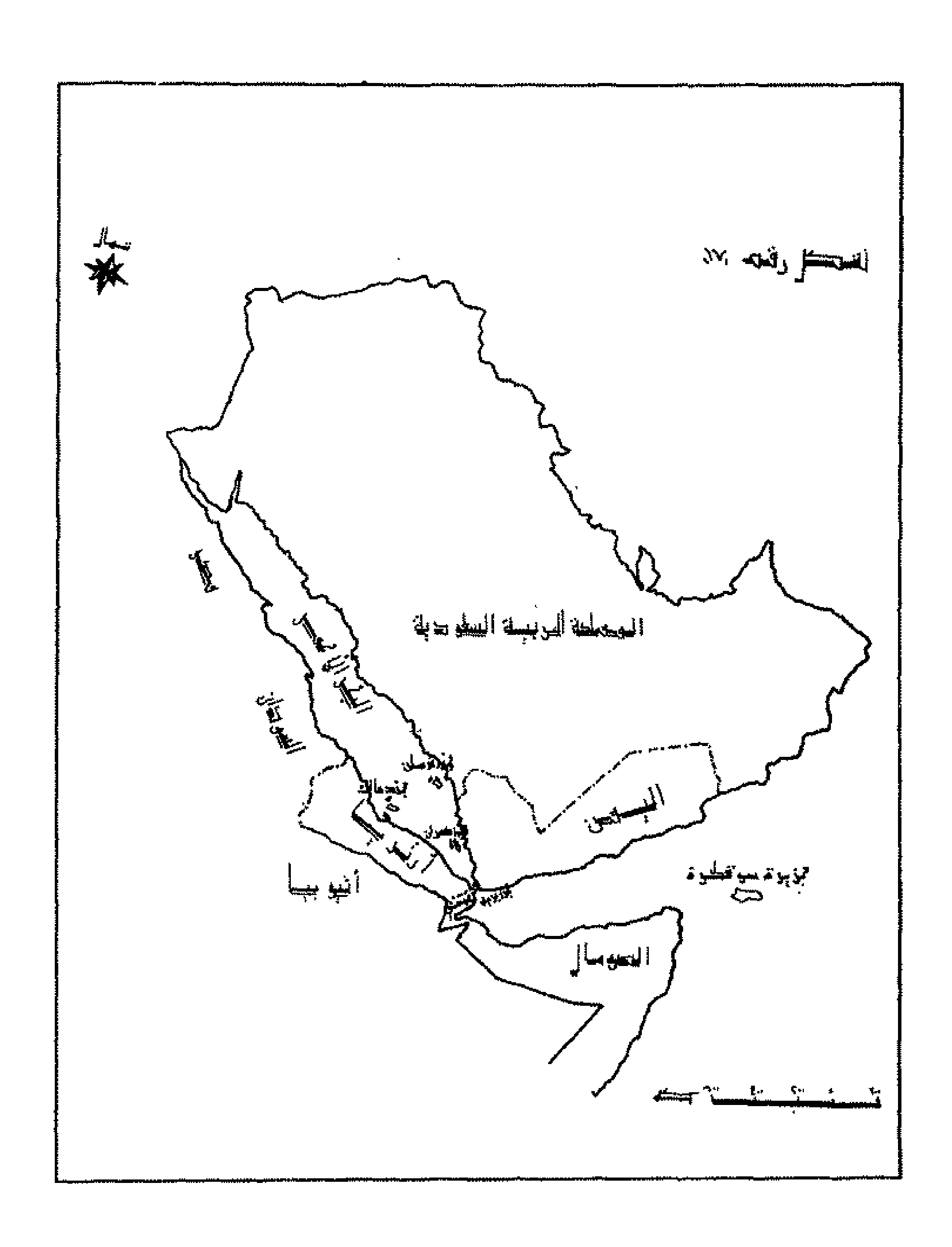
٤ ـ تشكل أهداف ومصالح بعض الدول، تحدياً للأمن الوطني اليمني، فحيث يظهر اليمن قوة سياسية مستقرة، متقدمة ومتطورة اقتصادياً، يطور قواته العسكرية ويمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا، فإنه سيتعرض إلى المخاطر والتهديد الخارجي. كما أن عدم الرضا لبعض الدول المجاورة على سياسة اليمن الخارجية يشكل تحدياً لأمنه الوطني.

٥ ـ تستغل بعض الدول ورقة المهاجرين اليمنيين للضغط على اليمن وتهديد أمنها الوطني من خلال طردهم وخلق مشكلة للدولة اليمنية في استيعابهم وإيجاد السكن لهم وتوفير فرص العمل والخدمات لهم، إضافة إلى منع تحويلاتهم من العملة الأجنبية التي تشكل مورداً مهماً للاقتصاد اليمني. كما تستغل بعض الدول مجاميع من المهاجرين لتعبئتهم ضد وطنهم وتخريب الوحدة الوطنية والاقتصاد الوطني وزعزعة الاستقرار الداخلي.

٦ ـ لقد ترك الاستعمار وظروف التجزئة وارتباط بعض المجموعات السياسية بمصالح وأطراف خارجية أثره الكبير في تواجد عناصر لزعزعة الاستقرار وتهديد الأمن الوطني.



شكل رقم (١٦)
اليمن وطرق الملاحة الحديثة.



شكل رقم (١٧)
جزر المدخل الجنوبي للبحر.

٧ ـ تستغل بعض الحركات السياسية وبعض الدول الأجنبية، التعدد المذهبي في اليمن، لإثارة الصراعات والمشاكل بين أفراد الشعب لتهديد الاستقرار الداخلي.

٨ ـ دعم الدول الأجنبية لبعض القبائل والتنظيمات العشائرية من خلال دعمها بالمال والسلاح لإثارة الاحتراب القبلي في اليمن وزعزعة أمنه الوطني.

٩ ـ مشكلات الأراضي والحدود وعائدية الجزر مع الدول المجاورة (انظر الشكل رقم ١).

خاتمة

استعرضنا في الصفحات السابقة التحديات الجيوبولتيكية للأمن الوطني، أي عناصر الضعف التي تتداخل فيها عناصر الجغرافية والسياسة، ومن أجل تجاوز ذلك وكبح تأثيرات تلك التحديات، وتحويلها إلى عناصر قوة، لا بد من وضع سياسة وطنية تأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

أولاً: على الصعيد الداخلي:

١ ـ تعزيز الاستقلال السياسي لليمن.

٢ ـ تعزيز الوحدة اليمنية.

٣ ـ بناء اقتصاد وطني، بعيداً عن التبعية أولاً، ومحققاً لعناصر الأمن الاقتصادي المطلوب وخاصة في مجال الاكتفاء الذاتي من الغذاء ثانياً.

٤ ـ استثمار مصادر الثروة الطبيعية بما يؤدي إلى الرفاهية والتكامل الاقتصادي الوطني.

ثانياً: على الصعيد الخارجي:

١ ـ توظيف الموقع الاستراتيجي بما يحقق مصالح وأهداف اليمن العليا.

٢ ـ اتباع سياسة خارجية مستقلة.

٣ ـ انشاء وزارة خاصة للهجرة لمعالجة مشاكل المهاجرين اليمنيين.

٤ ـ معالجة مشاكل الحدود مع الدول المجاورة.

الهوامش

(١) D.G. Hograth: The Penetration of Arabia, A Record of the Development of Western Knowledge concerning the Arabian Peninsula. Beirut, 1966, p.23.

ويقال سمي اليمن باليمن لأنه عن يمين الكعبة. وانظر تحديد الجغرافيين والبلدانيين العرب لإقليم اليمن. د. عبد الله يوسف الغنيم. أقاليم الجزيرة العربية. الكويت ١٩٨١ ص٣٧ ـ ٤١.

وفي اللغة اليونانية Eudaimon Arabia.

وفي الافرنسية L'Arabie Heureuse.

وفي الألمانية Das Gluckliche Arabien.

وفي الحقيقة هذه الكلمات تعني جنوب الجزيرة العربية.

انظر: توركيل هانسن: من كوبنهاجن إلى صنعاء. ترجمة محمد أحمد الرعدي. بيروت ١٩٨٣ ص٣٢٣.

(٢) د. محمد مصطفى الشعبيني: اليمن، الدولة والمجتمع. القاهرة ١٩٧٥. ص٥٥.

(٣) محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي. دار الهنا ١٩٧٦. ص١٤٣.

(٤) انظر في دول اليمن القديمة:

الحداد، تاريخ اليمن السياسي، ص٢٧ ـ ١٤٠.

ود. الشعبيني، مصدر سبق ذكره ص٥٤ ـ ٥٨.

و R.I. J.A: The Middle East. London, 1954 pp.100- 101.

وأحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ. صنعاء ١٩٦٣. ص٥٣.

وحسن صالح شهاب: أضواء على تاريخ اليمن البحري. بيروت ١٩٨١ ص٨٥ ـ ١١٨.

ود. جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. بيروت. دار العلم للملايين ١٩٦٨. ج١ وج٢.

(٥) انظر عن تاريخ اليمن في العصور الوسطى: الحداد، تاريخ اليمن السياسي، ص١٤٤ ـ ٣٥٣.

وقحطان محمد الشعبي: الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن. القاهرة ١٩٦٢ ص١٦ ـ ١٧ ومجموعة من الباحثين. الجمهورية العربية اليمنية، دراسة عامة. مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة، ١٩٨٥ ص٣٣ ـ ٣٤.

وعبد الحميد البطريق: من تاريخ اليمن الحديث ١٥٧١ ـ ١٨٤٠. القاهرة ١٩٦٩.

(٦) د. حسن إبراهيم حسن: اليمن البلاد السعيدة. دار المعارف. القاهرة. ص٨١ وما بعدها.

ود. حسن سليمان محمود: تاريخ اليمن السياسي. بغداد ١٩٦٩. ص١٨٦ وما بعدها.
وحسين الهمداني: الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن القاهرة. ١٩٥٥. ص٢١٨ ـ ٢١٩.
وعمارة الحكمي: تاريخ اليمن المسمى المفيد. القاهرة ١٩٧٦. ص٩٧ وما بعدها.

(٧) انظر تفصيلاً في الحكم العثماني لليمن: السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث. القاهرة ١٩٦٣ ص٣٠ ـ ٤٣.
و G.W. Bury: Arabia Infelix or The Turks in Yemen- London 1915.
R.H. Sanger: The Arabian Peniasula, N.Y- 1954.
وهارولد جيكوب: ملوك شبه جزيرة العرب. ترجمة أحمد المضواحي. الجزء الأول. دمشق. مطبعة العلم ١٩٦٧.
وتوفيق برو: العرب والترك ١٩٠٨ ـ ١٩١٤. القاهرة ١٩٦٠.
والسيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ ـ ١٩٠٩ القاهرة ١٩٧٠.

(٨) انظر: السيد مصطفى سالم، مصدر سبق ذكره ص١٢١ ـ ٢٢٢.
وفلاديمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث. دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠ ص١٧٦ ـ ١٨١ وص٤١٥ ـ ٤٣٥.
وصلاح البكري: الجنوب العربي. القاهرة ١٩٦٥.
ومحمود الشرقاوي: جنوب الجزيرة العربية. مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة ١٩٥٩.

(٩) عبد الله الثور: هذه هي اليمن. دار العودة. بيروت ١٩٧٩ ص٣٢٧ ـ ٣٣٤.
و H- Ingrams: The Yemen, Imams, Rulers & Revolutions. London 1963, pp.36- 54.

(١٠) د. الشعبيني، مصدر سبق ذكره ص٦٠ ـ ٦١ ومحمد صادق عقل وهيام أبو عافية: أضواء على ثورة اليمن. الدار القومية (د. ت) ص١٢١ ـ ١٤٥.
وراشد البراوي: اليمن والانقلاب الأخير: القاهرة. مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨.
ومحمد علي الشهاري: طريق الثورة اليمنية. دار الهلال. القاهرة ١٩٦٦.
ومكرم محمد أحمد: الثورة في جنوب الجزيرة (عدن واليمن) القاهرة ١٩٦٨.

(١١) انظر: فيتالي ناؤومكين: الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية. ترجمة سليم توما. دار التقدم. موسكو ١٩٨٤. ص١٧٣ ـ ٢١٣.
وقحطان الشعبي، مصدر سبق ذكره ص٢١٥ ـ ٢٥٥.
ود. محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي. دار الطليعة، ١٩٦٨، ص٨٦ ـ ١٣٧ وص٥٧٧ ـ ٥٩٤.
وجاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٦٩.
وعادل رضا: ثورة الجنوب تجربة النضال وقضايا الثورة. القاهرة دار المعارف ١٩٦٩.
ود. أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت ١٩٨٨ ص٤٥ ـ ٧٤.

(١٢) Harold Ingrams: The Yemen, Imams, Rulers & Revolutions. London 1963, p.3.
ويعرض الباحث حسن صالح شهاب لأهمية موقع اليمن بشكل تفصيلي وخاصة العلاقات البحرية لليمن في كتابه. أضواء على تاريخ اليمن البحري. دار العودة. بيروت ١٩٨١.:

(١٣) عبد الله الثور: هذه هي اليمن، ص٥٠٢ ـ ٥٢٩.

(١٤) ديل ر. تهتينن: تحديات الأمن القومي في العربية السعودية. دراسات استراتيجية (٤) مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت ١٩٨٠. ص١١ ـ ٢٠.
(١٥) د. صباح محمود محمد: دراسات في جغرافية الصراع الدولي. بغداد ١٩٩٠ ص٤٥.
(١٦) ج. ي. د. ش، المؤسسة العامة للسياحة: السياحة في اليمن الديمقراطية. عدن (د. ت) ص١١، ومجموعة من الباحثيين، مصدر سبق ذكره ص٨.
بينما يقدر اطلس فليبس الجديد المساحة بـ٥٢٨ ألف كم.٢ ص٥٤.
(١٧) عبد الله الثور: مصدر سبق ذكره، ص٢٣ ـ ٢٤.
(١٨) د. حسن الخياط وآخرون: مدخل إلى الجغرافية. جامعة قطر، قطر ١٩٨٨ ص٢٧٠.
(١٩) د. محمد علي الفرا: مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي. الكويت ١٩٧٩ ص٩٠.
(٢٠) عبد الله الثور، هذه هي اليمن، ص٢٦ ـ ٢٩.
(٢١) Philips Modern School Atlas, London.1987, p.52.
(٢٢) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الايكوا) كشوفات البيانات الديموغرافية، العدد ٤، حزيران ١٩٨٥ ص٢١ وص٨٧.
(٢٣) عبد الملك منصور: ظاهرة الهجرة اليمنية، دمشق ١٩٨٥ ص٤١.
(٢٤) د. جون سواتسون: بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في الجمهورية العربية اليمنية. ترجمة د. عبد الإله أبو عياش. الكويت ١٩٨٠١ ص٥.
(٢٥) الأمم المتحدة، الاسكوا، كشوفات البيانات، عدد ٤، ١٩٨٥.
ود. محمد صبحي عبد الحكيم: الموقف السكاني والنمو الحضري في العالم العربي. المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية في المغرب. الكويت ١٩٧٧ ص٢ ـ ٤.
(٢٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة: حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي. ترجمة عبد السلام رضوان. عالم المعرفة عدد (١٥٠) الكويت ١٩٩٠ ص٢٣٩ ـ ٢٤٤.
(٢٧) د. خالص الأشعب: اليمن، دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي. بغداد ١٩٨٢ ص٦٥. وتشير تقديرات أخرى إلى أن عدد سكان اليمن سيصل إلى ١٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.
انظر: مجلة المستقبل العربي، الملف الاحصائي، العدد ٩، ١٩٨١ بيروت ١٩٨١ ص١٩٧.
(٢٨) الأمم المتحدة، الاسكوا، كشوفات البيانات الديموغرافية، مصدر سبق ذكره ص٢١ وص١٨٧.
(٢٩) عبد الملك منصور، مصدر سبق ذكره ص٨٣، وجون سوانسون، بعض عواقب الهجرة، مصدر سبق ذكره ص١٣.
(٣٠) عبد الله الثور: هذه هي اليمن. ص٧٦، د. محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، ص١٧٠ ـ ١٧١.
(٣١) علي محمد عبده: الطائفية في اليمن، جذورها وكيف تستأصل. عدن. دار الجماهير ١٩٦٥ ومحمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، مصدر سبق ذكره ص٩٥ ـ ٩٩.
ود. محمد مصطفى الشعبيني: اليمن، الدولة والمجتمع. ص١٤٢ ـ ١٤٥.

(٣٢) انظر: د. عبد العزيز السقاف ود. عثمان محمد عثمان: تطور فجوة الموارد وشروط التنمية المستقلة في الجمهورية العربية اليمنية. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد ٩٢، السنة العاشرة، ١٩٨٦ ص٨٦ - ١٠٦.
ود. محمد مصطفى الشعبيني، اليمن، الدولة والمجتمع. ص١٠٨ - ١٠٩.

(٣٣) انظر: عبد الملك منصور، ظاهرة الهجرة اليمنية، ص١١٥ - ١٢٠، الجهاز المركزي للتخطيط، الخطة الخمسية الثانية. ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ص٣٧ وص٩٧، ود. خالص الأشعب، اليمن، ص١٣٦ - ١٣٩، مجموعة من الباحثين، الجمهورية العربية اليمنية ص٦٧ - ٧١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الثروة المائية للدول العربية، القاهرة ١٩٧٢، ص١٦ - ١٧، الجهاز المركزي للتخطيط، دراسات اقتصادية وتخطيطية واجتماعية ١٩٧٢ - ١٩٧٥ صنعاء ١٩٧٥ ص٦ وما بعدها. الجهاز المركزي للتخطيط: السمات الرئيسية للاقتصاد اليمني. شباط ١٩١٣، ص٦ - ١٤.

(٣٤) World Bank. Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy. Washington D.C. 1979 p.5.

(٣٥) الجهاز المردي للتخطيط، الخطة الخمسية الثانية ص٣٥.

(٣٦) U.N. Development Programme Back ground paper for a country programme of The Y.A.R. Sanaa 1973. p.39.

(٣٧) انظر: ماكسويل تيلور وآخرون: الاستراتيجية الأمريكية العليا. ترجمة أحمد بهاء الدين. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت ١٩٨١ ص٧ - ١١ وص٣٧ - ٥٧، د. عبد الله عبد المحسن السلطان: البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي. بيروت ١٩٨٥. ص٣٣ - ٣٧، وليد محمد جرادات: الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر. الدوحة ١٩٨٦ ص٢٠٣ - ٣٦٧، مصطفى نبيل: مثلث الخطر. بيروت ١٩٨٣ ص٧٧ - ١٠٢.

(٣٨) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر، ص٢٤٢ - ٢٤٥.

الفصل الثالث

التحديات الجيوبولتيكية للأمن التونسي

مقدمة:

نشأة الدول التونسية:

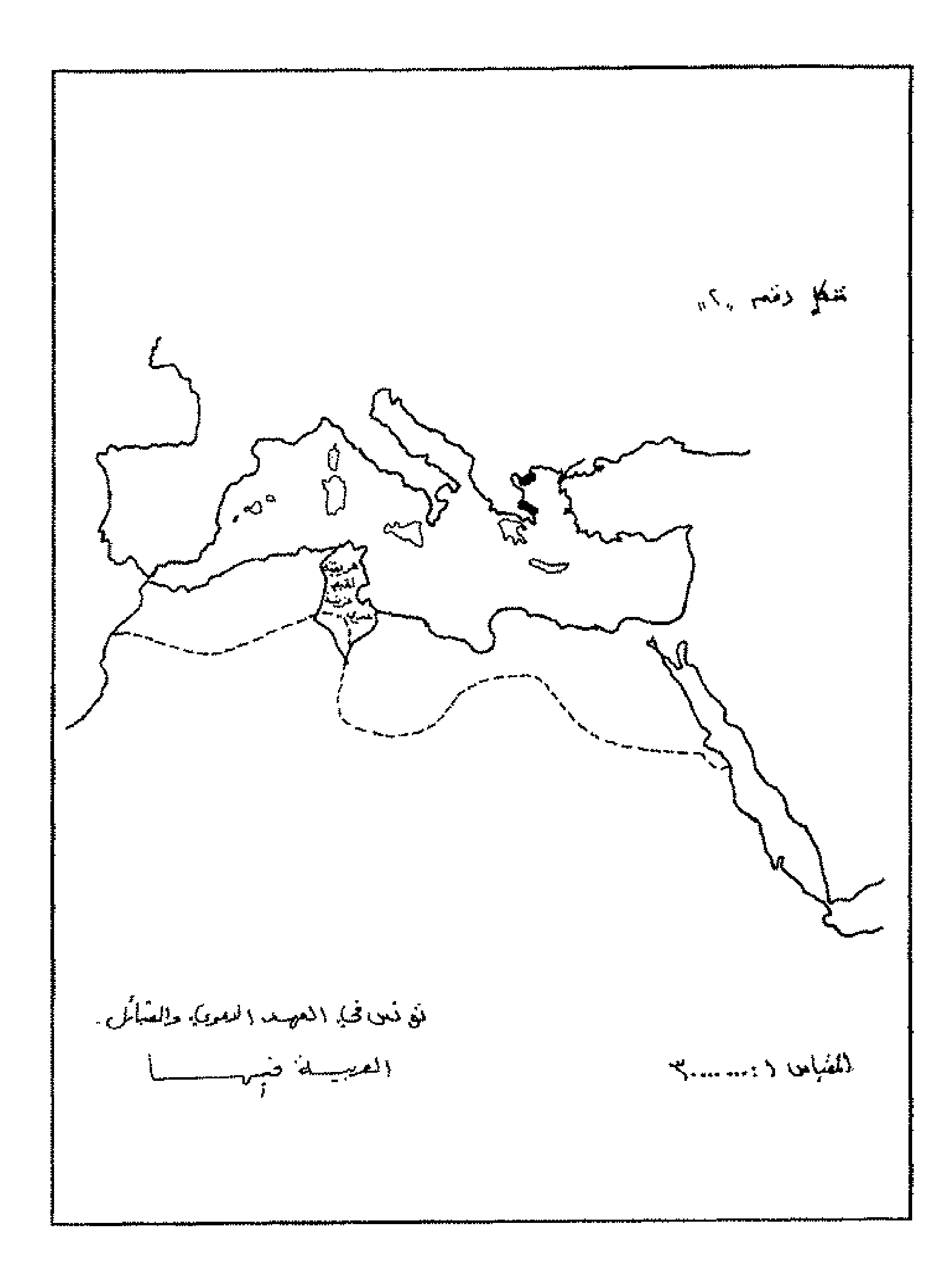
للأرض التونسية تاريخ حافل للنشاط البشري، عبر استقرار الإنسان فيها وتوالي الأحداث والهجرات والغزوات والسيطرة الأجنبية حتى الاستقلال عام ١٩٥٦. ويمكن تأشير تاريخ الأرض التونسية كما يلي (انظر الأشكال رقم ١، ٢، ٣، ٤، ٥):

أولاً: فترة ما قبل الفتح العربي: يشير المؤرخون إلى أن أول من سكن أرض تونس هم البربر، وهي التسمية التي أطلقها الرومان على سكان شمال افريقيا. وكان البربر يتكلمون لغة افريقية ترجع في أصلها إلى لغة قدماء المصريين، ويعيشون على صيد البحر وزراعة الأرض من حولهم[١].

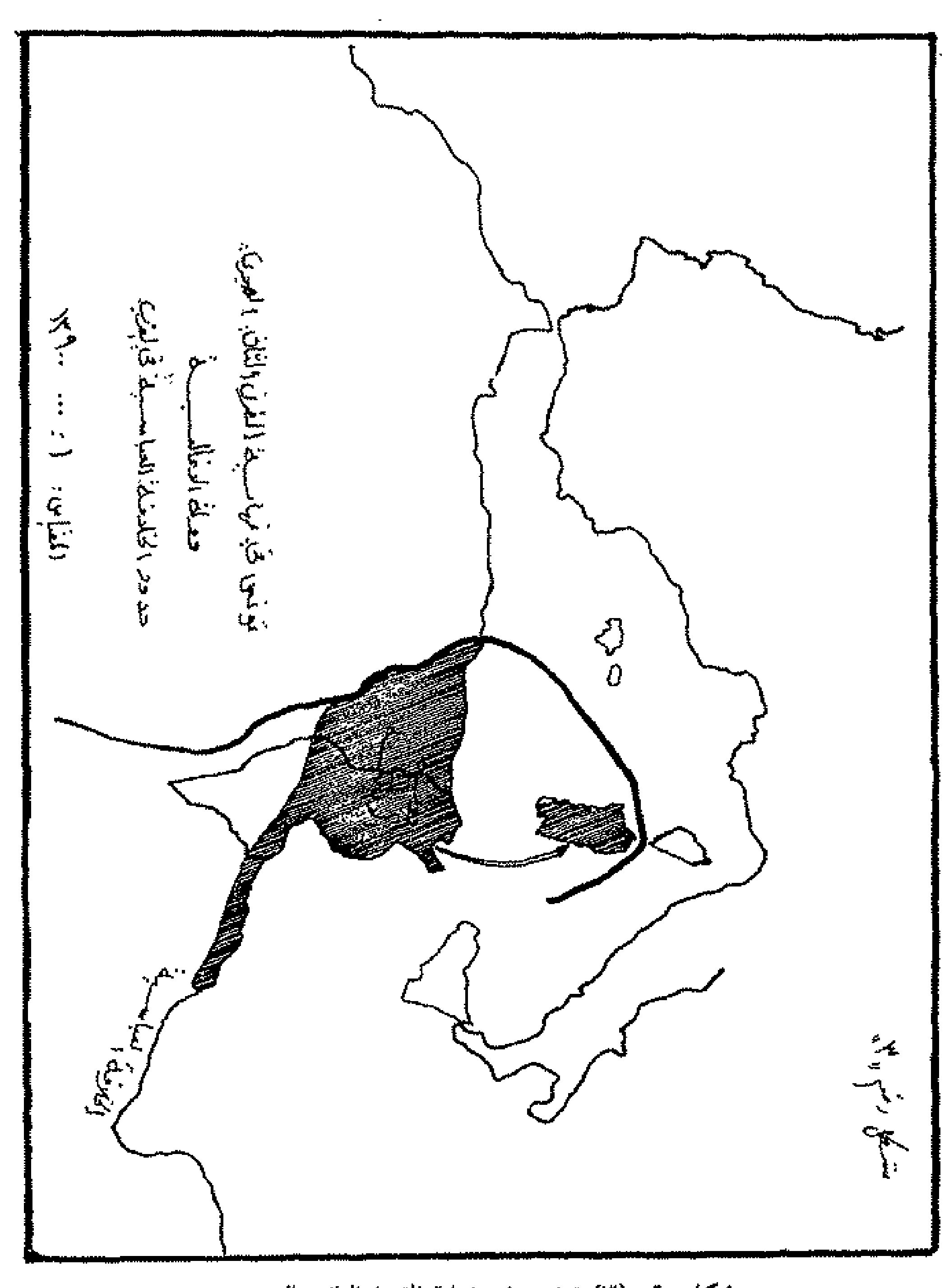
وفي القرن الثاني عشر الميلادي سيطر الفينقيون على الساحل التونسي وأسسوا مراكز تجارية مهمة[٢] منها أوتيكة وسوسه وبنزرت، ثم شيدوا عاصمتهم قرطاجة التي أصبحت مركزاً تجارياً وحربياً وحضارياً رئيساً في الشمال الافريقي[٣] وبعد حروب دامت ١١٨ عاماً امتدت من سنة ١٤٦ إلى ٢٤٦ قبل الميلاد بينهم وبين روما والتي عرفت بالحروب البونية، سيطر الرومانيون على الأرض التونسية ودمروا قرطاجة وعملوا السيوف في رقاب الفينقيين العرب. وعلى الرغم من انشغال الرومان بحروب كثيرة مع الشعوب والأقوام المجاورة، فإن الأرض التونسية شهدت ازدهاراً تجارياً واقتصادياً وعمرانياً كبيراً. ولكن منذ سنة ٢٩٧م بدأت الثورات الداخلية وتمرد بعض الولاة والقادة، تفعل فعلها في انهيار الأمبراطورية الرومانية، والتي سقطت بشكل نهائي على أيدي الفندال ملوك اسبانيا[٤].



شكل رقم (١)
تونس في الألف الأول قبل الميلاد.



شكل رقم (٢)
تونس في العهد الأموي والقبائل العربية فيها.



شكل رقم (٣) تونس في نهاية القرن الثاني الهجري.
ـ دولة الأغالبة.
ـ حدود الخلافة العباسية في الغرب.

امتدت فترة السيطرة الفندالية على الأراضي التونسية من ٤٢٧م إلى ٥٢٤م[٥] حيث استطاع الروم البيزنطيون من السيطرة على الشمال الافريقي ومنها تونس، ونصبوا على قرطاجة حاكماً مدنياً يدير شؤونها يساعده أحد القادة العسكريين، وكان الحكام قساة طغاة، مما دفع سكان البلاد على اختلاف أصولهم من بربر وقرطاجيين ورومان وفندال إلى مناهضتهم حتى جاء الفتح العربي ليزيل هؤلاء الطغاة[٦].

ثانياً: من الفتح العربي حتى السيطرة العثمانية: ويمكن تقسيم هذه الفترة وفق ما يلي:

١ ـ دور الولاة ٦٤٧ ـ ٨٠٠م: وهو الدور الذي امتد منذ بدء الفتح العربي لافريقية على يد عقبة بن نافع إلى أوائل العصر العباسي، حيث استقرت القبائل العربية في الأراضي التونسية وانتشرت اللغة العربية والديانة الإسلامية، كما تم بناء مدينة القيروان وجامع الزيتونة[٧].

٢ ـ دور الأغالبة ٨٠٠ ـ ٩٠٩م: ابتدا هذا الدور بولاية إبراهيم بن الأغلب على تونس، وتم في هذا الدور فتح صقلية ومالطة، وتوسيع جامع الزيتونة[٨].

٣ ـ الدور الفاطمي العبيدي ٩٠٩ ـ ٩٧٣م: ابتدأ بهروب عبد الله المهدي من بغداد إلى سجلماسة في جنوب مراكش، حيث استقطب مجموعة كبيرة ساعدته في الاستيلاء على المغرب والتوجه من تونس للقضاء على الأغالبة واستطاع أن يسيطر على بعض الأراضي المصرية لفترات معينة ثم استقر فيها المعز لدين الله بعد موت أميرها كافور، وأعطى إمارة تونس لصديقه بلكين بن زيري الصنهاجي[٩].

٤ ـ الدور الصنهاجي ٩٧٣ ـ ١١٤٨م: استأثر بلكين بن زيري بالإمارة على تونس وقد صاحب هذا الدور تطور وعمران حضاري وثقافي كبير، وبلغت التجارة مبلغاً كبيراً، إلا أن الزحف الهلالي على ليبيا وتونس والجزائر قد أدى إلى الخراب والدمار (١٠٤٨ ـ ١٠٥١م)، كما تعرضت تونس عام ١٠٨٧م وعام ١١٤٨م إلى غزو أوروبي سيطر على صقلية ومالطة وسردينيا وغيرها من الجزر وكذلك على

الشواطىء التونسية في سوسة والمهدية وفاس، وعلى الرغم من مقاومة أهل تونس للغزو الأوروبي فإن طردهم لم يتم إلا على أيدي الموحدين[١٠].

٥ ـ دور الموحدين والحفصيين ١١٥٩ ـ ١٥٧٤م: امتدت سيطرة الموحدين من المغرب لتشمل الأراضي التونسية عام ١١٥٩م، إلا أنها واجهت ثورات وانتفاضات عديدة أدى إلى ضعفها مما دفع بأبي زكريا والي قابس أن يستقل بالأمر، وهو أحد أولاد عبد الواحد بن حفص من قبيلة هنتاتة أعظم قبائل مصمودة التي كانت تعيش في مراكش. وكان هذا المؤسس الحقيقي للدولة التونسية العظيمة التي حكمت ثلاثة قرون ونصف وقد استمسك الأمراء الحفصيون بسنة الموحدين وكان نظام الدولتين من الحكم متشابهاً إذا استثنينا بعض القضايا الصغيرة، وقد واجهت في أواخر أيامها ضعف الخلفاء والأمراء وقوة الغزو الأجنبي الأوروبي من جهات متعددة وكثرة الثورات الداخلية، حتى جاء الاحتلال العثماني الذي ألحقها بالدولة العثمانية على يد سنان باشا عام ١٧٥٤م[١١]

٦ ـ الاحتلال العثماني والدور الحسيني: عندما أتم سنان باشا السيطرة على تونس، ترك فيها ٤ آلاف متطوع من الانكشارية مقسمون إلى مجاميع كل مائة عليهم «دايا»، ويشرف على الدايات رئيساً يسمى «أغا» وخصص لجباية المال مأموراً يلقب «باي». وعندما ثار صغار المتطوعين، عقد الباشا وكبراء العسكر مجلساً أجمع رأيهم فيه على تقديم أحد الدايات للنظر في شؤونهم وخطط مدينة تونس وبذلك أصبح للدايات موقعاً مهماً في السيطرة على شؤون البلاد. وقد شهدت تونس خلال هذه الفترة رقياً ونهوضاً كبيراً، إلا أنه منذ وفاة الداي اسطا مراد عام ١٦٤٠م، أصبح النفوذ والرئاسة في يد البايات وخاصة بعد أن منحوا لقب باشا من الباب العالي[١٢].

وتحت نظام البايات بدأ يتحول تحرر الولاية إلى استقلال داخلي، حيث تمكن البايات وحاكم رؤوساء الجيش والمكلفون بجمع الضرائب من فرض سلطتهم على الداي ومن استلامهم السلطة[١٣].

وفي عهد حسين بن علي تركي، الذي لقب نفسه بالباي وحصل على لقب باشا من الباب العالي، قرر المجلس المحلي عام ١٧١٠م انتقال السلطة إلى عائلة حسين بن علي، حيث بدأت الفترة الحسينية الذي أصبحت مستقلة بشكل كامل عن الدولة العثمانية[١٤]. لقد تعرضت الأراضي التونسية خلال هذه الفترة إلى ثورات داخلية وغزو خارجي من طرابلس والجزائر وفرنسا، وقد أدت هذه المشكلات مع فساد البايات والمصاريف الضخمة وتدخل القناصل الأجانب والديون المتراكمة على البلاد إلى ضعف البلاد اقتصادياً وأمنياً[١٥] وقد انتهزت فرنسا ضعف السلطة التونسية، وبشكل خاص بعد احتلالها للجزائر، فاستغلت صراعاً قبلياً في منطقة الحدود بين تونس والجزائر. واعتبرته اعتداء على سلطتها في الجزائر، فاندفعت القوات الفرنسية بحراً وبراً وسيطرت على الأراضي التونسية وفرضت على تونس معاهدة الحماية التي عرفت باسم معاهدة باردو في ١٢ مايس ١٨٨١ والتي عززتها باتفاقية المرسي عام ١٨٨٣[١٦].

٧ ـ فترة الاحتلال الفرنسي: وهي الفترة التي امتدت من عام ١٨٨١م حتى عام ١٩٥٦م أصبحت فيها تونس جزءاً من فرنسا، ولم يعد الباي إلا موظفاً عند المقيم العام الفرنسي «ومن سوء حظ البلاد التي لم ترزق بعد الحماية بايا كفئاً ذا شخصية قوية يستطيع أن يرفع هذا الكابوس عن البلاد بل كان بعضهم شراً على البلاد من الأجنبي فاستخذوا وتخاذلوا واستسلموا إلى الراحة والدعة بعد أن اطمأنوا إلى عروشهم ومعاشهم وصاروا يتعاقبون على العرش تباعاً كلما ذهب الموت بواحد منهم خلفه غيره وقد ورث العرش التونسي بعد الحماية سبعة بايات، لم يكن فيهم واحد ذا غناء وكان آخرهم محمد الأمين وهو الباي التاسع عشر في هذه الأسرة وبخلعه ختمت هذه الأسرة وحياة النظام الملكي في البلاد»[١٧] لقد عمل الاستعمار الفرنسي على استغلال الشعب التونسي استغلالاً تاماً وسلب مصادر الثروة الطبيعية في البلاد، وسيطر المهاجرون الفرنسيون على معظم الأراضي الجيدة في تونس ضمن حملة منظمة انتزعت منها ملكية الأراضي من السكان



شكل رقم (٤) تونس في القرن التاسع الهجري.
الحفصيون.



شكل رقم (٥)
تونس في القرن الحادي عشر الهجري.
الدولة العثمانية.

الوطنيين، وقد ابتاع ضياعاً هائلة الجنرالات قد أسهموا في الاستيلاء على تونس والدبلوماسيون وكذلك أعضاء مجلس النواب الفرنسي والشيوخ ومحرروا الصحف وغيرهم. وقد حولت البلاد إلى سوق لتصريف البضائع الفرنسية ومصدراً لتزويد الصناعة الفرنسية بالمواد الخام، كما سيطرت فرنسا على استخراج خامات الحديد والرصاص والفوسفات التونسي. وكان سكان تونس الوطنيون محرومين من أبسط الحقوق حرماناً تاماً واحتل الفرنسيون جميع المناصب وطغى في البلاد التعسف الاستعماري والتعصب العنصري[١٨].

٨ - الحركة الوطنية التونسية والاستقلال: منذ أن بدأ الاحتلال الفرنسي للأرض التونسية نهض الشعب التونسي للدفاع عن وطنه ومقدساته وثرواته، فتم تأسيس الأحزاب والحركات والجمعيات التي استخدمت وسائل مختلفة للتحرر من السيطرة الفرنسية، واستطاع الشعب التونسي الحصول على الاستقلال عام ١٩٥٦، وأن يعلن النظام الجمهوري عام ١٩٥٧، حيث تولى الحبيب بورقيبه رئاسة الدولة واستمر في ذلك حتى انتقال السلطة إلى زين العابدين بن علي عام ١٩٨٧[١٩].

التحديات الجيوبولتيكية:

أولاً: التحديات المرتبطة بعناصر الجغرافية الطبيعية للأمن الوطني:

١ - الموقع الجغرافي (انظر الأشكال رقم ٦، ٧): تقع تونس بين دائرتي عرض ٣٠,١٤° و٣٧,٢٠° شمالاً وبين خطي طول ٧,٣٥° و١١,٤٠° شرقاً، في منتصف الساحل الشمالي لقارة افريقيا المطل على البحر المتوسط، وهذا الموقع الفريد قد وضع الأمن الوطني التونسي أمام تحديات تتمثل بما يلي:

أ - ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف في معظم الأراضي التونسية عدا المناطق المطلة على البحر المتوسط والجهات المرتفعة، ويدل على ذلك ازدياد التبخر حيث يصل في الجهات الصحراوية إلى ١١٢٢ ملم[٢٠]، كما تنخفض انخفاضاً شديداً في المناطق الوسطى والجنوبية الصحراوية وشبه الصحراوية وفي المناطق الجبلية شتاء أن هذا التطرف

في درجات الحرارة له تأثيره الخطير على النشاط البشري وعلى الحياة الزراعية والنباتية والموارد المائية.

ب ـ سيادة المناخ شبه الجاف والجاف في ثلثي الأراضي التونسية، في الوسط والجنوب بسبب قلة الأمطار وتذبذبها وهذا يعني قلة موارد الثروة المائية، عدا نهر مجرده في الشمال، وقد ترك هذا تأثيره السيىء على النشاط الإنساني وانتشاره وكذلك على النشاط الاقتصادي بشتى صوره.

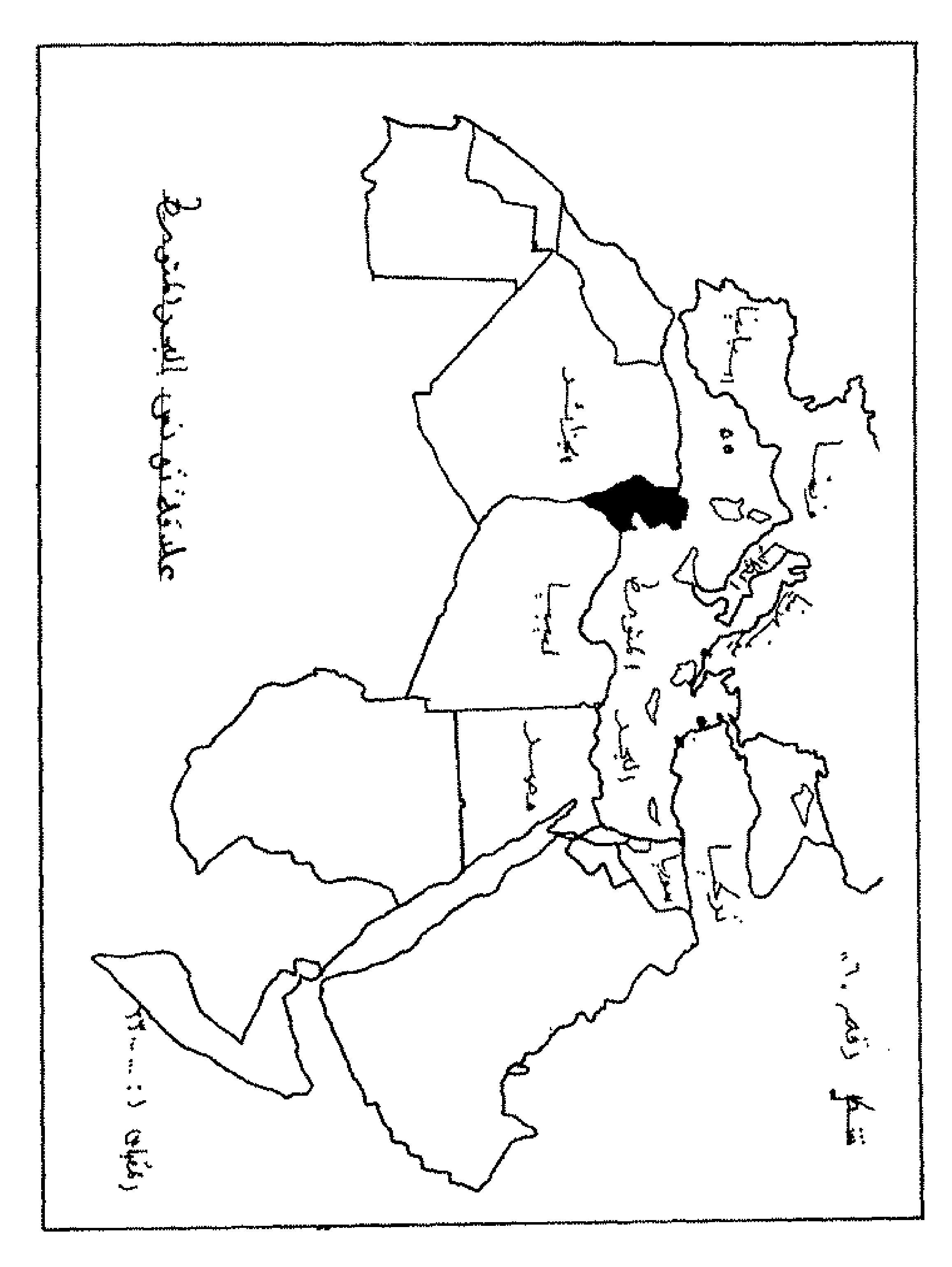
جـ ـ بسبب موقع تونس الاستراتيجي فقد كانت هدفاً مهماً للدول والشعوب المجاورة وبشكل خاص من الجانب الأوروبي ولهذا فقد تتابعت القوى الخارجية على حكم الأراضي التونسية حتى استقلالها عام ١٩٥٦. كما كانت منطقة صراع ونزاع واحتراب للقوى الأجنبية فوق أرضها مما سبب تدميراً لمعالمها الحضارية.

د ـ كما كونت الأراضي التونسية، بسبب الموقع، منطقة جذب للجماعات البشرية[٢١] من مختلف الاتجاهات فاستقرت وأثرت على تكوينها البشري والاقتصادي والحضاري والسياسي.

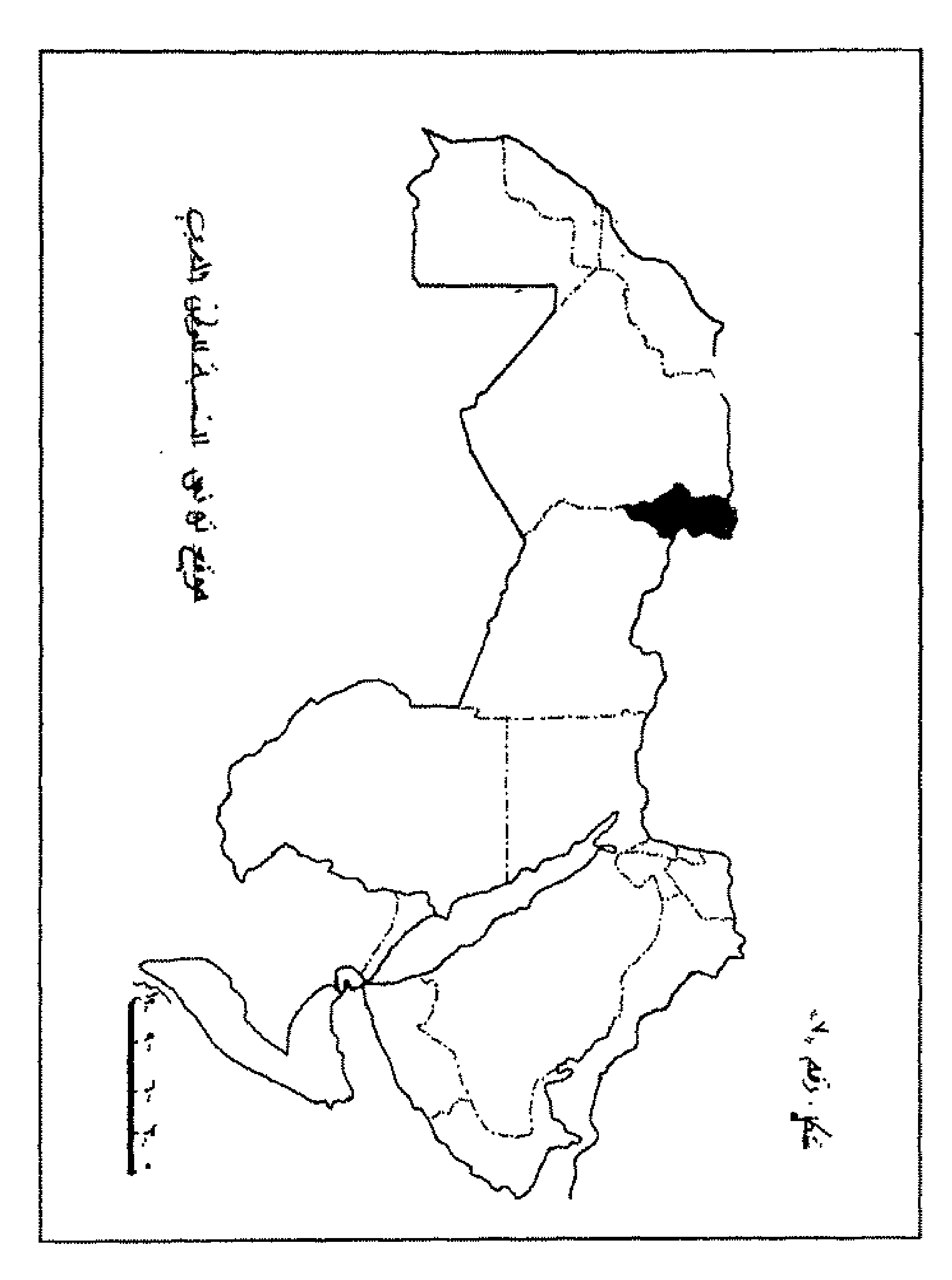
هـ ـ لقد فرض ويفرض الموقع الحيوي البحري لتونس على الدولة التونسية أن تنشىء قوة بحرية مستعدة لصد الغزو الخارجي باستمرار، وهو اليوم يشكل جانب ضعف كبير للأمن الوطني التونسي.

و ـ بسبب محدودية الموارد المالية لتونس[٢٢] فإنها لم تستطع أن توظف موقعها الجغرافي وعلاقاته السكانية بما يعزز الإمكانات الاقتصادية للأمن الوطني التونسي.

٢ ـ المساحة والشكل: تعتبر الدولة التونسية من الدول صغيرة المساحة (١٦٤) ألف كم^{٢} التي لا توفر إمكانات وثروات لاعالة اعداد سكانية كبيرة وحيث تتميز هذه المساحة بكونها فقيرة بالثروات الطبيعية أما الشكل فهو أقرب إلى المستطيل الذي يوفر للقوى الأخرى اختراقه شرقاً أو غرباً. وعلى الرغم من الجبهة البحرية الواسعة (طول السواحل ١٣٠٠ كم) وتعرجها، مما سمح بقيام المرافىء الطبيعية



شكل رقم (٦)
علاقة تونس بالبحر المتوسط.



شكل رقم (٧)
موقع تونس بالنسبة للوطن العربي.

الملائمة لقيام موانىء جيدة، فإن تركز النشاط الاقتصادي والتركز الكبير لسكان البلاد في هذه المناطق وتوجهها نحو النشاط السياسي بشكل خاص، وأمام منافسة سياحية أفضل في اليونان وإيطاليا واسبانيا وقبرص[٢٣] قد شكل تحدياً كبيراً للأمن الوطني، إذا أضفنا إلى ذلك ظهيراً صحراوياً وشبه صحراوي في الوسط والجنوب.

٣ ـ البنية الجيولوجية وأشكال سطح الأرض (انظر الأشكال رقم ٨، ٩):
يتميز التركيب الجيولوجي للأراضي التونسية بالتعقيد والتباين، بسبب تعدد وتنوع الحركات الأرضية التي تعرضت لها، فالصخور تتباين، وبالتالي المعادن، من الصخور الأركية القديمة إلى الصخور الرسوبية الحديثة والترسبات الأحدث في الوديان والسهول[٢٤]. إن ذلك التركيب والتباين يعطي احتمالات توفر معادن أكثر. وعلى الرغم من استغلال واستثمار المعادن منذ فترات قديمة وفي مقدمتها الجديد والفوسفات وظهور النفط حديثاً (١٩٦٦) إلا أن أبرز التحديات التي تواجه استثمار تلك الثروة لخدمة الأمن الوطني التونسي هو قلة المعلومات المتوفرة عن الثروة المعدنية، وتباين نسبة المعدن في الصخور والتذبذب في الإنتاج[٢٥].

أما أشكال سطح الأرض، فعلى الرغم من انبساط الأرض حيث لا يزيد ارتفاع ثلث مساحة تونس على ٤٠٠م فوق سطح البحر، فإنها تتميز بالتنوع والتباين فاقليم التل تتوزع فيه المرتفعات والهضاب الداخلية والسهول الساحلية الصغيرة الضيقة والأحواض المنخفضة[٢٦].

ثم إلى الجنوب من إقليم التل، تظهر الهضاب الصخرية والكثبان الرملية المتباينة الأشكال والسبخات الملحية الكثيرة[٢٧]، أما الإقليم الصحراوي فيمتد متوغلاً في الصحراء الكبرى بظواهره التضاريسية المتباينة، من شواطىء بحرية ومرتفعات متفرقة وسبخات ملحية[٢٨].

إن التباين والتعقيد في أشكال سطح الأرض وتوزيعها الجغرافي، قد أثر بشكل كبير على كميات الأمطار وطبيعة سقوطها وبالتالي على مدى توفر الموارد المائية والنباتية، إضافة إلى تأثيرها الكبير على

نسيج التكامل الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع السكان وأنشطته الاقتصادية، وهذه كلها شكلت جانب ضعف في الأمن الوطني التونسي.

٤ ـ المناخ والموارد المائية (انظر الشكل رقم ١٠): لقد أثر الموقع الجغرافي لتونس وطبيعة أشكال سطح الأرض على التباين المناخي بين الشمال التونسي ذي المناخ المعتدل الممطر شتاء بسبب اطلاله على البحر المتوسط وامتداد جبال الأطلسي، والوسط والجنوب الصحراوي وشبه الصحراوي ذي المناخ الجاف وشبه الجاف والتطرف في درجة الحرارة[٢٩]. لقد أثر هذا التباين على الموارد المائية بحيث أن تركز الأمطار في القسم الشمالي جعله يمتلك النهر الوحيد الدائم الجريان في تونس، نهر المجردة والثروة المائية الناتجة عن الأمطار والمياه الجوفية، في حين تقل الأمطار في الوسط والجنوب حيث تقل مصادر المياه وينتشر الجفاف كلما اتجهنا نحو الصحراء الكبرى، وهذا قد أدى إلى تركز النشاط البشري، والاقتصادي بشكل خاص، في المنطقة الشمالية والساحلية، بينما يقل ذلك النشاط في مناطق واسعة من تونس، في الوسط والجنوب.

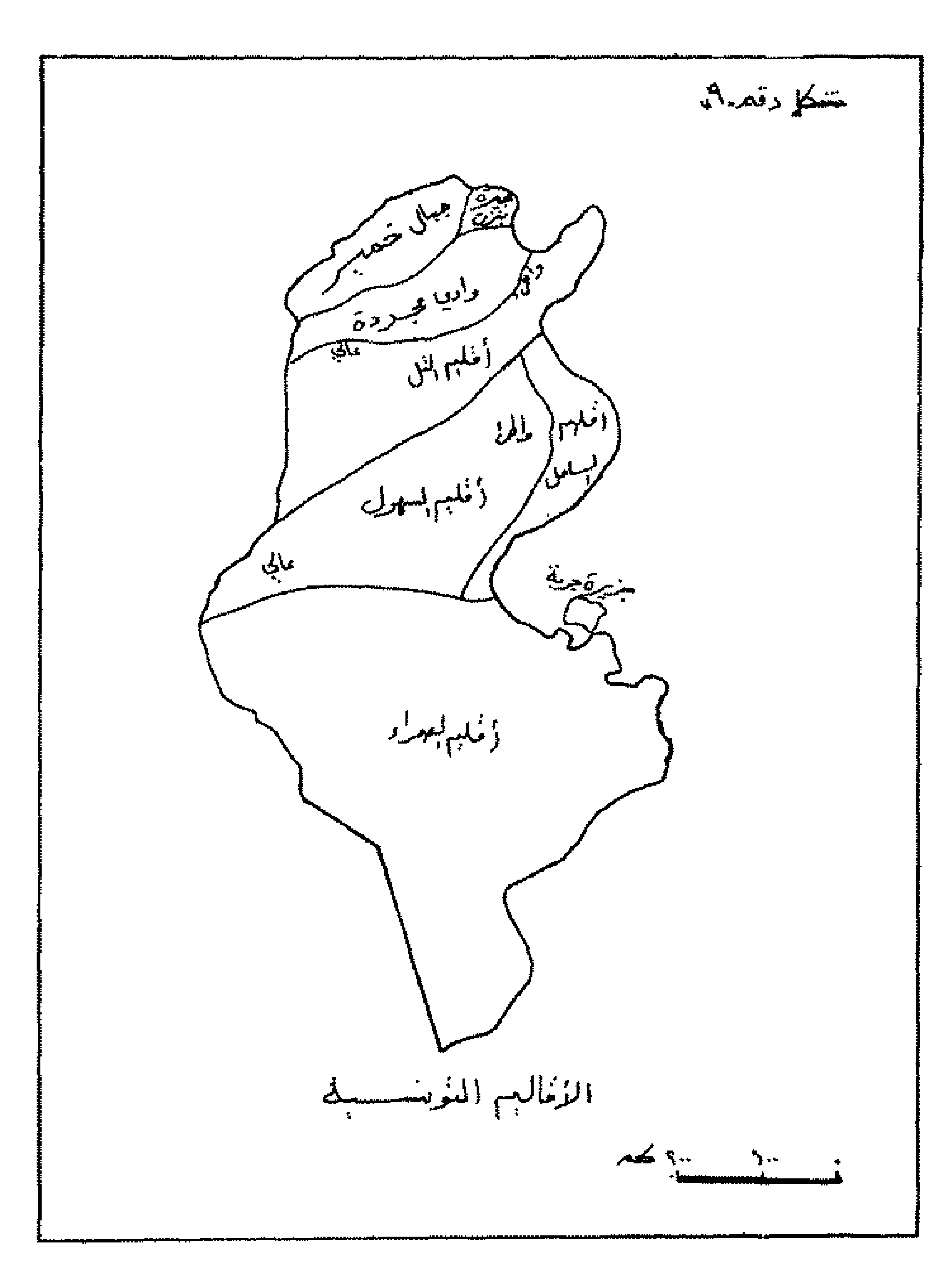
٥ ـ التربة والنبات الطبيعي (انظر الشكل رقم ١١ و١٢): بسبب تباين التركيب الجيولوجي والظروف المناخية وأشكال سطح الأرض، تتعدد أنواع الترب في تونس، إلا أنه يمكن القول بأن هناك مجاميع من الترب تسود في شمال تونس، ومجاميع ثانية في الوسط والجنوب ففي الشمال تسود الترب الصلصالية العميقة والتي ترتكز على صخور كريتاسية والترب الجيرية التي تمتاز بكثرة المواد العضوية في تركيبها، كما توجد بعض أنواع التربة الحمراء الموزعة في السهول وبعض المناطق المرتفعة.

أما في الوسط والجنوب فتنتشر ترب فقيرة ترتفع فيها نسبة الأملاح، كما تتميز بالخشونة أيضاً.

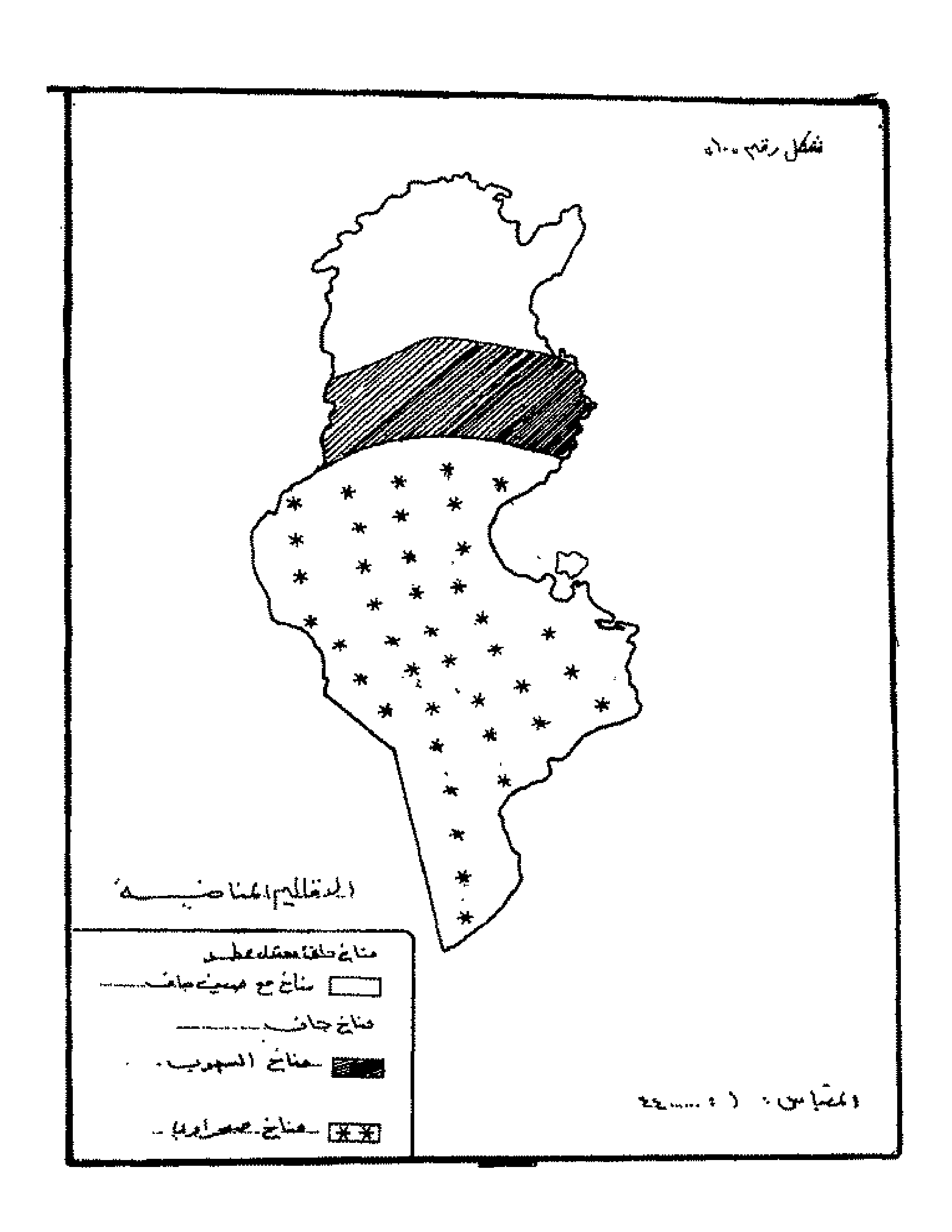
إن أبرز ما يواجه التربة من تحديات، هو التعرية والانجراف الذي تواجهه المرتفعات الجبلية في الشمال، وزيادة نسبة الأملاح بسبب



شكل رقم (٨)
جيولوجيا.



شكل رقم (٩)
الأقاليم التونسية .



شكل رقم (١٠)
الأقاليم المناخية.

الري غير المنظم أما في الوسط والجنوب فتتعرض إلى زحف الرمال عليها[٣٠].

أما النبات الطبيعي، فإنه يتباين تبعاً لتباين المناخ والتربة وأشكال سطح الأرض، فحيث المناخ المعتدل الممطر شتاء وفي شمال تونس، تنمو الغابات ثم يتدرج النبات الطبيعي إلى مناطق تقل فيها الأشجار لتظهر الشجيرات القصيرة والحشائش، ثم النباتات الصحراوية في الجنوب التونسي[٣١].

إن تذبذب الأمطار والانتشار الواسع لعملية قطع الأشجار والرعي غير المنظم قد أدى إلى أضرار كبيرة بالنبات الطبيعي، والذي أثر بدوره على التعرية وانجراف التربة وزيادة مساحة التصحر للأراضي التونسية.

ثانياً: التحديات الجيوبولتيكية المرتبطة بالعناصر السكانية للأمن الوطني:

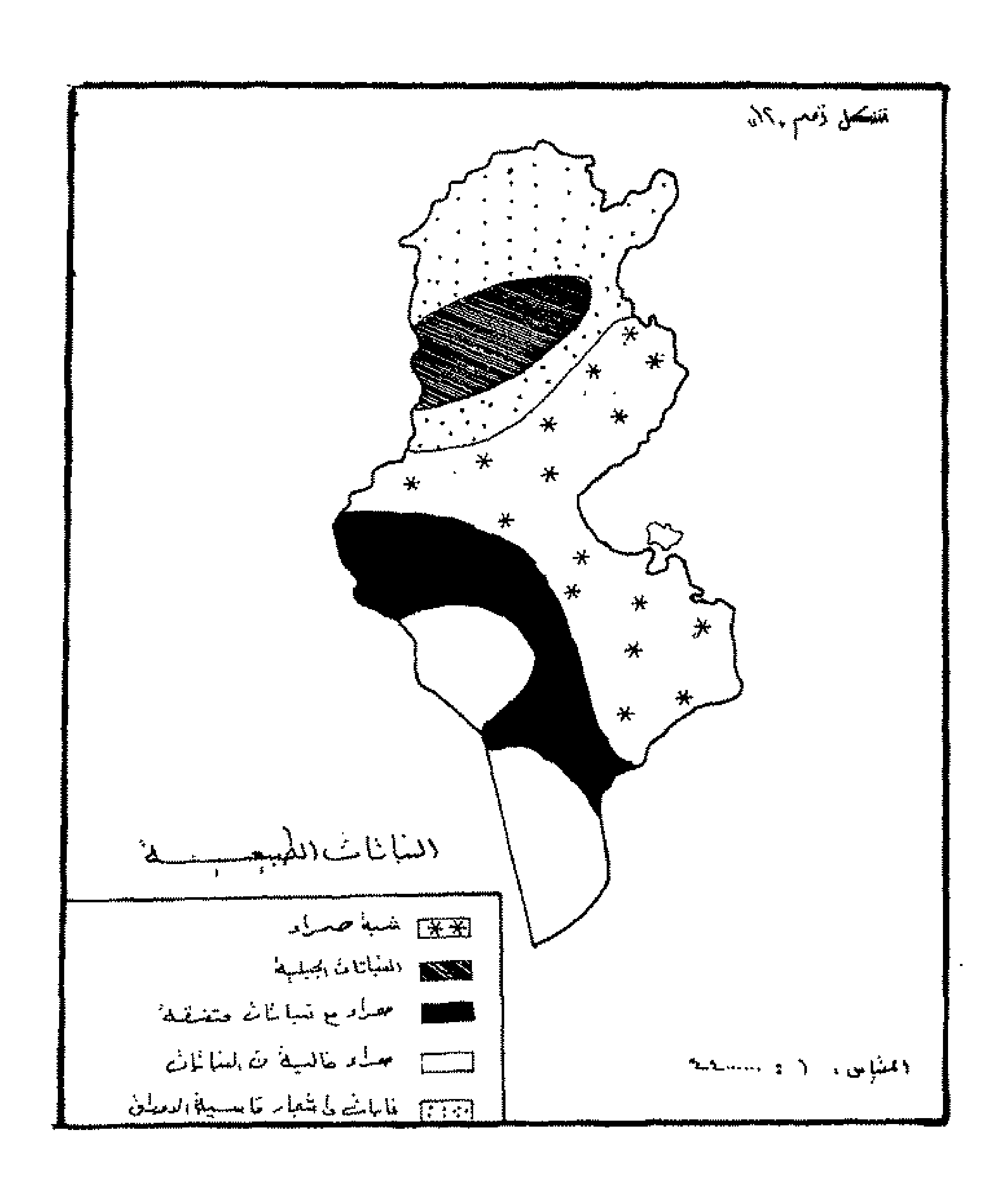
١ - حجم ونمو السكان (انظر الجدول رقم ١): يبلغ عدد سكان تونس أكثر من (٨) مليون نسمة وهي أعداد كبيرة إذا أخذنا بنظر الاعتبار مساحة الدولة والأراضي الصالحة للسكن والنشاط البشري، وقلة الموارد الاقتصادية للدولة التونسية.

أما معدل السكان الذي يصل إلى ٢,٥٪، فهو معدل مرتفع إذا أخذنا بنظر الاعتبار انخفاض معدل الوفيات[٣٢]. وعلى الرغم من تبني الحكومة لسياسة تحديد النسل، فإن عدد السكان يأخذ بالازدياد.

إن زيادة السكان تشكل تحدياً كبيراً للأمن الوطني التونسي في وضعه الحالي مقارنة مع توفر الموارد الاقتصادية وقدرة الدولة على إعالتهم وفي ضوء النمو البطيء للنمو الاقتصادي[٣٣].



شكل رقم (١١)
التربة.



شكل رقم (١٢)
النباتات الطبيعية.

جدول رقم (١)

المؤشرات السكانية لتونس

المؤشر	العدد والنسبة
١ ـ عدد السكان	٧,٤٤ مليون نسمة (١٩٨٤)
٢ ـ الكثافة العامة .	٤٥ شخص/كم^{٢} (١٩٨٤)
٣ ـ معدل المواليد الخام	٣٢ (١٩٨٥) بالألف
٤ ـ معدل الوفيات الخام	٧,٠ (١٩٨٥) بالألف
٥ ـ معدل نمو السكان	٢,٥٪ (١٩٨[illegible])
٦ ـ سكان المدن	٥٦٪ (١٩٨٤)
٧ ـ العمر دون ١٤ سنة	٣٩,٢٪ (١٩٨٥)
٨ ـ العمر ١٥ ـ ٦٤	٥٦,٤٪
٩ ـ العمر ٦٥ فأكثر	٤,٤٪
١٠ ـ توقع عدد السكان عام ٢٠٠٠	٩ مليون نسمة
١١ ـ القوى العاملة	٢,٩ مليون نسمة (١٩٨٤)
١٢ ـ العاملون في الزراعة والرعي والصيد والغابات	٢٦,٥٪ (١٩٨٤)
١٣ ـ العاملون في الصناعة	٣٤,٥٪
١٤ ـ العاملون في الخدمات	٣٣,٨٪
١٥ ـ التجارة	٧,٩٪
١٦ ـ النقل والمواصلات	٤,٨٪
١٧ ـ نسبة الأمية	٤٦٪ من السكان .

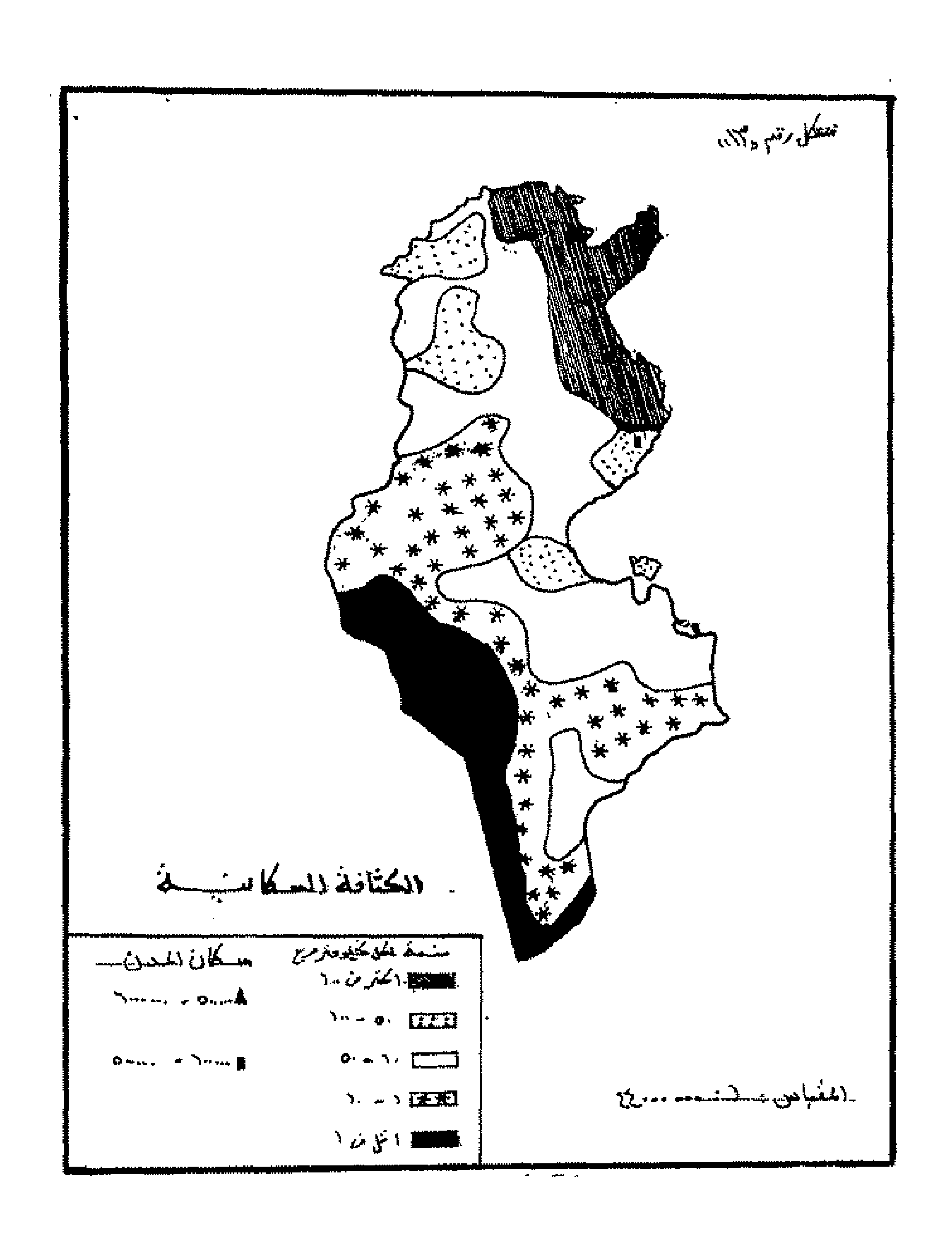
٢ - التوزيع الجغرافي للسكان (الكثافة) (انظر الشكل رقم ١٣): لقد أثرت الظروف الطبيعية على أشكال سطح الأرض والمناخ، وتوزيع موارد الثروة الطبيعية، على توزيع السكان في تونس، حيث نجد أن معظم السكان يتركزون في المناطق الشمالية والساحل التونسي، وفي المدن بوجه خاص. وتشير الأرقام إلى أن حوالي ٥٠٪ من سكان البلاد يتركزون في الشمال الذي يشكل ١٥٪ من مساحة الدولة[٣٤].

إن تركز السكان في المناطق الشمالية والساحلية، والفراغ السكاني الذي يشمل معظم مناطق الوسط والجنوب عدا النشاط التعديني، يشكل تحدياً كبيراً للأمن السكاني، حيث أن من السهولة تدمير مناطق النشاط الاقتصادي والسكاني كونها متركزة في مساحة صغيرة، ومن السهولة اختراق الوسط والجنوب بسبب ندرة السكان في هذه المناطق.

٣ - التركيب القومي للسكان: يشكل العرب النسبة الغالبة لسكان تونس، وقد اختلط البربر مع العرب بشكل أضاع ملامحهم الأصلية، عدا بعض الجماعات المنعزلة في الصحراء. وبسبب تعرض الأراضي التونسية إلى الغزو الخارجي والاستعمار الفرنسي لفترة طويلة وقربها من أوروبا وموقعها الجغرافي على البحر المتوسط، فقد استوطن فيها جماعات متعددة كالايطاليين والفرنسيين والملطاويين واليهود[٣٥]. وعلى الرغم من خروج معظم هؤلاء بعد الاستقلال فإن أعداداً لا تزال متواجدة في تونس، وهي بالضرورة تشكل جماعات ضغط على الأمن الوطني التونسي.

٤ - التركيب العمري للسكان (انظر الجدول رقم ١): بسبب القاعدة العريضة للهرم السكاني لتونس (السكان أقل من ١٤ سنة) والتي تشكل ٣٩,٢٪ من جملة السكان لعام ١٩٨٥، فإن الشعب التونسي شعب فتي يؤشر القدرة العالية على تجديد السكان، على الرغم مما يتركه. ذلك من ضغط على السكان العاملين لإعالة هذا العدد الكبير من السكان.

٥ - التركيب الاقتصادي للسكان (انظر الجدول رقم ١): إن أهم جوانب الضعف في هذا التركيب تتمثل بما يلي[٣٦]:



شكل رقم (١٣)
الكثافة السكانية.

أ ـ حوالي ٥٠٪ من السكان في سن العمل لا يعملون.

ب ـ انخفاض عدد الاناث المشاركات في النشاط الاقتصادي.

جـ ـ ارتفاع العاملين في قطاع الخدمات والأنشطة الهامشية والعمالة المؤقتة.

د ـ ارتفاع نسبة البطالة حيث بلغت ١٦,٤٪ من حجم القوة العاملية (١٩٨٤)*.

٦ ـ الحالة الاجتماعية: إن أبرز المؤشرات الاجتماعية لسكان تونس تتمثل بما يلي:

أ ـ ارتفاع نسبة الأمية (٤٦٪ من مجموع السكان).

ب ـ انخفاض عدد الأطباء والمستشفيات والأسّرة إلى عدد السكان الكبير وتشير المعلومات إلى انتشار بعض الأمراض كالديزنتري والتيفوئيد والباراتيفوئيد والبلهارزيا والملاريا والتراخوما وبعض الأمراض الجلدية(٣٧).

جـ ـ تركز الخدمات الصحية والطبية والتعليمية في المدن الكبرى بينما تفتقر إليها مراكز الاستيطان الأخرى وبشكل خاص القرى والأرياف(٣٨).

٧ ـ الهجرة السكانية: إن أبرز الحقائق المرتبطة بالهجرة السكانية هي:

أ ـ هناك هجرة مستمرة وكبيرة نحو المدن الكبرى وخروج سكاني كبير من الوسط والجنوب نحو المناطق الشمالية حيث يتركز النشاط الاقتصادي والخدمي(٣٩).

ب ـ لقد برزت الهجرة نحو الخارج بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ فتشير الأرقام إلى أن الهجرة قد بلغت أوجها في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣، بمعدل سنوي بلغ ١٨٥٠٠ شخص، نحو البلدان وبشكل خاص فرنسا والمانيا الغربية وهولندة، وكذلك نحو المناطق المجاورة في ليبيا. كما لا بد من الإشارة إلى خروج اليهود التونسيين نحو الكيان الصهيوني والبلدان الأوروبية وأمريكا. وعلى الرغم من ايجابيات الهجرة، كتحويل العملة الصعبة إلى تونس وتقليص البطالة، إلا أن نتائجها السلبية على الأمن الوطني كبيرة، حيث أن معظم المهاجرين وخاصة نحو البلدان

الأوروبية هم من الشباب وذوي المهن والشهادات العليا، وتأثر المهاجر بقيم المجتمعات الغربية إضافة إلى دفع السكان إلى الهجرة والحركة نحو المدن الكبرى بسبب تحسن مداخيلهم المالية.

ثالثاً: التحديات الجيوبولتيكية المرتبطة بالعناصر الاقتصادية:

١ ـ خصائص الاقتصاد التونسي (انظر الجداول رقم ٢، ٣)[٤٠]:

أ ـ لقد ترك الاستعمار الفرنسي تأثيره السيىء على الاقتصاد التونسي الذي ركز على استثمار الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية لأغراض التصدير إلى فرنسا.

ب ـ إن الدولة التونسية، بلد محدود الموارد، كما أن عملية الاستثمار تؤثر فيها عوامل عديدة كعدم توفر المساحات ومعرفة الموارد في البلد وعدم توفر الأموال اللازمة والخبرة الفنية للاستثمار.

جـ ـ تأثير الاستثمارات والشركات الأجنبية في تونس على الاقتصاد الوطني التونسي من حيث تركيزها على السلع لأغراض التصدير وعدم افساح المجال للعمالة التونسية لاكتساب الخبرة الفنية.

د ـ ضعف الإنتاج المحلي الاجمالي الذي ترتفع في تكوينه الخدمات والتجارة.

هـ ـ عدم وضوح واستقرار السياسات الاقتصادية التي تعالج مشاكل القطاعات الاقتصادية الوطنية.

و ـ انخفاض الدخل الفردي وازدياد معدلات البطالة وبالتالي ازدياد معدلات الهجرة إلى الخارج وفقدان البلد للقوى العاملة.

٢ ـ أما القطاع الزراعي (انظر الجداول رقم ٤، ٥، ٦) و (الشكل رقم ١٤): فيواجه التحديات التالية[٤١]:



شكل رقم (١٤)
استغلال الأرض.

جدول رقم (٢)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (١٩٨٦)

القطاع	مليون دولار
١ ـ الزراعة	١٣٥٦,٤
٢ ـ الصناعات الاستخراجية	٨٥٧,٧
٣ ـ الصناعات التحويلية	١٢١٦,٦
٤ ـ الكهرباء والماء والغاز	١٤٤,٨
٥ ـ التشييد	٥١٧,٦
٦ ـ التجارة والمطاعم والفنادق	٢١١٢,٠
٧ ـ النقل والمواصلات والتخزين	٥٢٧,٧
٨ ـ الاسكان	٣٨٤,١
٩ ـ الخدمات الحكومية	١٠٦٢,٩
١٠ ـ الناتج المحلي بسعر الكلفة	٨١٧٩,٨
١١ ـ صافي الضرائب غير المباشرة	١٢٤٠,٥
١٢ ـ الناتج المحلي بسعر السوق	٩٤٢٠,٣

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧.

جدول رقم (٣)

الناتج المحلي الاجمالي حسب بنود الانفاق (١٩٨٦)

نوع الانفاق	مليون دولار
١ ـ الاستهلاك	٧٦١٩,٤
٢ ـ الاستثمار	٢٣٤٢,٥
٣ ـ الصادرات	٣٠٩٨,١
٤ ـ الواردات	٣٦٣٩,٧
٥ ـ الفجوة	ـ ٥٤١,٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧.

أ - قلة مساحة الأراضي القابلة للزراعة وتركزها في المناطق الشمالية بشكل خاص.

ب - اعتماد الزراعة والمناطق الزراعية الرئيسية في البلاد على الأمطار المتذبذبة في كمياتها وأوقاتها.

جـ - عدم استغلال جميع الأراضي القابلة للزراعة لمحددات طبيعية وبشرية.

د - عدم استقرار السياسات الزراعية التي اعتمدتها الدولة، فقد جرى التركيز خلال فترة معينة على التعاونيات وبعد أن فشلت تم الغائها بسياسة جديدة لاستغلال الأرض لم يثبت نجاحها أيضاً.

هـ - تذبذب الإنتاج الزراعي الغذائي بسبب قلة وتذبذب الموارد المائية والسياسات الزراعية التي تعتمدها الدولة وتوجه المزارعين إلى زراعة محاصيل تعطي عوائد مالية أفضل.

و - تدني إنتاج الهكتار الواحد من المحاصيل الزراعية الغذائية بسبب استخدام وسائل وأساليب قديمة.

ز - تدني الإنتاج الحيواني لضعف الاهتمام به وعدم توفر المراعي اللازمة بسبب استثمار الأراضي لأغراض أخرى وزحف الصحراء على الأراضي الرعوية[٤٢].

حـ - تدني الإنتاج السمكي لاعتماده وسائل وأساليب قديمة في الصيد والحفظ والتصنيع وبسبب منافسة الدول الأخرى التي تمتلك أساطيل حديثة للصيد في البحر المتوسط والمناطق القريبة إلى الساحل التونسي[٤٣].

جدول رقم (٤)

المؤشرات الزراعية لتونس (١٩٨٥)

المؤشر	وحدة القياس
١ ـ المساحة الكلية	١٦٣٦١ ألف هكتار
٢ ـ المساحة القابلة للزراعة	١١٠٠٠ ألف هكتار
٣ ـ المزروعة	٤٦٩٥ ألف هكتار
٤ ـ نسبة المزروعة للقابلة	٪٤٢,٧
٥ ـ المروية	٢٠١ ألف هكتار
٦ ـ نسبة المروية إلى المزروعة	٪٤,٣
٧ ـ السكان النشيطون	٢٢٢٤ ألف نسمة
٨ ـ السكان الزراعيون	٧٠٣ ألف نسمة
٩ ـ نسبة الزراعيون إلى النشيطون	٪٣١,٦
١٠ ـ الواردات الزراعية	٥٢٤ مليون دولار
١١ ـ الصادرات الزراعية	١٦٦ مليون دولار
١٢ ـ الواردات من الجرارات	٢٧٧٣٤ ألف دولار
١٣ ـ الواردات من الأسمدة	٣٣٣٠ ألف دولار
١٤ ـ الواردات من المبيدات	٦٧٢٨ ألف دولار

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧.

جدول رقم (٥)

محصول الهكتار في تونس (١٩٨٥)

المحصول	كغم/ هكتار
١ ـ القمح	١٣٥٥
٢ ـ الشعير	٩٨٠
٣ ـ البطيخ	٢٠٧٢١
٤ ـ الشمام	١٢٠٣١
٥ ـ الطماطم	١٩٢٦٦
٦ ـ الخيار	١٧٥٨٢
٧ ـ البصل	١٢٨٠٠
٨ ـ البطاطس	١٠٧١٤
٩ ـ ورق التبغ	٩٧٤

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧.

جدول رقم (٦)

الواردات من السلع الغذائية في تونس (١٩٨٥).

السلعة	ألف طن	ألف دولار
١ ـ حبوب	٧٣٢	١٠٥٤٤٠
٢ ـ القمح	٤٨٧	٧٠٨٠٠
٣ ـ السكر	١٧٧	٢٥٨٩٠
٤ ـ اللحوم	١٣	١٦٠٣٠
٥ ـ الحليب	٣	٢٧٤٦٢
٦ ـ البيض	١	١٤٥٦
٧ ـ البقول والبطاطس	٣٦	١٣١٧٣
٨ ـ الشاي والقهوة والتبغ	٢٥	٣٠١٢٨
٩ ـ الزبد والجبن	٤	١١٠١٩
١٠ ـ الزيوت النباتية والحيوانية	٩٢	٦٢٠٥٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧.

٣ ـ أما الإنتاج المعدني (انظر الجدول رقم ٧): فعلى الرغم من توفر ثروة معدنية متنوعة (كالبترول والغاز الطبيعي والحديد والزنك والرصاص والأملاح) ومهمة في الأراضي التونسية، وقد استثمر قسم منها منذ فترات سابقة على الاستقلال الوطني، إلا أن الإنتاج يتذبذب وقد أخذ بالانخفاض في السنوات الأخيرة. وتشير التوقعات إلى أنه من المحتمل أن تقوم تونس باستيراد البترول مستقبلاً لانخفاض الإنتاج وزيادة الاستهلاك المحلي.

أما الفوسفات الذي يشكل أهم المعادن في الصادرات التونسية، فقد أدى استثماره في الصناعات المحلية إلى انخفاض نسبة مساهمته في الصادرات.

ولا بد من الإشارة إلى الدور الكبير للشركات الأجنبية (الفرنسية والايطالية والأمريكية) والمستثمرين الأجانب في استثمار الثروة المعدنية، ولهذا فإن الأولوية عندهم هو الاستثمار الكثيف والتصدير بشكل مادة خام بدون النظر إلى المصلحة الوطنية التونسية.

جدول رقم (٧) الإنتاج المعدني في تونس (١٩٨٣)

المعدن	ألف طن متري
١ ـ حديد خام	١٦٩
٢ ـ رصاص	٤,٩
٣ ـ زنك	٧,٥
٤ ـ فوسفات طبيعي	٥٩٢٤
٥ ـ الجبس	٨٦
٦ ـ أملاح خام	٣٧٥
٧ ـ باريوم	٢٠
٨ ـ كبريت طبيعي	٣٤
٩ ـ فضة (كغم)	٣
١٠ ـ النفط الخام	٥٥٣٢

المصدر: U. N. Production year book 1984.

٤ ـ أما القطاع الصناعي التونسي، فإن أبرز التحديات التي يواجهها هي[٤٤]:

أ ـ إن معظم الصناعات التونسية هي صناعات تقليدية ويدوية.

ب ـ إن معظم المشاريع الصناعية يحدد الأجانب كل شيء يتعلق بها، نوعاً وحجماً ومستوى تكنولوجي وأهدافاً، ولا يتم ذلك في ضوء خطة تضعها الحكومة.

جـ ـ إن المشروعات التي أقيمت لا تحقق تكامل السوق الوطني التونسي فالكثير منها يحصل على مستلزماته ويرسل منتجاته إلى الخارج.

د ـ إن الاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص يسيطر بشكل كامل على القطاع الصناعي، ولهذا خطورته على الأمن الاقتصادي الوطني.

هـ ـ قلة التخصيصات المالية للقطاع الصناعي من المساعدات الأجنبية بحيث عملت تلك المساعدات على الابقاء على جمود تطورها الصناعي بما يبقي على تونس كمصدر للخامات وكمستورد للمصنوعات.

و ـ تركز الصناعات التونسية في المناطق الساحلية والمراكز الحضرية فيها بشكل خاص بسبب توفر المستلزمات والاستفادة من التسهيلات البحرية في الاستيراد والتصدير.

٥ ـ قطاع السياحة: على الرغم من أهمية هذا القطاع كونه مصدراً للعملة الصعبة والدور الكبير الذي يلعبه في استيعاب اعداد كبيرة من اليد العاملة، فإن هنالك تحديات مهمة تواجه هذا القطاع تتمثل بما يلي:

أ ـ لقد تم زحف المنشآت السياحية على حساب الأراضي الزراعية وبعض المناطق التي يمكن أن تكون مراكز لنشاطات أخرى أكثر أهمية.

ب ـ لقد تحملت ميزانية الدولة مبالغ كبيرة لتزويد المناطق السياحية بالخدمات والمستلزمات، كالطرق والمياه والكهرباء كي تكون جاهزة للاستغلال.

جـ ـ سيطرة المستثمرين الأجانب والشركات السياحية والفندقية الأجنبية على هذا القطاع بشكل مباشر وغير مباشر.

د ـ تؤثر الظروف السياسية والاقتصادية في العالم والمنطقة على النشاط السياحي التونسي.

هـ ـ تؤثر مناطق الجذب السياحي المجاورة في اليونان وقبرص وإسبانيا وايطاليا على النشاط السياحي في تونس.

و ـ كما يعاني هذا القطاع من مشكلات ترتبط بانخفاض مستوى الخدمة وصعوبات النقل وعدم تنظيم رحلات داخلية جيدة ونقص وسائل الترفيه والراحة وارتفاع أسعار السلع التي يحتاجها القطاع[٤٥].

٦ ـ والتجارة والميزان التجاري (انظر الجدول رقم ٨):

أ ـ هناك عجز كبير في الميزان التجاري.

ب ـ زيادة الواردات، والواردات الغذائية والاستهلاكية الأخرى مع انخفاض في الصادرات.

جـ ـ تسيطر فرنسا والمجموعة الأوروبية على معظم التجارة الخارجية لتونس.

د ـ تراكم الديون الخارجية على تونس وخدمة هذه الديون.

إن أي هزة يتعرض لها الاقتصاد الفرنسي سوف يؤثر بالضرورة على الاقتصاد الوطني التونسي. كما أن الحصة الكبيرة للمواد الخام في الصادرات التونسية، سوف يعرف الاقتصاد الوطني إلى الهزات إذا ما علمنا ما تتعرض له المواد الخام في الأسواق العالمية من تقلبات ومناورات وتلاعب.

رابعاً: التحديات الجيوبولتيكية المرتبطة بالعناصر السياسية للأمن الوطني:

١ ـ لم توظف الدولة التونسية موقعها الجغرافي الحيوي، بما يحقق لها دوراً سياسياً مهماً في المنطقة، بل كانت في عزلة سياسية عن أحداث المنطقة وبشكل خاص مشكلات الشرق الأوسط والمغرب العربي.

جدول رقم (٨)

المؤشرات المالية لتونس

المؤشر	القياس	السنة
١ ـ نسبة العجز إلى النفقات العامة	ـ ٢,٥١٪	١٩٨٦
٢ ـ نسبة العجز في الميزانية الحكومية	ـ ٧٧ مليون دولار	١٩٨٦
٣ ـ نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي	ـ ٠,٨	١٩٨٦
٤ ـ الدين العام الخارجي	٤٤٤٢,٠ مليون دولار	١٩٨٥
٥ ـ خدمة الدين العام الخارجي	٦٧٦,٩ مليون دولار	١٩٨٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧.

٢ ـ إن الاستقرار السياسي بمعنى عدم تغيير النظام السياسي البورقيبي لفترة طويلة، لا يعني عدم حدوث هزات سياسية داخلية، وإنما كان لقوة وعنف مواجهتها من النظام السياسي هو الذي أظهر الصورة بمظهر الاستقرار.

٣ ـ إن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة، كانت سياسات تبعية لفرنسا والمجموعة الأوروبية وأمريكا ويظهر في:

أ ـ إعطاء امتيازات كبيرة وتسهيلات غير محدودة للأجانب والشركات الأوروبية للعمل في تونس.

ب ـ كانت القروض التي تقدم كمساعدات أجنبية مرتبطة بشروط التبعية وبما يخدم الاستثمارات الأجنبية في تونس.

٤ ـ استغلال اليد العاملة التونسية عبر اتفاقيات مع المجموعة الأوروبية لتطوير اقتصاديات دول تلك المجموعة وفي ظل ظروف وأوضاع سيئة تعيشها اليد العاملة التونسية، منها تدني الأجور والأوضاع الصحية السيئة والعنصرية التي تقابلها من شعوب المجموعة الأوروبية.

٥ ـ الهجرة من القرى والأرياف إلى المراكز الحضرية[٤٦].

٦ - بروز الاتجاه المعارض للتعريب واللغة العربية، لغة وثقافة وتعليمياً وكتابة، في قطاعات مهمة في التعليم والثقافة والإدارة.

٧ - تشكل الأقليات القومية والدينية من فرنسيين وايطاليين ومالطيين ويهود، مكامن تهدد الأمن الوطني التونسي، وخاصة إذا ما استغلت من الجهات الأجنبية.

الخلاصة

تونس دولة حباها الله سبحانه وتعالى بموقع جغرافي حيوي على بحر يربط قارات العالم القديم، موطن الثروة والحضارة الإنسانية، وتنوع في أشكال السطح وامتدادات ساحلية طويلة، وبعض مصادر الثروة المهمة (الفوسفات)، واستقرار النظام السياسي، ثم موقع بديل عن القاهرة لجامعة الدول العربية.

إلا أن كل تلك المميزات والامتيازات لم توظف بشكل يطور المجتمع التونسي ويعزز مكامن القوة فيه.

إن الدولة التونسية بسبب ذلك تواجه تحديات جيوبولتيكية ترتبط بظروفها الطبيعية وخصائصها الديمغرافية والاجتماعية، وهيكل اقتصادها الوطني، وهي كلها تشكل تحديات خطيرة لا منها الوطني في ظل الظروف الدولية المعاصرة.

الهوامش

(١) احسان حقي: تونس العربية. دار الثقافة. بيروت (د. ت) ص١٠.

M. Fantar: Tunisie, Tunis 1983, pp.11-17.

A. Sahly: Esquisse pour uneprehistoire Tunisienne. Tunis. 1970, p.7.

(٢) د. إبراهيم الشريقي: تونس في الغابر والزمان الحاضر. مطبعة العليا، ١٩٥٣ ص١٦.

(٣) يونس درمونه: تونس بين الحماية والاحتلال. مطبعة الرسالة. القاهرة (د. ت) ص١٢.

P. Cintas: Ceramique punique. Paris 1950, p.10.

(٤) N.A. Ziadeh: origins of Nationalism in Tunisia. Beirut 1969, pp.4- 5, M. Fantar op- cit pp.52- 87.

(٥) Ch. Courtois: Les Vandales et I Afrique. Paris 1955.

(٦) احسان حقي، مصدر سبق ذكره ص٣٤ ـ ٣٥، Ziadeh, op. cit, p.5.

(٧) د. نقولا زيادة: تونس في عهد الحماية من ١٨٨١ ـ ١٩٣٤. القاهرة، ١٩٦٣ ص٨، وحسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس. الدار التونسية للنشر. ١٩٧٦، ص٥٤ ـ ٦٣، والدكتور عفيف البوني: وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث. منشورات العالم العربي. باريس ١٩٨١ (طبع ايطاليا) ص٢٣ ـ ٢٥.

(٨) دائرة المعارف الإسلامية: تونس الخضراء. لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية القاهرة، ١٩٤٣ ص٣٣ ـ ٣٦.

(٩) حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ص٩٤ ـ ١٠٤.

(١٠) احسان حقي، مصدر سبق ذكره ص٦٤ ـ ٦٨، حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة، ص١٠٥ ـ ١١٥.

(١١) حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة، ص١٢٦ ـ ١٥٦، دائرة المعارف الإسلامية، تونس الخضراء، ص٤٣ ـ ٤٨، احسان حقي، تونس العربية ص٧٥ ـ ٩١، نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية ص١١ ـ ١٣.

(١٢) حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة، ص١٦٠ ـ ١٩٦٧، د. عبد الرحمن تشابجي: المسألة التونسية والسياسة العثمانية. ١٨٨١ ـ ١٩١٣. ترجمة د. عبد الجليل التميمي. تونس ١٩٧٣ ص٢٨ ـ ٢٩.

(١٣) د. عبد الرحمن تشابجي، المسألة التونسية ص٢٩ ـ ٣٠.

(١٤) C.A. Julien: Histoire de i Afrique du Nord Paris 1931, pp.542- 569.

(١٥) د. عبد الرحمن تشابجي، المصدر نفسه ص٣٩ ـ ٤٠، لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية

الحديث. بيروت ۱۹۸۰ ص٢٢٤ ـ ٢٢٦، عبد المجيد المطوي: تونس وفرنسا. تونس ١٩٥٨، ص٤٤ ـ ٤٥.

(١٦) أحمد بن عامر: تونس عبر التاريخ. تونس ١٩٦٠ ص٣٠٠.

(١٧) احسان حقي، مصدر سبق ذكره ص١٢٨ ـ ١٢٩ و

G. Slocombe: The dangerous Sea, The Mediterrannean and its future. London 1963, pp.167- 177.

(١٨) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص٣٣٦ ـ ٣٤١، د. صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة ١٩٨٠ ص١٩٧ ـ ٢٠١، علي البلهوان: تونس الثائرة. القاهرة ١٩٥٤ ص١٨ ـ ٣٦.

(١٩) الحبيب بورقيبه: محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية. تونس ۱۹۷۳، ص٥ ـ ١٤، أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر ١٨٨١ ـ ١٩٥٦، ترجمة حمادي الساحلي تونس ١٩٨٦ ص٤٨٤ ـ ٦٦٢. محمد يوسف نحلة: تطور الحركة الوطنية في تونس ١٨٨١ ـ ١٩٥٦. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ـ الجامعة المستنصرية. بغداد ١٩٨١ ص٢٨١.

Ziadeh, op. cit, pp.59- 127.

الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة ١٨٣٠ ـ ١٩٥٦. مكتبة الجماهير ١٩٧٦، ص٢٨٨.

(٢٠) د. فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية تونس. الاسكندرية ١٩٨٩ ص٣٧.

(٢١) د. إبراهيم الشريقي، مصدر سبق ذكره ص١٧.

(٢٢) Best & DeBlij, op. cit, p.579.

(٢٣) إبراهيم طوبال: البديل الثوري في تونس. بيروت ١٩٧٩ ص٢٠٨.

(٢٤) A. Kassab and H. Sethom: Geographie dela Tunisie, Le pays et les homues- Tunis 1980, pp.13- 19.

(٢٥) الجمهورية التونسية، كتابة الدولة للاعلام: تونس والمسيرة الشاملة. تونس ١٩٧٣ ص١٦٠.

(٢٦) H. Sethom and A. Kassab: Les regions geograph iques dela Tunisie, Tunis 1981, pp.13- 103.

(٢٧) Ibid, pp.105- 159.

(٢٨) د. يسري عبد الرزاق الجوهري: شمال افريقية دراسة في الجغرافية الاقليمية. الاسكندرية (د.ت) ص١٢٨ و

H. Boucau and J. Petit: Geographie. Paris 1955, pp.322- 330.

(٢٩) A. Kassab & H. Sethom: Geographie, op. cit, pp.41- 63 87- 102.

ود. محمد عبد الغني سعودي: الوطن العربي. القاهرة ۱۹۷۸ ص٥٤٣ ـ ٥٥٠.

(٣٠) H.C. Reese and others: AreaHandbook for the Republic of Tunisia. washington 1970, pp.11- 19.

ومحمد عادل الهنتاني: أسباب التصحر بالبلاد التونسية ومخلفاته على الريف والعمران.

بحوث المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول، المجلد الأول. الرياض ١٩٨٤ ص١٢٥ ـ ١٤٢.

(٣١) Kassab and Sethom, op. cit, pp.65- 72.

(٣٢) منصر الرويسي والمنجي بشير: الوضع الديمغرافي وآفاقه المستقبلية. كتاب جامعة تونس ـ المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر ـ العمران والتنمية في تونس. تونس ١٩٨٦، ص٤٦ ـ ٥٦.

(٣٣) أبو عيانة، جغرافية تونس، ص٨٩ ـ ٩٠.

(٣٤) د. حافظ ستهم: الإنسان والمكان. جامعة تونس: العمران والتنمية في تونس. تونس ١٩٨٦ ص١١٥.

(٣٥) Reese, op. cit, pp.30- 32 57- 63.

ود. إبراهيم الشريقي، مصدر سبق ذكره ص١٧، تونس الخضراء ص٦١، احسان حقي، تونس العربية، ص١٨٧ ـ ١٩١.

(٣٦) Kassab and Sethom, Geographie pp.136- 142.

(٣٧) د. أحمد علي إسماعيل ودكتورة أمال إسماعيل شاور: افريقيا المعاصرة. القاهرة ١٩٨٩ ص١٢٧ ـ ١٣٣.

(٣٨) Reese and ethers, op. cit, pp.90- 94 103- 115.

الجمهورية التونسية، وكالة كتابة الدولة للأخبار: مظاهر الحياة الاجتماعية في تونس. مطبعة العمل ١٩٥٧ ص٥ وص٢٠، د. إبراهيم الشريقي، مصدر سبق ذكره ص٢١ ـ ٢٢.

(٣٩) د. حافظ ستهم، الإنسان والمكان، ص١٢٠.

(٤٠) تونس والمسيرة الشاملة ص١٤٩ وما بعدها، إبراهيم طوبال، البديل الثوري، ص١٤٧ ـ ١٥٨، Best & Deblig, p.579.

(٤١) Reese, op. cit, pp.249- 267, Kassab & Sethom, op. cit, pp.158- 185.

(٤٢) J.B. Garuier etal: Images Economiques du Monde 1987, p.83.

(٤٣) Kassab of Sethom, op. cit, pp.187- 191.

(٤٤) Kassab & Sethom, op. cit, pp.195- 219 Reese, op. cit pp.271- 283.

طوبال، البديل الثوري ص١٩٥ ـ ٢٠٥.

(٤٥) Kassab & Sethom, op. cit, pp.219- 236, Reese, op. cit pp.287- 288.

طوبال، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥ ـ ٢٠٩.

وأحمد بن صالح: تونس، التنمية والمجتمع والسياسة. دار الكلمة. بيروت، ١٩٨٠ ص٩٩ ـ ١٠١.

(٤٦) Reese, op. cit, pp.369- 371.

الفصل الرابع

التحديات الجيوبولتيكية للأمن السوداني

المقدمة: نشأة الدولة السودانية وتطور النظام السياسي:

ترتبط نشأة الدولة السودانية بتاريخ بلاد النوبة، حيث عرفت هذه المنطقة ظهور ثلاث ممالك مسيحية قبطية قامت عقب انتشار المسيحية فيها ابتداء منذ عام ٥٥٠ ميلادية وهي:

أ ـ مملكة نوبانية.

ب ـ مملكة مقرة.

جـ ـ مملكة علوة.

وعقب انتشار الإسلام في وادي النيل وجه عبد الله بن أبي سرح عام ٢٥ للهجرة جيشاً إلى بلاد النوبة، فحاصر دنقلة (٥٠٠ كم شمال الخرطوم) وعقد مع حاكمها اتفاقاً يضمن حماية المسلمين في جميع أطراف بلاد النوبة.

وفي عام ١٢٧٢ قام ملك النوبة بزيارة مصر وأصبحت بعدها جميع هذه المنطقة ولاية إسلامية، حيث اعتنق الملك ابن ساينو الإسلام عقب وفاة عمه داود، ففتحت أبوابها لهجرة العرب المسلمين[1].

وفي عام ١٨٢٠ وجه محمد علي حملة كبيرة نحو الجنوب، فاحتل مناطق واسعة من بلاد النوبة ووسعها ليحتل شمال السودان، واتخذ من الخرطوم عاصمة للإقليم. وفي عام ١٨٤٠ فتح جنوب السودان، فأصبحت بلاد وادي النيل (مصر والسودان) تحت الحكم التركي[٢].

ومنذ ١٨٧٠ ظهر المستعمرون الأوروبيون بشكل مباشر لأول مرة في الأراضي السودانية عبر المغامرين الأوروبيين والأمريكيين الذين عملوا في جيش الخديوي إسماعيل، فوقعت أقسام كاملة من السودان تحت حكم هؤلاء المغامرين الذي كان نشاطهم التجاري مصحوباً بالنشاط التبشيري[٣]. وبعد تراكم الديون الأجنبية على مصر وفرض الحماية البريطانية عليها، أعلن المهدي ثورته (والتي سميت بحركة الدراويش) عام ١٨٨١، وتمت السيطرة الكاملة على السودان بعد مقتل الجنرال جوردن وسقوط العاصمة. لقد كانت الدولة المهدية محاطة بمخاطر كبيرة من جميع الجهات، فقد خاضت معارك مع الجيش المصري على شاطىء البحر الأحمر للفترة ١٨٨٥ ـ ١٨٩١، مع فترات هدوء قصيرة، ومعارك مع الأحباش وسلطان دارفور للفترة ١٨٨٧ ـ ١٨٨٩، ومع الايطاليين للفترة ١٨٩٣ ـ ١٨٩٤، وفي جنوب السودان مع البلجيكيين عام ١٨٩٤[٤].

وفي ١٩ يناير ١٨٩٩ أنشأت أول حكومة مشتركة مصرية انكليزية في السودان، حيث كان يتولى الحكم قائد انجليزي ترشحه بريطانيا ويعينه بمرسوم خديوي مصر، بعد أن تم القضاء على الحكومة المهدية[٥].

وبعد قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر أسقط الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مطالب مصر في السيادة على السودان، وفي ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ أعلن البرلمان السوداني الذي انتخب تحت نظام الحكم الانجليزي المصري المشترك استقلال السودان، الذي اعترفت به بريطانيا ومصر في ٢١ ديسمبر ١٩٥٥ ثم انسحبت القوات المصرية والانجليزية منه في الأول من كانون الثاني ١٩٥٦[٦].

ومنذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ وهو يفتقد إلى الاستقرار السياسي فبعد ثلاث سنوات من الحكم المدني استولى الجنرال إبراهيم عبود على السلطة الذي لم يستطع أن يعيد الاستقرار إلى البلاد، بل تفاقمت الأوضاع سوءاً فاستقال إبراهيم عبود وانحل المجلس العسكري الحاكم عام ١٩٦٤، ولم تستطع الحكومة المدنية الذي جاءت بعده من معالجة الوضع المتدهور، فأسقطها الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد جعفر نميري في ٢٥ مايس ١٩٦٩، الذي أرسى أسس حكم فردي استبدادي استمر (١٦) سنة

وتعرض إلى (١٦) محاولة انقلابية، وقاد البلاد إلى المجاعة والافلاس والفساد[٧].

انتهى حكم نميري بسيطرة القوات المسلحة السودانية مجدداً على السلطة، بقيادة سوار الذهب، عندما كان نميري في زيارة خارج السودان، في السادس من نيسان عام ١٩٨٥، وبعد فترة انتقالية أعيد الحكم المدني إلى السودان، الذي بدوره لم يستطع انقاذ البلاد من الفساد والوضع الاقتصادي المتدهور، مما هيأ الفرصة للقوات المسلحة الاستيلاء على السلطة من جديد بقيادة المشير عمر البشير.

التحديات الجيوبولتيكية:

أولاً: التحديات الجيوبولتيكية الداخلية: وتتمثل بمجموعة من التحديات الناتجة عن الظروف الذاتية بالسودان، وهي:

أ ـ التحديات المرتبطة بالموقع الجغرافي: انظر الأشكال رقم (١، ٢، ٣، ٤). تقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الافريقية بمساحة تقدر ٢,٥ مليون كم٢، بين دائرتي عرض ٢٢° شمالاً وحوالي ٣,٣٠° جنوباً، وبين خطي طول ٢٢° شرقاً و٣٨,٣٠° شرقاً ويطل على البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله ٨٠٠ كم. وعلى الرغم من المميزات الايجابية لهذا الموقع[٨]، فإن أهم جوانب الضعف الجيوبولتيكية تظهر في الجوانب الآتية:

١ ـ ارتفاع درجات الحرارة بسبب امتداد السودان في عروض مدارية واستوائية مما أثر بالتالي على نشاط الإنسان، إضافة إلى اختلاف كمية المطر حيث يسيطر المناخ الجاف وشبه الجاف على معظم الأراضي السودانية، بينما يسود المناخ الاستوائي الممطر على الأجزاء الجنوبية وقد شكل ذلك تحدياً كبيراً للإنسان السوداني، في نشاطه وعدم استثمارة مصادر ثروته وتنمية اقتصاده ومجتمعه وضعف السيطرة المركزية على عموم الدولة السودانية[٩].

٢ ـ إن امتداد السودان بين المناطق العربية في الشمال والمناطق الزنجية من

الجنوب والشرق والغرب، قد أدى إلى تنوع عرقي خلق للسودان مشكلات كثيرة داخلياً ومع الدول المجاورة، ولعل استمرار مشكلة جنوب السودان لهذه الفترة الطويلة دليل على ذلك.

٣ - إن امتداد السودان وموقعه هذا قد أدى به إلى مجاورة ثمان دول ومع كل دولة له مشكلة، فهناك مسألة النوبيين في مصر، ومشكلة الفيلاتا Fellata والفور Four والزغاوا Zaghawa مع تشاد وافريقيا الوسطى، ومشكلة قبائل الزاندا Zande مع زائير ومشكلة قبائل الكاكوا Kakwa مع أوغندا وقبائل توبوزا Topoza مع كينيا ومشكلة قبائل بني عامر Beni Amr مع أثيوبيا، كما استخدمت السودان كأرض لجوء على مدى قرون عدة لآلاف السكان من الحبشة وأوغندا وتشاد وزائير[١٠].

٤ - بسبب موقعه بين مناطق ينابيع نهر النيل ومصبه، ومرور هذا الشريان المائي الحيوي من خلال أراضيه، قد فرض عليه ضغطاً كبيراً في علاقاته السياسية مع الدول المجاورة.

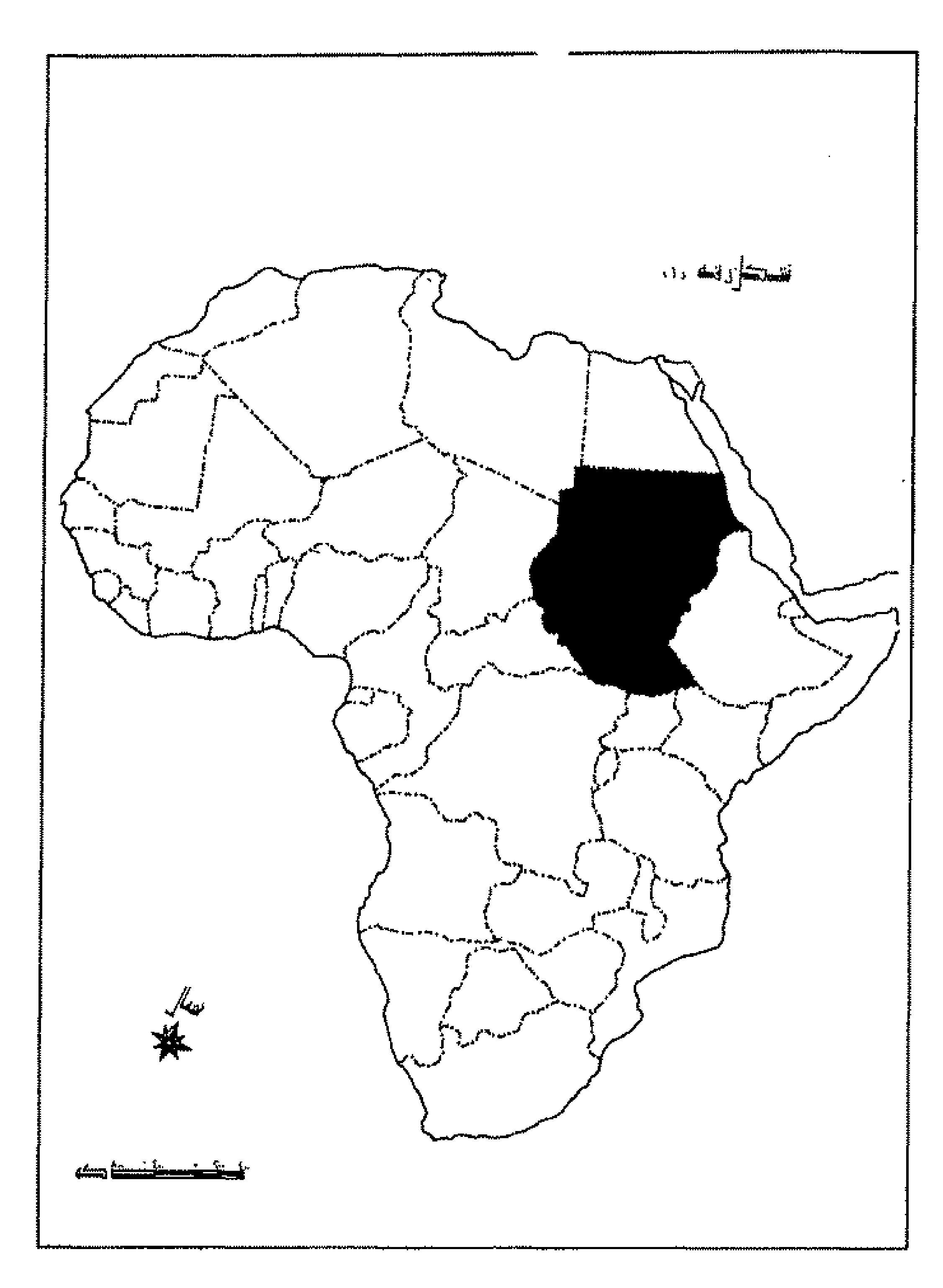
٥ - لقد كان لإشراف السودان على جزء من البحر الأحمر قد أضاف إليه أعباء كبيرة تتمثل في تعرض موانئه هناك إلى تأثير الأحداث الدولية في العالم والمنطقة من خلال أهمية البحر الأحمر في ذلك وتعرض موانئه إلى السيطرة الأجنبية. يضاف إلى ذلك انتشار الحواجز المرجانية قرب الساحل السوداني وأخطار ذلك على حركة الملاحة هناك[١١] (انظر الشكل رقم ٥).

ب - التحديات المرتبطة بمساحة الدولة: وتتمثل تلك التحديات بما يلي:

١ - إن المساحة الواسعة للسودان والبالغة ٢,٥ مليون كم^{٢} غالباً ما يؤدي إلى ضعف سيطرة السلطة على الأطراف والمناطق البعيدة.

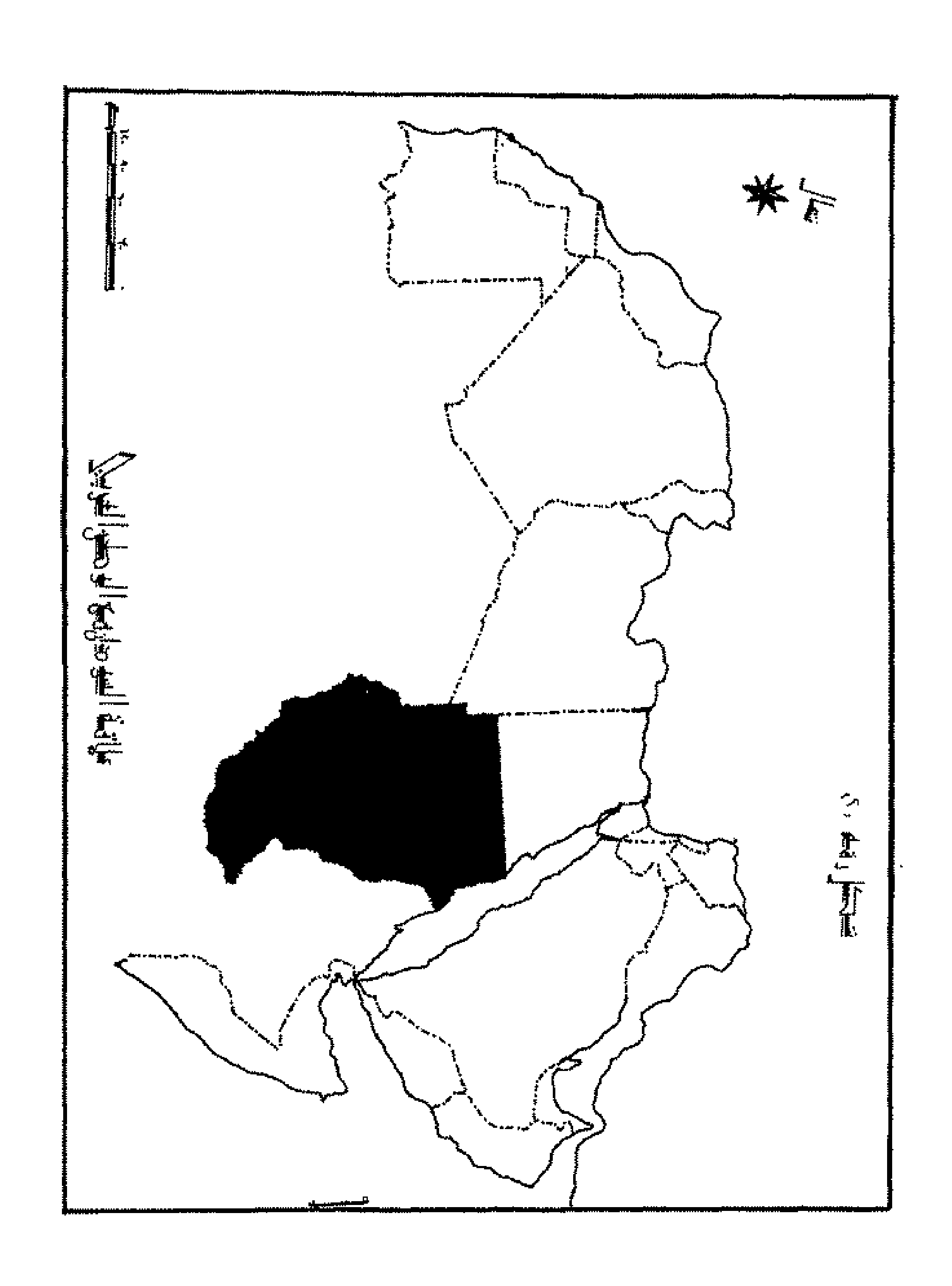
٢ - مجاورة السودان لدول عديدة يعني احتمال وجود مشكلات مع تلك الدول.

٣ - إن التنوع الطبيعي والبشري والاقتصادي، بسبب الامتداد المساحي الكبير، يشكل ضعفاً للدول في حالة عدم قدرة السلطة على تنظيم استثمار ذلك التنوع.



شكل رقم (١)

موقع السودان بالنسبة لقارة افريقيا.



شكل رقم (٢)
علاقة السودان مع الوطن العربي.

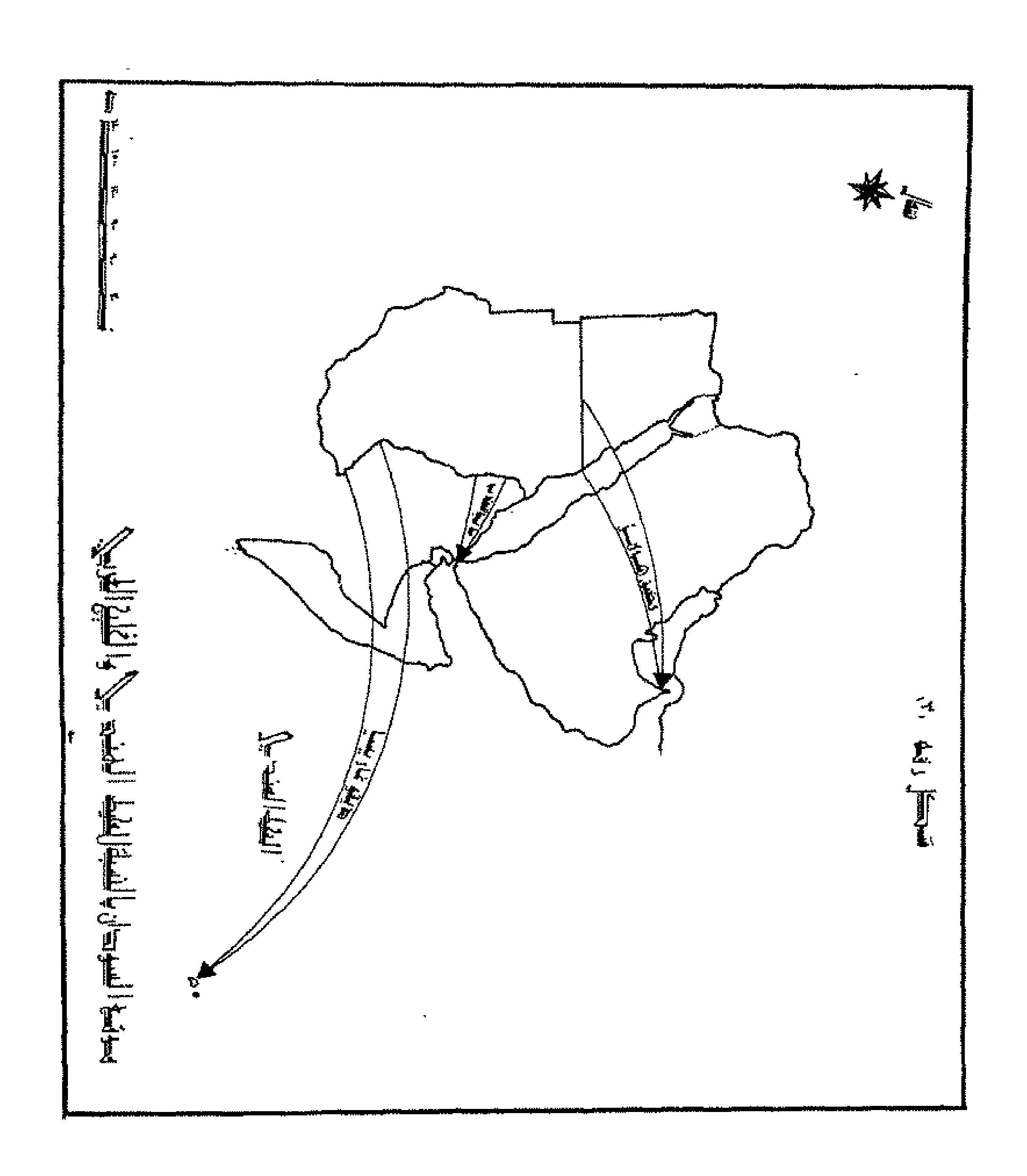
٤ ـ إن المساحة الواسعة للسودان، كما يقول المفكر العسكري السوداني الشيخ مصطفى علي، «قد أدت إلى نتائج عكسية في بعض الأحيان ومن ضمن تلك النتائج العكسية هو شعور الأمة بعدم وجود تهديد أو خطورة وخاصة للاحداث الجارية الآن في جنوب الوطن يحسبان المساحة والبعد الجغرافي الذي لا يوفر لحركات الانفصال أو لأي قوة غازية من التأثير على الشمال الذي يفصله عنها آلاف الأميال»[١٢].

جـ ـ التحديات المرتبطة بالجغرافية الطبيعية للسودان:

١ ـ التركيب الجيولوجي: على الرغم من امتداد صخور القاعدة المكونة من الصخور النارية والمتحولة كالجرانيت والنيس والشيست على أوسع مدى تحت كل التكوينات من الأرض السودانية، إلا أن التركيب الجيولوجي يتميز بالتعقيد الناتج عن الحركات الأرضية التي أدت إلى انكسار وانخفاض الأرض في أماكن وارتفاعها في أماكن أخرى، إضافة إلى النشاط البركاني الذي يظهر في مناطق متفرقة من أرض السودان[١٣]. لقد أثر ذلك التعقيد على صورة أشكال سطح الأرض في السودان وبالتالي على صورة توزيع مصادر الثروة المعدنية والنباتية، وبالتالي على صورة النشاط البشري وما اكتنفه من صعوبات لتطوير المجتمع السوداني. (انظر الشكل رقم ٦).

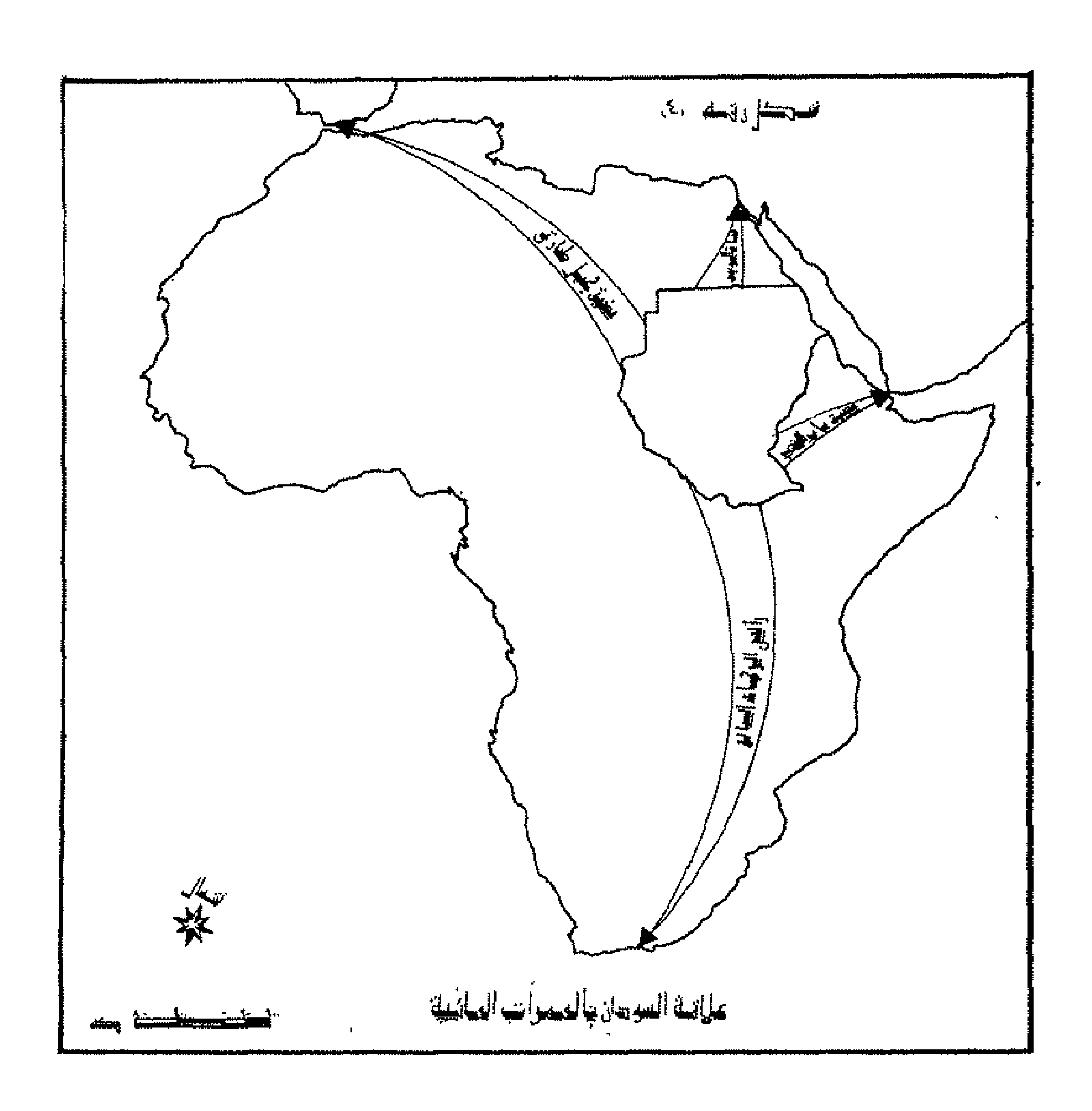
٢ ـ أشكال السطح: تتكون أرض السودان من مجموعة من الأحواض المحيطة بالنيل وروافده، تقل ارتفاعها عن ٥٠٠م وتشكل حوالي ٥٠٪ من المساحة العامة للبلاد، وتأخذ الأرض بالارتفاع بعد ذلك من كل الاتجاهات. وبالنظر لاختلاف عوامل التكوين واختلاف مناخها، فقد شكلت مناطق منفصلة عن بعضها من حيث الشكل التضاريسي وظروف البيئة والمناخ والنشاط البشري، مما شكل بالتالي تحدياً للدولة السودانية[١٤]. (انظر الشكل رقم ٧).

٣ ـ المناخ والنبات الطبيعي وموارد المياه: وتبرز التحديات التي ترتبط بالظروف المناخية والنباتية للسودان كما يلي[١٥]:

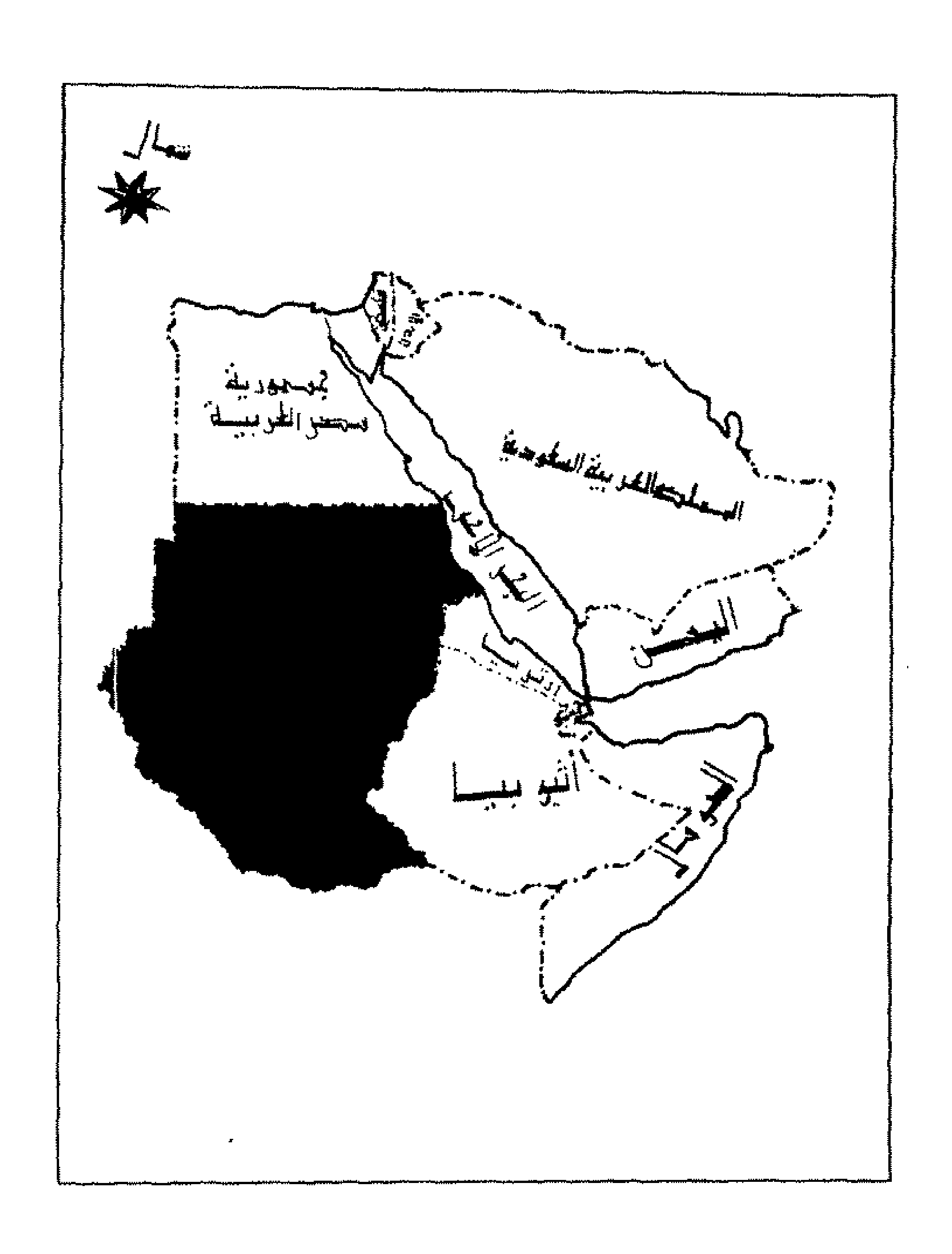


شكل رقم (٣)

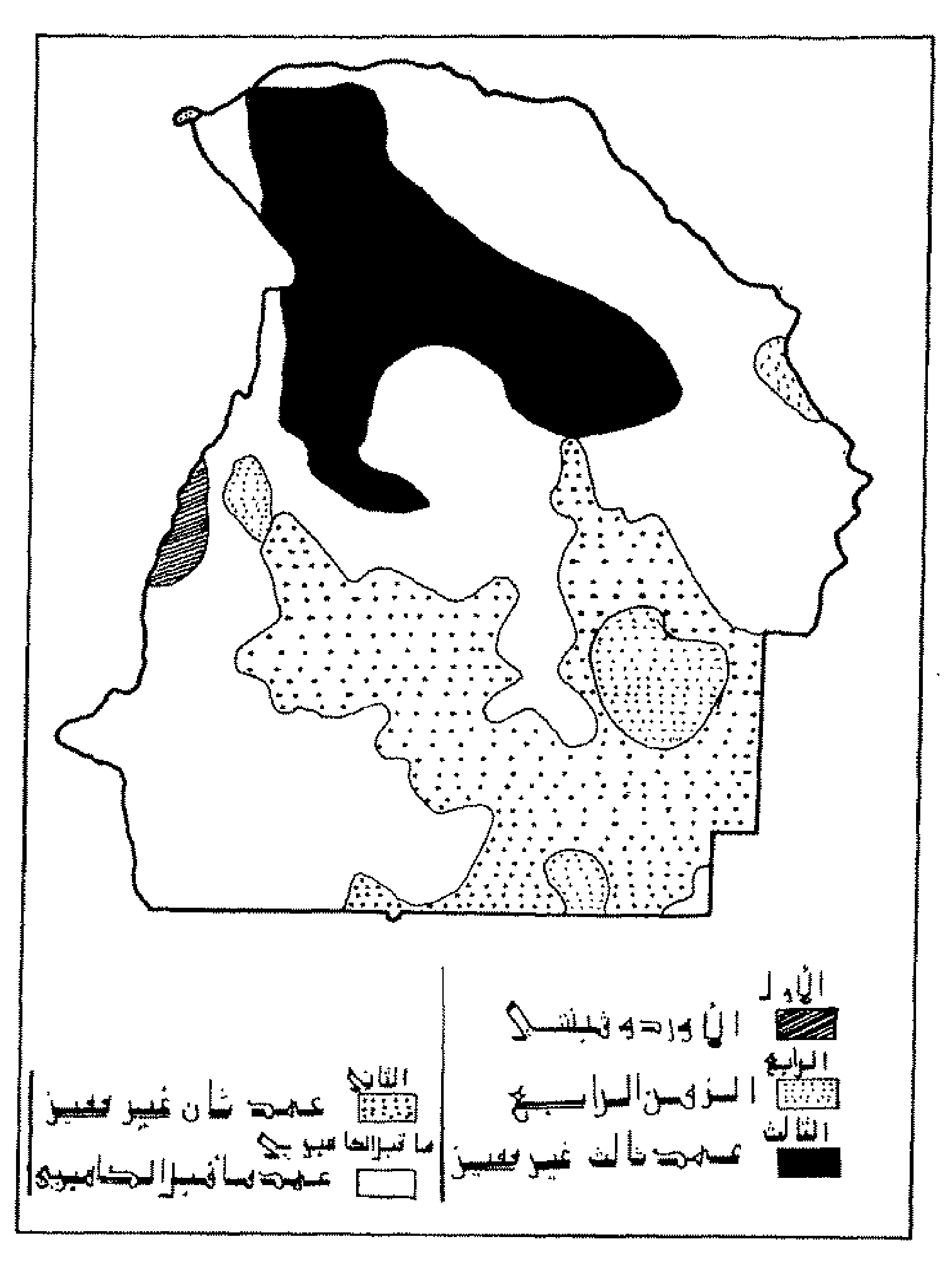
موقع السودان بالنسبة للمحيط الهندي والخليج العربي.



شكل رقم (٤)
علاقة السودان بالممرات المائية.



شكل رقم (٥)
موقع السودان من حوض البحر الأحمر.



شكل رقم (٦)

جيولوجيا السودان.

- إن الامتداد الطولي لأرض السودان أدى إلى تنوع في الظروف المناخية والنباتية وبالتالي تناقص واختلاف في ظروف البيئة الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

- إن سقوط المطر في السودان يتعرض للاختلاف والتباين في كمياته وأوقات حدوثه، مما يترك تأثيره السلبي على النشاط الزراعي والرعوي. (انظر الشكل رقم ٨).

شكل رقم (٨)

- يسيطر الجفاف وشبه الجفاف على معظم الأراضي السودانية وقد أدى ذلك بالتالي إلى قلة مصادر الحياة في أجزاء كبيرة من السودان وهو بالتالي محدد أساسي لاستيطان السكان وقيام النشاط البشري.

- تنتشر الغابات الاستوائية الكثيفة في مناطق جنوب السودان بسبب غزارة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وقد شكلت هذه المنطقة، قطعة شبه منعزلة عن بقية الأراض السودانية وقد أدت الظروف المناخية والنباتية في هذه المنطقة إلى تشجيع الحركة الانفصالية فيها لظروفها تلك وبعدها عن مناطق العمران في الوسط والشمال(١٦). (انظر الشكل رقم ٩ و١٠).

٤ ـ التربة: إن التحديات المرتبطة بنوع وتوزيع التربة في السودان تبرز من خلال ما يلي: (انظر الشكل رقم ١١).

- بسبب ان الجزء الأكبر من أراضي السودان مغطى بالتربة الصحراوية وتربة اللاتريت، واللتان تتميزان بفقرهما وقلة المواد العضوية فيهما، فإن هذا يعني أن معظم الأراضي السودانية غير صالحة للاستغلال الاقتصادي الزراعي(١٧).

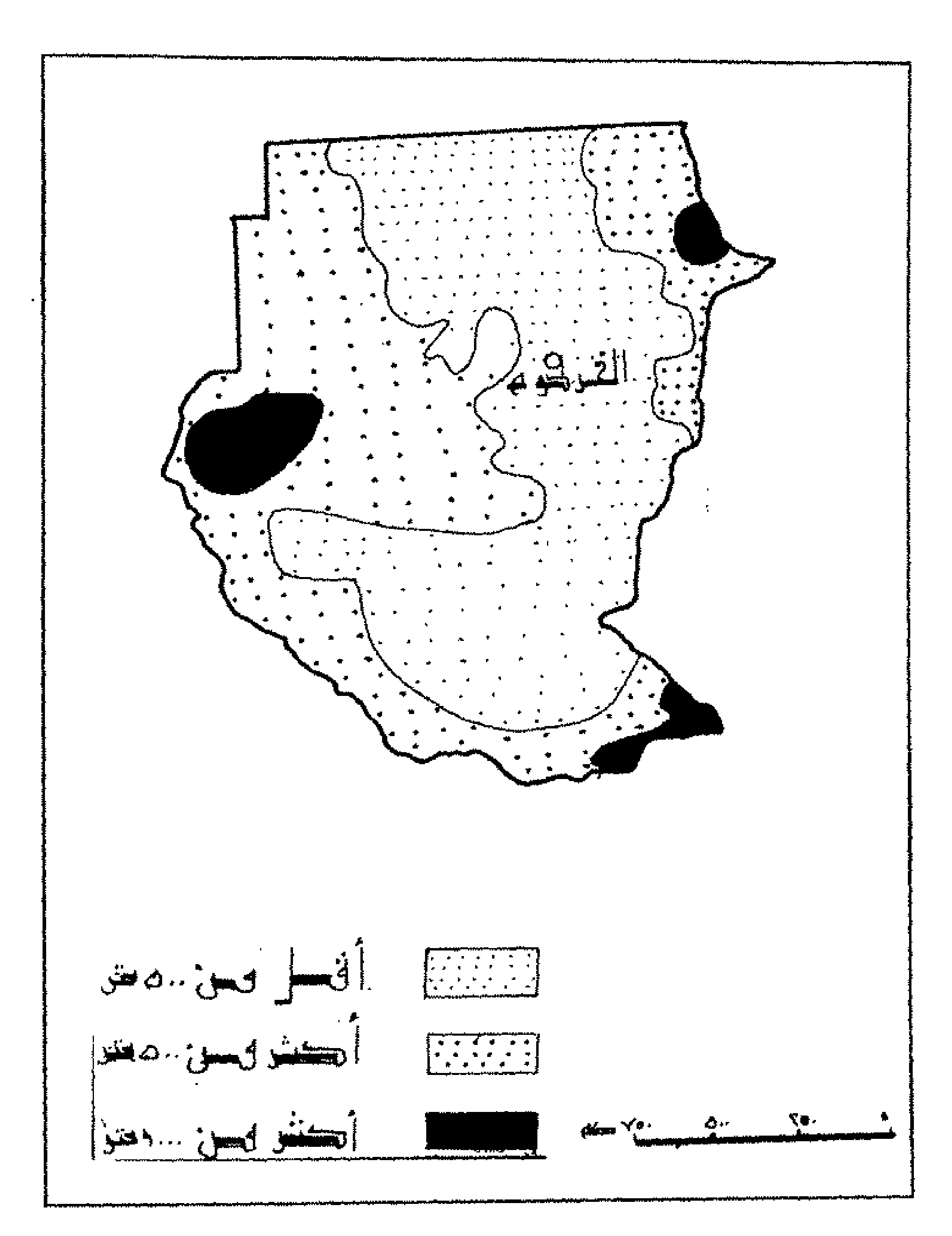
- إن الترب التي تتميز بخصوبتها، كالترب الفيضية وبعض الترب الهوائية، فإن مناطق انتشارها يتحدد في الأراضي المحيطة بنهر النيل وروافده وتربة القوز في غرب النيل

ووسط كردفان وشرق دارفور، فإنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من مساحة البلاد الكلية، وإن استثمارها يتطلب إمكانات بشرية ومادية كبيرة[١٨].

د ـ التحديات المرتبطة بالجغرافية البشرية للسودان: إن أبرز التحديات الجيوبولتيكية المتعلقة بالظروف البشرية للدولة السودانية يمكن الإشارة إليها كما يلي:

١ ـ تعتبر الوحدة الجنسية أو العنصرية Race لأية دولة عنصر توحد وقوة لها، وهذا ما يفتقده السودان، حيث يرجع سكان السودان في أصولهم السلالية إلى المجموعة القوقازية والتي تنتشر في الأغلب في المناطق الشمالية من السودان والمجموعة الزنجية التي تنتشر في المناطق الجنوبية، ويعود ذلك في الواقع إلى الموقع الجغرافي للسودان كونه جسراً يربط المناطق التي تسكنها المجموعات القوقازية في الشمال والشرق والمناطق التي تسكنها المجموعات الزنجية في الجنوب[١٩]. ولا بد من الإشارة إلى «حرص الجماعات والمجموعات المتباينة التي استقطبتها الأرض السودانية على مقومات ذاتها وعلى تراثها الأصولي في معظم المساحات التي تعيش فيها» وقد ساعد على ذلك صفات بعض المساحات وخصائص الأرض التي تلتئم حول النيل وروافده التي أعطت تلك الجماعات قسطاً كبيراً من الاعتصام والانطواء وعدم الانصهار[٢٠].

كما ولا بد من الإشارة إلى دور الاستعمار البريطاني خلال فترة الحكم الثنائي للسودان، في تكريس الانفصال والانعزال بين الشمال والجنوب وتشجيع الحركات والثقافة الانفصالية، إضافة إلى دور الجماعات التبشيرية[٢١] والدول المجاورة في تشجيع ودعم ذلك لزعزعة الوحدة والأمن الوطني للسودان[٢٢] إضافة إلى عدم قدرة الحكومات السودانية على تجاوز معوقات وصعوبات تحقيق التلاحم بين الشمال والجنوب باعتماد تنمية اقليمية شاملة ومتوازنة، والأخذ بنظر الاعتبار التباين الاقتصادي والاجتماعي والظروف التي مرت بالجنوب السوداني والذي جعله متخلفاً إلى درجة كبيرة[٢٣].



شكل رقم (٧)
تضاريس السودان

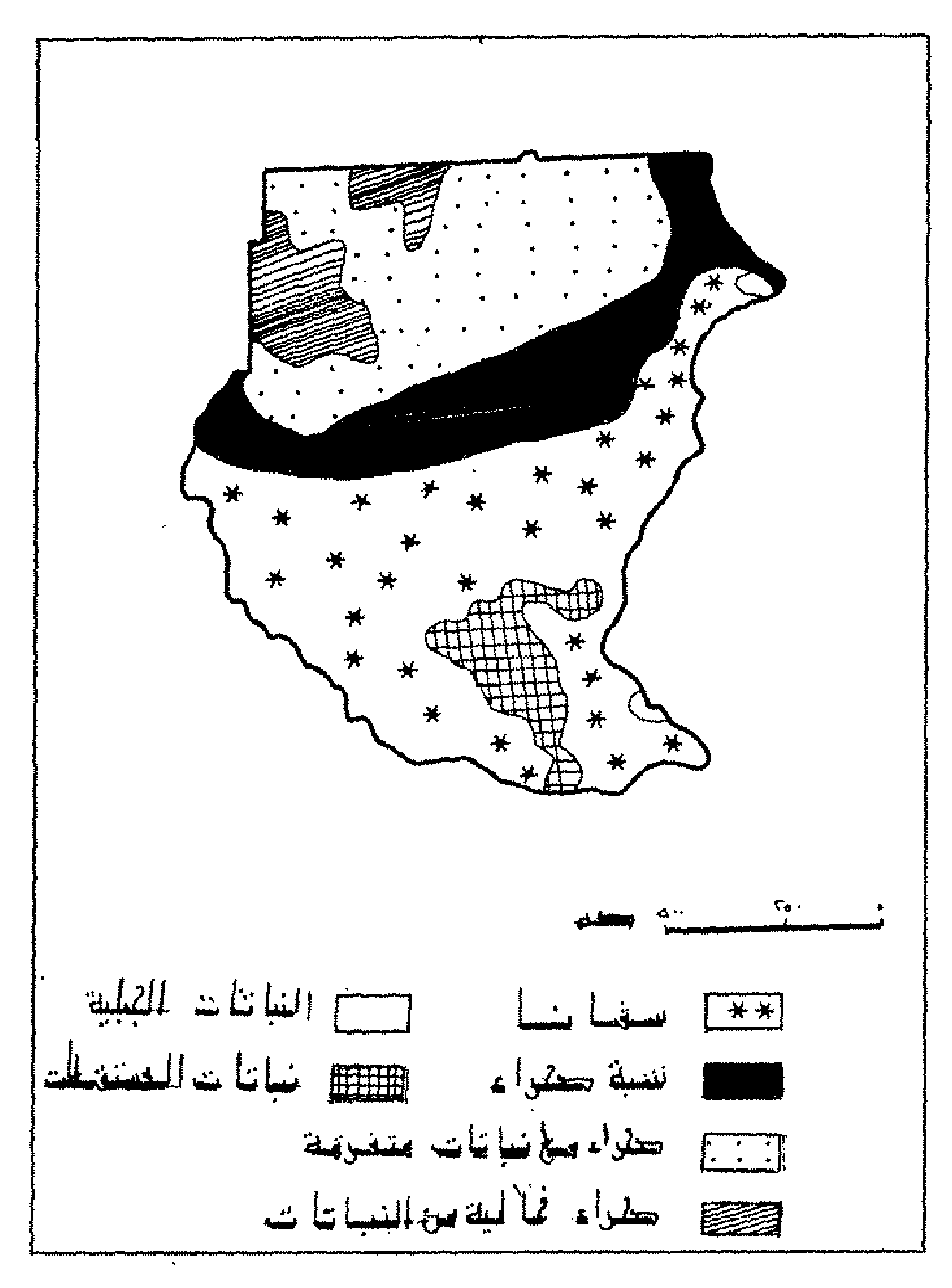


شكل رقم (٨)
الحد التقريبي للصحراء

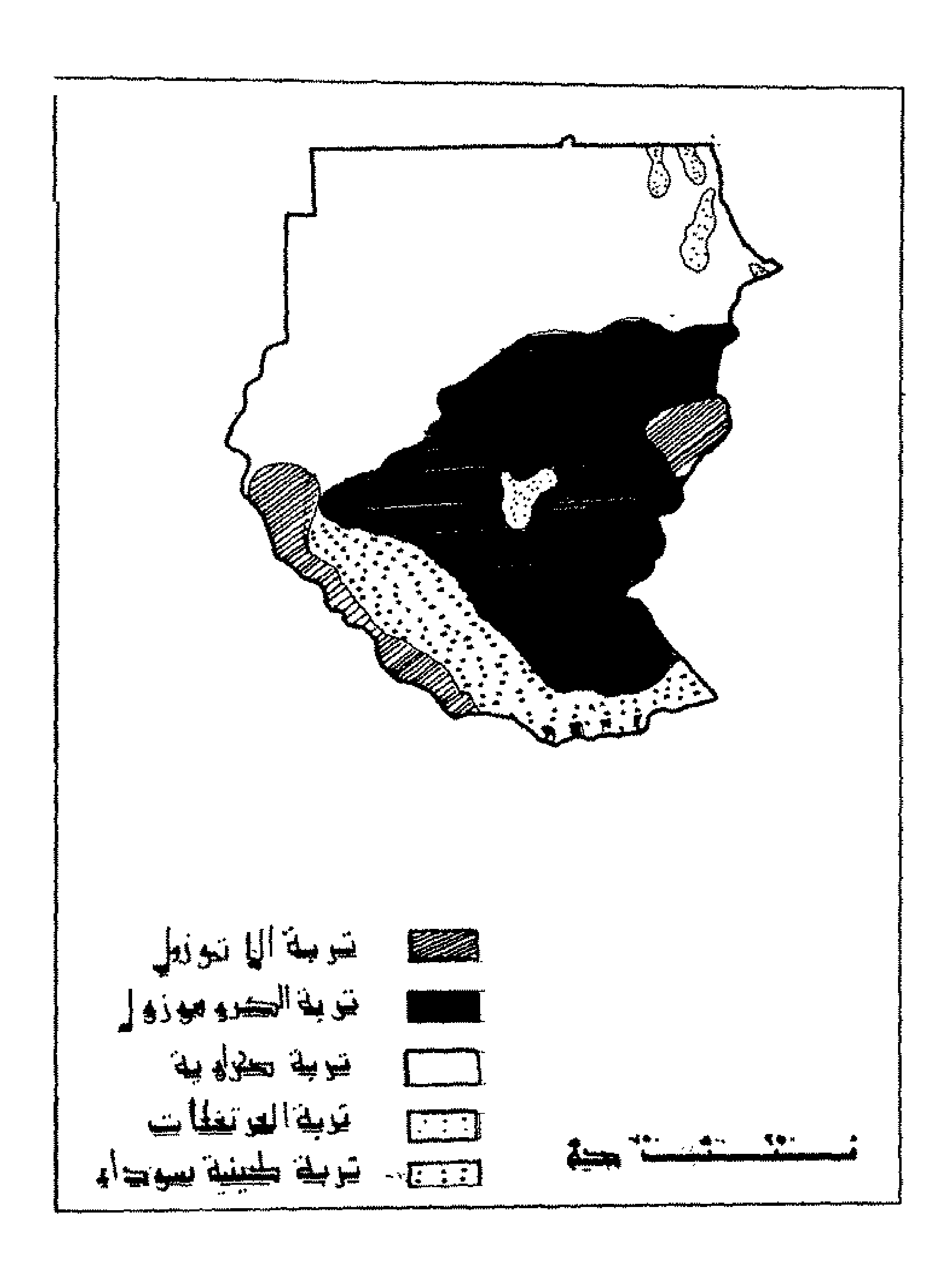


شكل رقم (٩)

الأقاليم المناخية.



شكل رقم (١٠)
النباتات الطبيعية.



شكل رقم (١١)
التربة.

٢ ـ في ظل التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه السودان فإن الأعداد السكانية الكبيرة لهذا البلد[٢٣] مليون نسمة لعام (١٩٨٦) تعتبر عبئاً كبيراً وتحدياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذا أخذنا بنظر الاعتبار أيضاً المعدل العالي للمواليد الخام الذي يصل إلى ٤٥,٩ بالألف والمعدل العالي للزيادة الطبيعية الذي يصل إلى ٢٨,٥ بالألف[٢٤].

٣ ـ كما أن المعدل العالي للوفيات والذي يتراوح بين ١٥ ـ ٢٠ بالألف وكذلك المعدل العالي لوفيات الأطفال الرضع والذي يتراوح بين ١٠٠ ـ ١٣٠ لكل ألف مولود، يعتبر تحدياً كبيراً للأمن السكاني للسودان[٢٥].

٤ ـ وإذا ما أخذنا الأرقام التي توضح أمد الحياة للسكان، فسنجد أنه ٤٧ سنة للذكور و٤٩ سنة للاناث، وتظهر لنا هذه الأرقام انخفاض عدد السنوات التي يحتمل أن يعيشها الفرد السوداني، وهي بالتالي مؤشر لتحديات كبيرة يواجهها السودان في الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي[٢٦].

٥ ـ أما فيما يتعلق بالتركيب العمري للسكان فنجد أن صغار السن (أقل من ١٥ سنة) يشكلون حوالي ٤٧٪ من جملة سكان السودان، وهذا يفرض على بقية السكان إعالة ما يقرب من نصفهم، إضافة إلى ما يفرض على الدولة من أعباء وتكاليف.

٦ ـ أما التحديات المرتبطة بتوزيع السكان فيظهر من تركز السكان في مناطق محدودة حول نهر النيل وروافده ومناطقه الفيضية، وكذلك مناطق سقوط الأمطار في السفانا، إلا أن الجزء الأكبر من مساحة السودان الكبيرة طاردة للسكان بسبب قلة أو ندرة الأمطار في المناطق الصحراوية الواسعة، وغزارة الأمطار وانتشار المستنقعات والغابات والأمراض في المناطق الجنوبية ووعورة الأرض في المناطق الجبلية والهضبية. (انظر الشكل رقم ١٢).

٧ ـ أما قوة العمل التي تقرب من ٣٥٪ من السكان، فإن ما يرتبط بها من

التحديات يتمثل في أنها تضم نسبة كبيرة من فئات السن أقل من ١٥ سنة تصل إلى ٣٠٪ من قوة العمل الكلية[٢٧]، وإن معظم التركيب المهني لتلك القوة يشكله العمل الرعوي والزراعي بالأساس والذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد السوداني.

إن حجم قوة العمل في السودان أقل من الحجم الأمثل القادر على الوفاء باحتياجات الموارد المتاحة وصولاً بها إلى الانتفاع الأفضل، إضافة إلى أن نوعيتها أقل من حيث القدرة على استيعاب أسباب التقدم والارتقاء بالجهد المبذول إلى الحد الذي يحقق الانتفاع المطلوب[٢٨].

٨ ـ أما التركيب الحضري والريفي للسكان فيعكس صورة متخلفة وضعفاً للأمن السكاني حيث لا يشكل سكان الحضر سوى ٢٠٪ من جملة السكان، تمثلهم بعض المراكز الحضرية القليلة العدد. وهذا يعني أن ٨٠٪ من السكان يعيشون في قرى مبعثرة في شبه عزلة تفرض تعدداً في اللغات والعادات والأنشطة الاقتصادية[٢٩]. (انظر الشكل رقم ١٣).

٩ ـ كما أن التعدد الديني واللغوي يمثل تحدياً للأمن الوطني، حيث نجد أن الإسلام يشكل ما نسبته ٦٥٪[٣٠]، بينما تشكل المسيحية ٨٪، مع مجموعات وثنية تنتشر بشكل رئيسي في الأقسام الجنوبية من السودان[٣١]. كذلك يقال عن التنوع اللغوي، حيث بالإضافة إلى اللغة العربية واللغة الانجليزية، فإننا نجد لغات متعددة، ويكفي أن نشير إلى أن اللغات الرئيسية في جنوب السودان فقط تبلغ ١٢ لغة، عدا العديد من اللغات المجهولة. وإذا كان عدد اللغات بهذا التنوع، فإن عدد اللهجات، بسبب الانعزال والتباعد، أكثر تنوعاً[٣٢]. (انظر الشكل رقم ١٤).

هـ ـ التحديات المرتبطة بالجغرافية الاقتصادية:

١ ـ يقول الجغرافي دبيليه Deblih أن للسودان إمكانيات اقتصادية هائلة، أرض واسعة، مياه وفيرة، ثروة بشرية، نبات طبيعي زاهر، ثروة من الصمغ العربي والغابات والحشائش، ثروة زراعية من القطن إلى السمسم إلى الفول السوداني وغيرها، ثروة معدنية من الذهب والنحاس

والحديد ومستقبل بترولي. هذا البلد يمكن أن يكفي نفسه ذاتياً وأن يكون سلة خبز للوطن العربي وأن يكون قوة زراعية Agro- Power مهمة[٣٣].

إن التخلف، بعوامله الذاتية والموضوعية، يشكل التحدي المركزي لتحقيق أمن وطني سوداني قوي ومتين. إن هذا التحدي لإطلاق كل إمكانات الوطن السوداني تقع مسؤوليته على أبناء السودان بالدرجة الأولى، وبإمكانهم معالجة الظروف الموضوعية الخارجية إذا ما تحققت قوة ذاتية فعالة.

٢ ـ على الرغم من قلة المسوحات الجيولوجية للأراضي السودانية، فإن ما يتوفر فيها وما يشير إليه التركيب الجيولوجي والتاريخ الاقتصادي للمنطقة، يؤكد وجود ثروة معدنية كبيرة. إلا أن استثمار هذه الثروة محدود جداً ولا تعمل به إلا فئة ضئيلة يوجه عملها نحو التحجير وقطع الأحجار كالرخام والجرانيت مع نشاط تعديني بدائي لاستخلاص خامات الحديد[٣٤].

٣ ـ أما الإنتاج الزراعي، فعلى الرغم من أهمية محاصيل القطن والفول والسمسم وقيام بعض المشاريع الزراعية المهمة كمشروع الجزيرة وغيره[٣٥] إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تجابه الإنتاج الزراعي منها أن أقصى انتفاع بالأرض في الزراعة في إطار التقدم والزراعة الكثيفة لا يتجاوز في جملته حوالي ٥٪ من مساحة الأرض القابلة للزراعة[٣٦]. (انظر الشكل رقم ١٥ و١٦).

وهذا يشير إلى أن الفرد السوداني لا يضع الزراعة والانتفاع بزراعة المحاصيل في صميم اهتمامه ونشاطه بقدر ما يهتم باقتناء الحيوانات واستغلال الأرض بنشاطات أخرى، كما أن حجم السكان يبدو أقل من الحجم الأمثل الذي يمكن أن تستوعبه الأرض السودانية، إذا ما استبعدنا المناطق الصحراوية والجبلية والمستنقعات، إضافة إلى أن وضع السودان الاقتصادي والظروف المحيطة به في إطار العلاقات الدولية العربية والافريقية لا تكفل له التمويل اللازم للانتفاع المطلوب

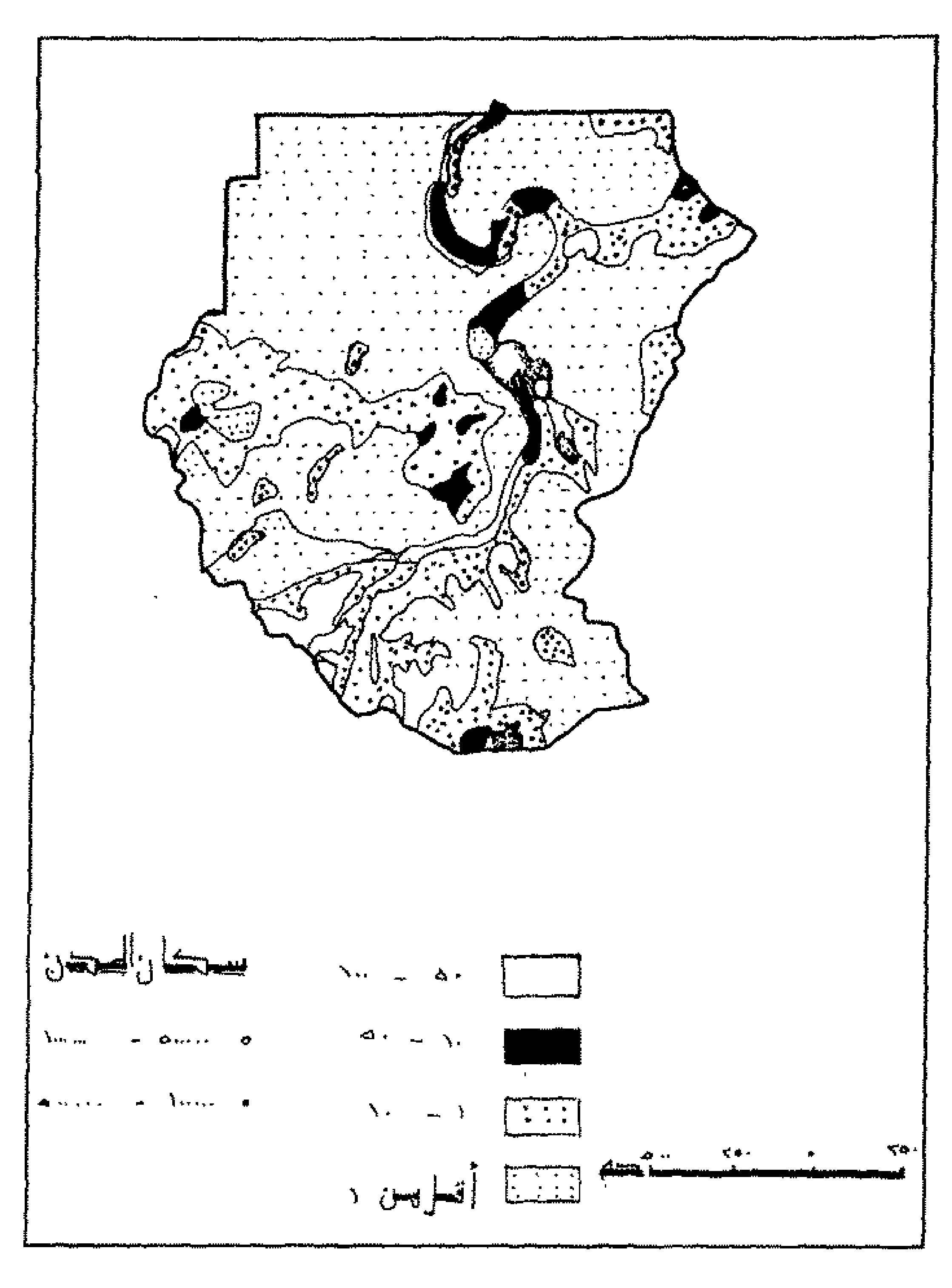
من الأرض في المجال الزراعي، كما لا بد من الإشارة إلى النقص والتذبذب في كميات الأمطار وعدم ملاءته بعض الترب من حيث التركيب الميكانيكي والكيماوي[٣٧].

٤ - تشير أرقام الأمم المتحدة (١٩٨٥) إلى الثروة الحيوانية الهائلة التي يتمتع بها السودان (الإبل ٢,٧ مليون رأس، الأغنام ١٩ مليون رأس، الماعز ١٣,٥ مليون رأس)[٣٨]، وبالرغم من ذلك فإن مدى مساهمتها في الدخل القومي محدود جداً (أقل من ١٠)[٣٩]، لأسباب تعود إلى مجموعة من التحديات التي تتمثل بما يلي:

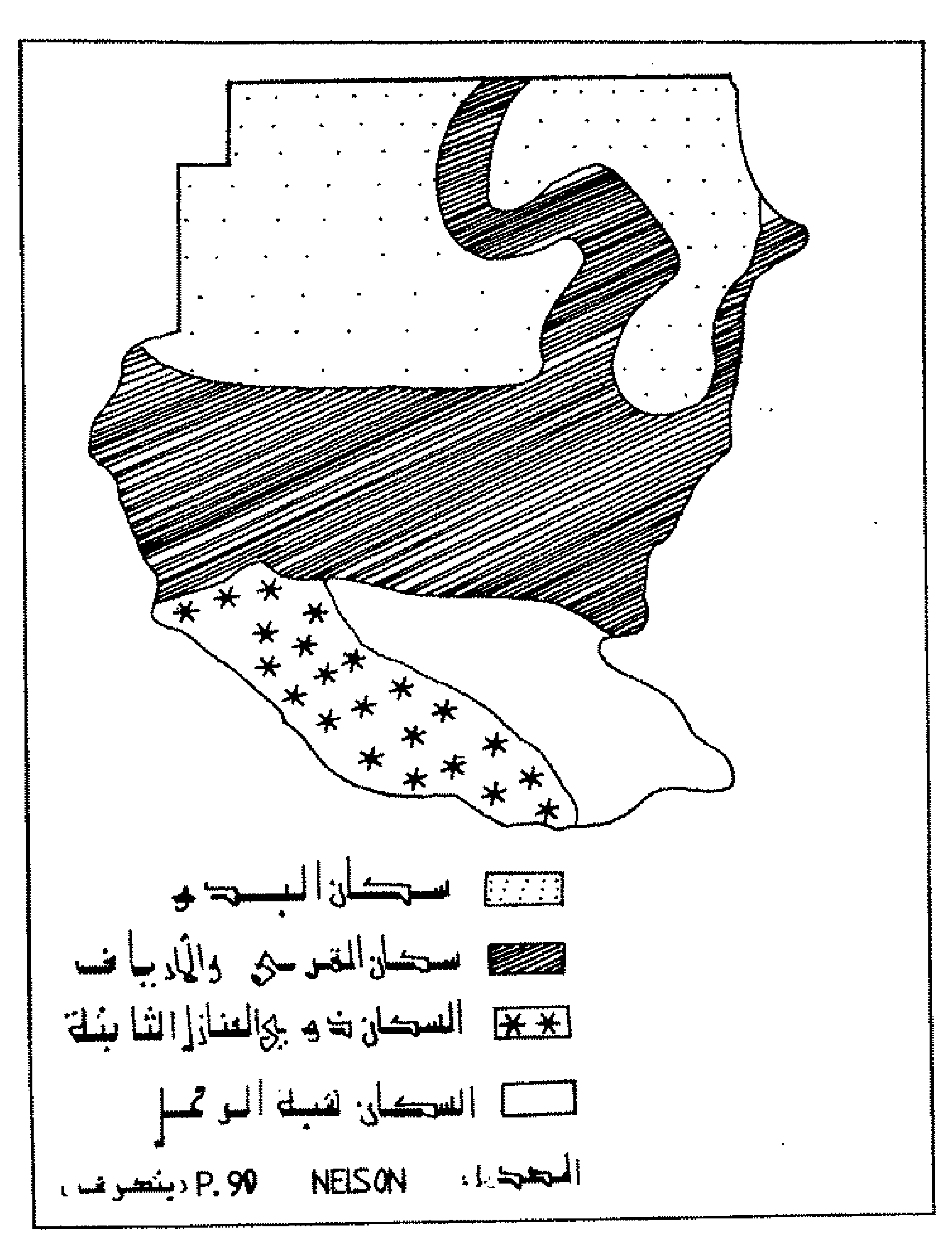
عدم تحسين أساليب الاستغلال ورفع الكفاية الإنتاجية، حيث تعتمد أساليب بدائية متخلفة وقديمة تؤثر على الإنتاج الحيواني كماً ونوعاً، وإن حوالي ٥٠٪ من الأبقار السودانية لا يمكن ادخالها في حساب الثروة الحيوانية التي تسهم بإنتاج يشترك في التجارة الخارجية للسودان لأن دورها يقتصر على تلبية الحاجات المحلية الذاتية للسكان، عدم القدرة على تصنيع منتجات حيوانية وتصديرها إلى الأسواق الدولية (تعليب لحوم، منتجات ألبان. . . الخ)، الرعي التقليدي وعدم التحول إلى الرعي التجاري وجني ثمار التخصص في الإنتاج الحيواني، الأمراض الوبائية التي تصيب الثروة الحيوانية، والجفاف واتساع ظاهرة التصحر[٤٠].

٥ - وعلى الرغم من توفر جميع المواد الخام التي يحتاج إليها الإنتاج الصناعي، فإن الصناعة لا تسهم إلا بنسبة ضئيلة من الدخل القومي بسبب التحديات التي تواجهها والتي تتمثل بنقص التمويل والخبرة الفنية والتسويق، إضافة إلى تركز الإنتاج الصناعي على السلع المرتبطة بمواد الخام الزراعية والنباتية وهي صناعات خفيفة صغيرة الحجم سريعة التلف. كما أن تركزها في العاصمة المثلثة (٩٠٪) تشكل تحدياً آخر لنمو الصناعة وازدهارها[٤١].

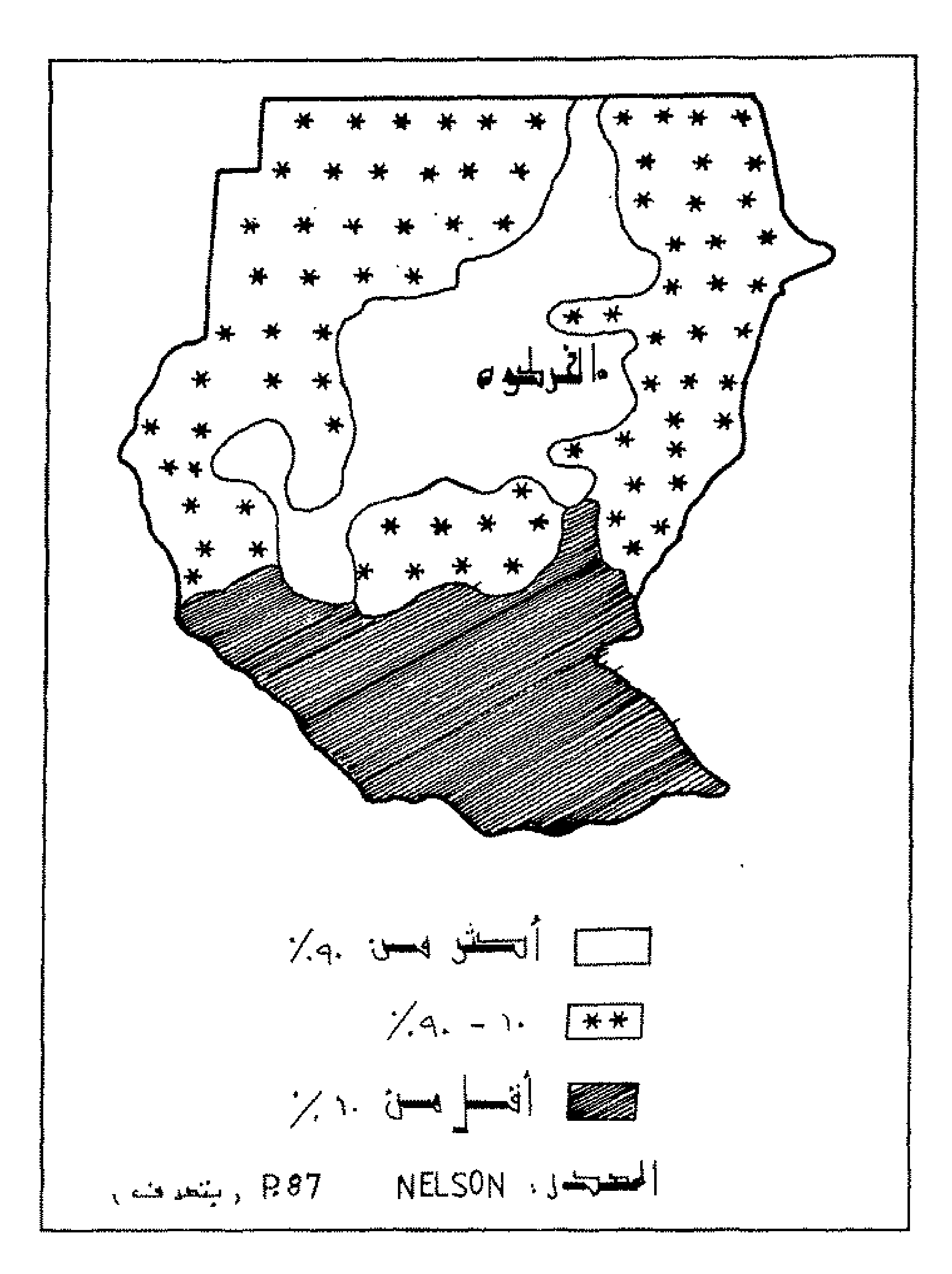
و - التحديات المرتبطة بالبيئة السياسية الدولية: ويمكن الإشارة إلى تلك التحديات بما يلي:



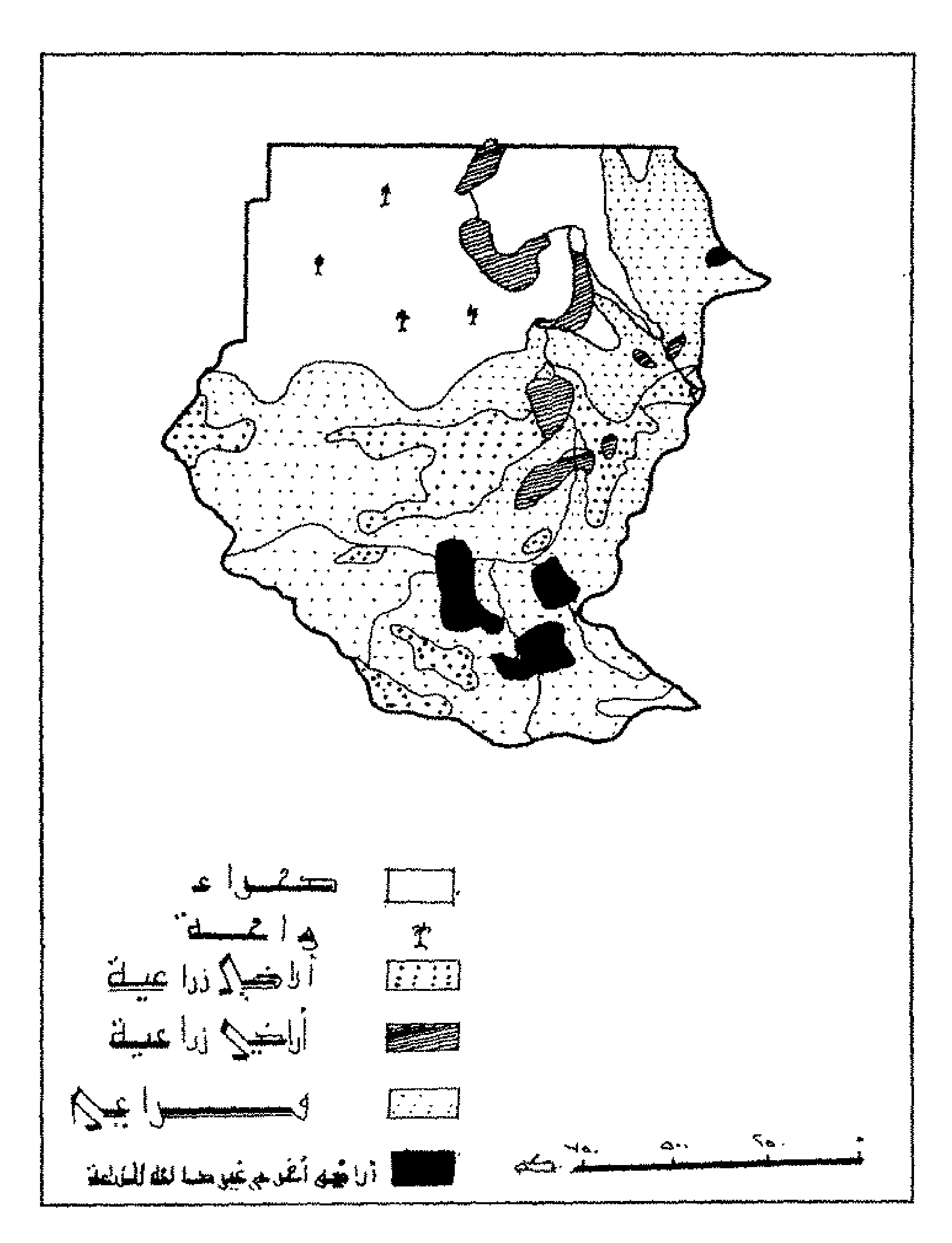
شكل رقم (١٢)
الكثافة السكانية.



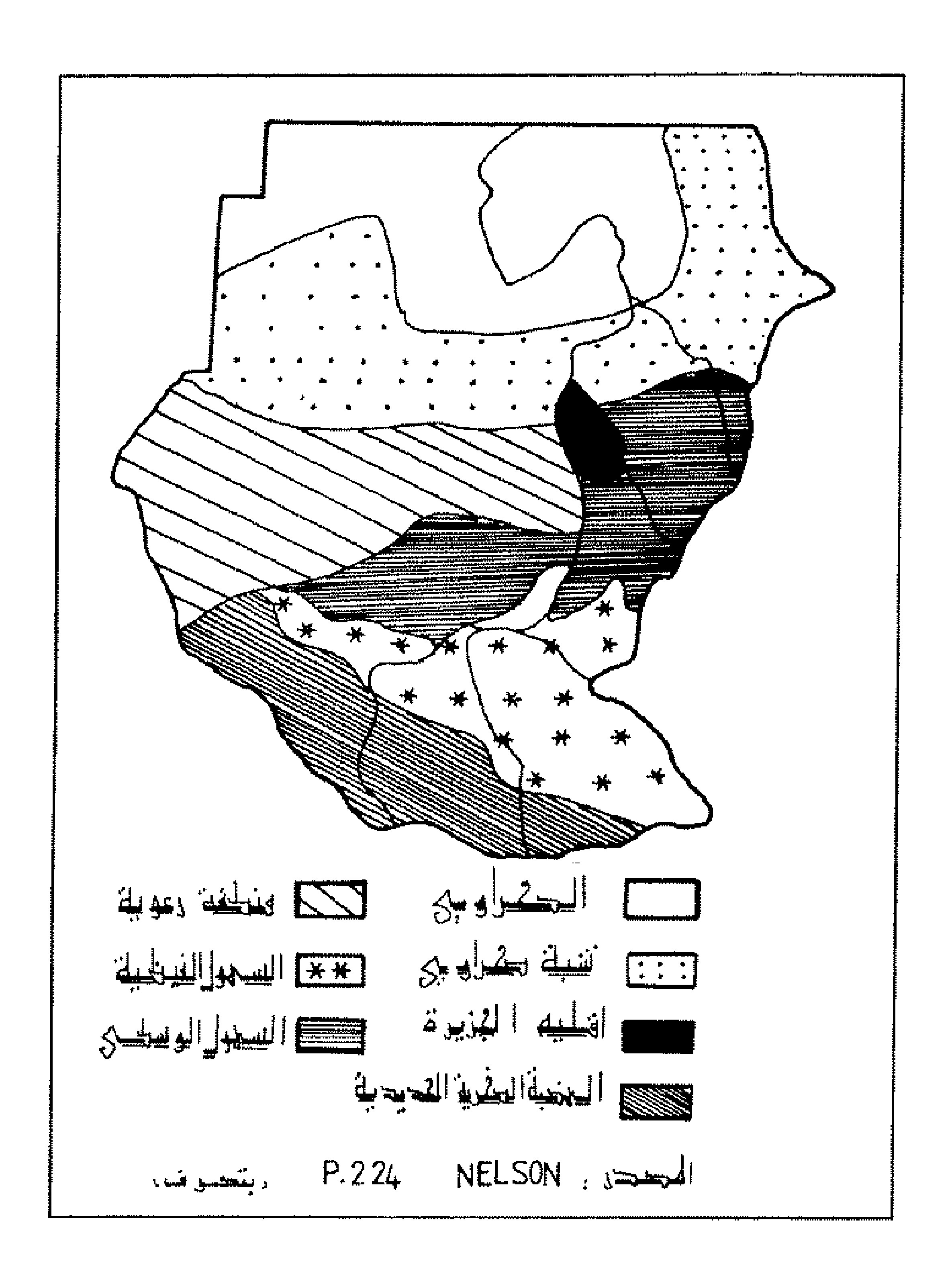
شكل رقم (١٣)
الأنماط السائدة للتنظيم الاجتماعي في السودان.



شكل رقم (١٤)
النسبة المئوية للمتعلين بالعربية في البيت في السودان.



شكل رقم (١٥)
استغلال الأرض.



شكل رقم (١٦)
الأقاليم الاقتصادية في السودان.

١ ـ عدم الاستقرار السياسي الذي شهده السودان منذ استقلاله وحتى الآن.

٢ ـ الاحتراب الدموي بين الحركات السياسية في السودان.

٣ ـ ارتباط بعض الحركات السياسية العاملة في السودان بدول أجنبية مجاورة وبعيدة، عملت على تغيير الوجه السوداني، ووضعه في أتون الحرب العنصرية والدينية وخلق حالة عدم الاستقرار السياسي الدائم.

٤ ـ اهمال الجنوب في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من قبل النظم السياسية التي حكمت السودان، مما زاد في نزعة الانفصال والانعزال لدى سكان الجنوب.

٥ ـ وجود اللاجئين من مختلف الدول المجاورة، حيث يتواجد ٦٠٠ ألف أوغندي، ١٠٠ ألف تشادي، ١٠ آلاف زائيري، ٨٠٠ ألف ارتيري وتجري من ارتيريا وأثيوبيا وغيرهم[٤٢]. ويشكل هؤلاء تحدياً كبيراً للأمن الوطني السوداني في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى آثاره على العلاقات الدولية للسودان.

ثانياً: التحديات الجيوبولتيكية الخارجية: إن أبرز التحديات الجيوبولتيكية الخارجية للأمن الوطني السوداني تأتي بسبب موقعه الجغرافي ومجاورته للعديد من الدول واشرافه على البحر الأحمر، وتلك التحديات هي:

١ ـ لقد فرض موقعه بين المناطق العربية في الشمال والشرق، والمناطق الزنجية في الجنوب والغرب، أن يكون السودان جسراً ومنطقة التقاء الأجناس ولغات وثقافات وأديان متعددة، إن هذا التنوع يفرض عليه تحديات سياسية خارجية متعددة بسبب صلة ذلك التنوع مع الأطراف الخارجية، المجاورة والبعيدة وقد استغل هذا التنوع لإثارة المشكلات للأمن الوطني السوداني. ففي الجنوب حيث الجماعات الزنجية، فقد عملت الدول المجاورة وبشكل خاص أثيوبيا على تشجيع النزعات الانفصالية وتشجيع الحرب الأهلية واستمرارها مما أدى ذلك من خراب اقتصادي واجتماعي بالإضافة إلى أن أثيوبيا هي مركز تواجد الحركات الانفصالية ومركز انطلاق العمليات العسكرية نحو الداخل

السوداني. (انظر الشكل رقم ١٧). إن موقع السودان يفرض علي عملاً سياسياً كبيراً في المجال العربي والمجال الافريقي وهذا يشكل تحدياً للدبلوماسية السودانية في كيفية العمل ضمن هذين المجالين بشكل متوازن.

٢ ـ إن الحدود السياسية للدولة السودانية غير متناسقة مع الواقع البشري، حيث تبعد الحدود بعضاً من قبيلة أو جماعة وراء الحد السياسي أو تدخله في إطار السودان[٤٣] فنجد بنو عامر منقسمون بين ارتيريا والسودان، والبجاة في شمال شرقي السودان وجنوب شرقي مصر، والنوبيون على ضفاف النيل في مصر والسودان، والفيلاتا والفور والزاغاوا مع تشاد وافريقيا الوسطى، وقبائل الزاندا مع زائير، وقبائل الكاكو مع أوغندا، وقبائل توبوزا مع كينيا[٤٤].

٣ ـ أصبحت أرض السودان، بسبب الموقع ونهر النيل والأرض الخصبة، منطقة لجوء للسكان من الدول المجاورة، فهناك سيل من عناصر افريقية غربية قادمة من تشاد والنيجر ونيجيريا، تتجه نحو الأراضي المقدسة في الحجاز، ولكنها غالباً ما تستوطن السودان وبشكل خاص في مناطق تنتشر بين دارفور غرباً وكسلا شرقاً. إن هذه الحركة ستظل مستمرة وتشكل باستمرار تحدياً للأمن السكاني والاقتصادي. كما قد توجه إلى السودان أكثر من ٨٠٠ ألف ارتيري وتجيري وأرموس من أثيوبيا، و٦٠٠ ألف أوغندي و١٠٠ ألف تشادي و١٠ آلاف زائيري، وهذا يشكل بالضرورة ضغطاً على الدولة السودانية في المجالين الاقتصادي والسياسي وما يتطلبه من أعباء على الاقتصاد والشعب السوداني[٤٥].

٤ ـ إن اطلالة السودان بساحل طوله ٣٠٩ ميل على البحر الأحمر، يشكل تحدياً آخر للأمن الوطني السوداني، حيث يفرض على هذا الوجود مواجهة الأهداف الاستراتيجية للقوى العظمى والقوى الدولية والمحلية في البحر الأحمر، بسبب الأهمية الجيوبولتيكية له، كونه ذا موقع جغرافي حيوي في منطقة حيوية في العالم، ارتباطه بالمحيط الهندي والبحر المتوسط، وطريق نقل رئيسي للبترول من الخليج العربي إلى

البحر المتوسط وأوروبا، ووجود موارد الثروة المعدنية والحيوانية في قيعانه ومياهه.

ولا بد من الإشارة بشكل خاص إلى التهديدات الصهيونية والأثيوبية للأمن العربي وأمن السودان وبشكل خاص، حيث يسعى الكيان الصهيوني وأثيوبيا ويتعاونان من أجل السيطرة على البحر الأحمر[٤٦].

ويشكل نهر النيل، التي تشترك في حوضه السودان، مصر، أثيوبيا، كينيا، زائير، أوغندا، تنزانيا، رواندا وبورندي تحدياً قوياً للأمن الوطني السوداني في ضوء أزمة المياه التي تشهدها المنطقة بسبب موجة الجفاف التي تجتاح المنطقة وزيادة الطلب على الموارد المائية في دول الحوض[٤٧].

إن جميع دول حوض النيل لها خطط ومشاريع مستقبلية لاستثمار حصتها من مياه النيل، ففي مصر وضعت «الخطة المتكاملة لتنمية واستخدامات الموارد المائية» وقد أشارت الخطة إلى حاجة مصر إلى ٦٣ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ لتلبية احتياجاتها من أجل الاستخدام الصناعي والأهلي ومن أجل استصلاح ما يقدر بـ٧٣٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية الجديدة[٤٨]. وفي السودان أشارت الخطة التوجيهية لمياه النيل إلى أن الاحتياجات المائية تقدر بحوالي ٢٤ مليار متر مكعب[٤٩]، وهناك مشروع مشترك بين تنزانيا ورواند وبورندي على نهر كاجيرا ولتنزانيا خطة لإنشاء مشاريع ري على ساحل بحيرة فكتوريا، وهناك مشروعات في منطقة توغا الزراعية في أوغندا، كما وضعت كينيا خططاً جديدة لمشاريع الري، أما في أثيوبيا فإن خطة التنمية تهدف للوصول بمعدل التنمية الزراعية إلى ٨٪ في ضوء التوسع في مساحة الأراضي التي تعتمد على الري[٥٠]. وعلى الرغم من أن مياه النيل ظلت لفترة طويلة موضوعاً لمفاوضات وتبادل بروتوكولات وخطابات وعلى الرغم من وجود بعض الاتفاقيات الثنائية بين بعض دول الحوض قسم منها يتعلق بالحدود وأشارت ضمناً إلى مياه النيل، والبعض الآخر يتعلق بمياه النيل نفسه، كما هو الحال بين مصر والسودان، إلا أن عدم الاستقرار السياسي وتبدل الأنظمة

السياسية وأزمة المياه التي تمر بها دول الحوض والصراعات الدولية في المنطقة، قد أدى إلى بروز مشكلة استثمار مياه النهر بين دول الحوض، وتطرح كل دولة مشاريعها وتصوراتها بهذا الشأن. ولما كان السودان يحتل موقعاً مركزياً من حوض النهر، ويجاوز معظم دوله، فإن التحديات التي يواجهها مستقبلاً خطيرة جداً، تتطلب منه أن يلعب دوراً رئيسياً في نقاط جوهرية هي:

- ضمان الحقوق السودانية في مياه النهر.
- دعم حقوق مصر في مياه النهر من منطلق دعم الأمن القومي العربي باعتبار أن السودان الظهير الجيوبولتيكي الرئيسي لمصر.
- العمل، من موقعه ودوره الافريقي والعربي، على جمع دول الحوض لوضع اتفاقية مشتركة لاستثمار مياه النهر بما يضمن حقوق جميع الأطراف. (انظر الشكل رقم ١٨).

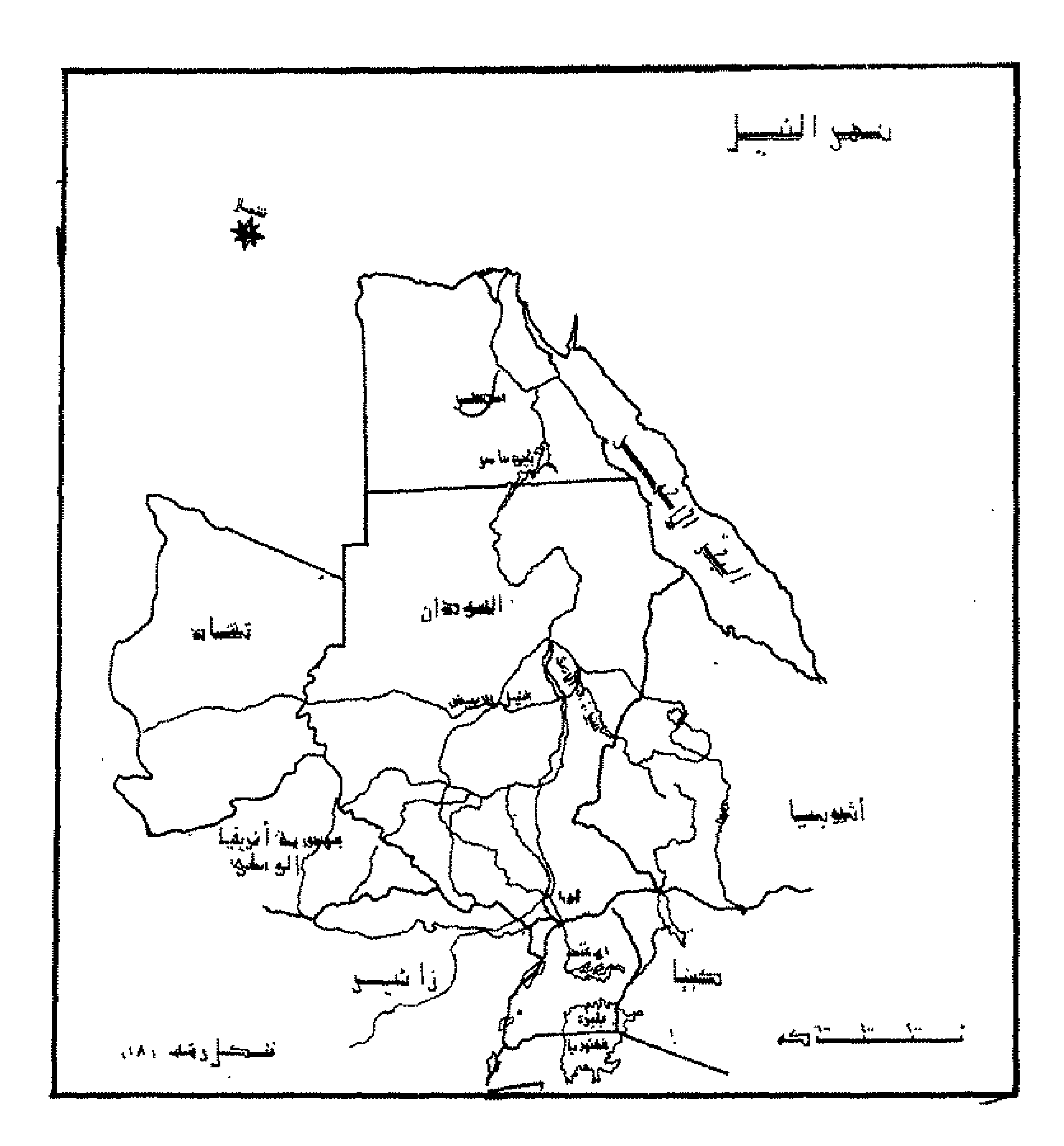
٦ ـ وفي ضوء موقع الجوار للسودان، فإن مصادر التحدي لأمنه الوطني من دول الجوار تظهر فيما يلي:

أ ـ أثيوبيا: بالإضافة إلى تدخلها في مشكلة الجنوب ودعمها للحركات الانفصالية والانعزالية، وتأثيرها على ما يرد من مياه النيل إلى السودان، ولجوء الآلاف من مواطنيها إلى الأرض السودانية، فإن لها أطماعاً في أراضي السودان، فهي تسعى إلى السيطرة على بعض السهول الزراعية الخصبة في مناطق الغشقة الكبرى والغشقة الصغرى وخاصة حول نهر ستيت وباسلام من جهة ونهري أربعات والقاش من جهة أخرى[٥١]. (انظر الشكل رقم ١٩).

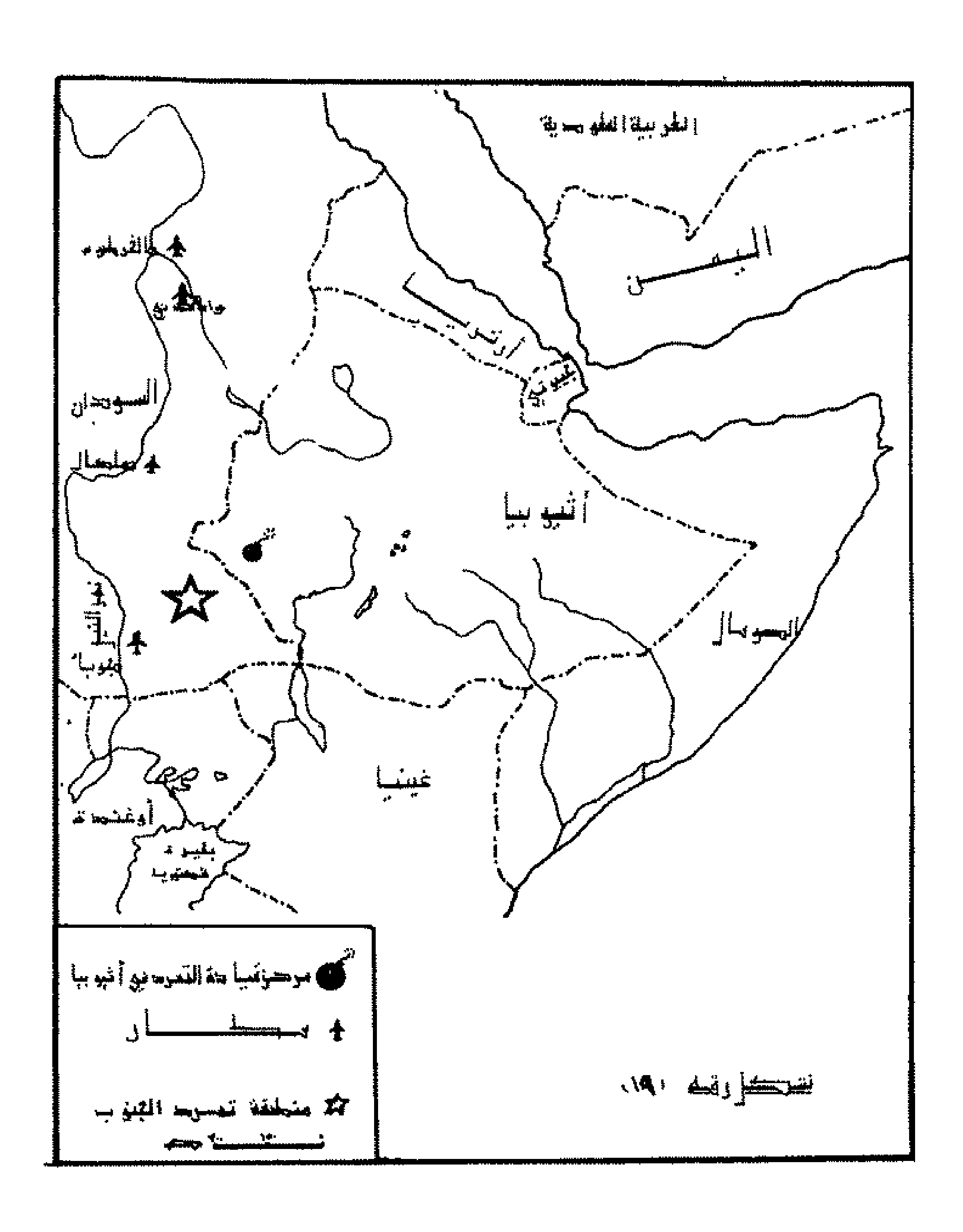
وعلى الرغم من التوقيع على اتفاقية تسوية نزاع الحدود بين الدولتين في تموز عام ١٩٧٢، فإن هناك قضايا لا زالت مثار خلاف بين الدولتين حول منطقة ستيت ـ الحمرة، وحول المسائل المترتبة على الاستيطان والزراعة من جانب رعايا أي من البلدين في أراضي البلد الآخر[٥٣]. وستبقى هذه تشكل مصادر تحدي للأمن الوطني السوداني ولصانع القرار السياسي في السودان.



شكل رقم (١٧)
اقليم جنوب السودان.



شكل رقم (١٨)
نهر النيل.



اليمن
السودان
أثيوبيا
الصومال
أوغندة
مركز قيادة التمرد في أثيوبيا
مطار
منطقة تمرد الجنوب

شكل رقم (١٩)

ب ـ كينيا: تشكل كينيا الدولة الثانية ـ بعد أثيوبيا ـ في دعم حركة الانفصال في الجنوب، ومركزاً لتدريبهم، إضافة إلى أن مطار ولسون في ضواحي نيروبي كان نقطة تجمعهم وترحيلهم إلى الكيان الصهيوني لتدريبهم وتموينهم، إضافة إلى أطماعها في بعض الأراضي السودانية الممثلة بمنطقة غنية بالبترول والذهب وهي مثلث اليمي.

جـ ـ أوغندا: تعمل أوغندا على دعم حركة التمرد في الجنوب، إضافة إلى محاولاتها إثارة القبائل السودانية المتاخمة لحدودها مثل، الكاكاوا، الاشولي والمادي وغيرهم ومدهم بالسلاح للتمرد على الدولة السودانية(٥٤).

د ـ زائير: على الرغم من عدم وجود أي تهديد زائيري للأمن الوطني السوداني إلا أن ذلك يعتمد على مدى استقرار النظام السياسي فيها ومدى ما تتعرض له من ضغوط أجنبية لإثارة المشكلات مع السودان.

هـ ـ افريقيا الوسطى: يتمثل التهديد من هذه الدولة في تدخلها في شؤون القبائل السودانية على الحدود، وأطماعها في جزء الأراضي السودانية في بحيرة أم داقوق، كما أن الوجود الفرنسي والصهيوني المكثف فيها يشكل تحدياً خطيراً للأمن الوطني السوداني(٥٥).

و ـ تشاد: أهم المشكلات التي تظهر مع تشاد هي التي تظهر بسبب حركة القبائل بين تشاد والسودان واستغلال ذلك من قبل قوى محلية لإثارة المشاكل بين الدولتين.

خاتمة

لقد حبا الله السودان بموقع جغرافي فريد ترتب عليه أن يكون جسراً لالتقاء جماعات وحضارات متنوعة، وتوافر ثروات وإمكانات وموارد هائلة. إن موقعه بين الجماعات القوقازية في الشمال والشرق والجماعات الزنجية في الجنوب والغرب، بثقافات وقيم وتقاليد عريقة جعله أروع فسيفساء بشرية وثقافية وحضارية، تؤهله لأن يلعب دوراً عربياً وافريقياً متميزاً، وأرضاً خصبة ورحبة للتعاون العربي الافريقي ورمزاً للاخاء والمحبة الإنسانية.

كما أن توافر الثروات والموارد ومرور النيل، هبة الله للعرب والأفارقة، يؤهله لأن يكون سلة خبز لهم ومورد مياه عذبة لحياتهم. وبالرغم من كل ذلك، أصبح ذلك الموقع وتلك الثروات، تحدياً لأمنه الوطني، فمنذ الاستقلال لم يعرف السودان الاستقرار السياسي، ولم يعرف شعبه غير المجاعة والهجرة والتصحر، فتكالبت القوى الأجنبية عليه كي تفتت وحدته الوطنية وتقتطع أراضيه بحجة وأخرى.

إن على السودان أن يعي التحديات التي تواجه أمنه الوطني، وأن يوظف كل إمكاناته وثرواته كي يحافظ على كيانه ووحدته الوطنية أولاً، وأن ينطلق كي يأخذ دوره الريادي في العالمين العربي والافريقي.

الهوامش

(١) إسماعيل العربي: حاضر الدول الإسلامية في القارة الافريقية. الجزائر ١٩٨٤، ص٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٢) كارول كولينز: التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان. بيروت (د.ت). ترجمة حازم صاغية. ص١٥.

(٣) انظر: د. شوقي الجمل: تاريخ سودان وادي النيل. جـ٢. القاهرة ١٩٦٩. يتناول الكتاب بشكل تفصيلي امتداد التنظيمات المصرية للسودان في عهد محمد علي إلى نهاية عهد إسماعيل، ود. محمود كامل: الإسلام والعروبة. القاهرة ١٩٧٦ ص١٠٨ وما بعدها.

(٤) Christion LocHon: «Soudan: Lheritage», Geopolitique, 10, 1985, Paris, p.69.

وانظر تفصيلاً عن الثورة المهدية: د. مكي شبيكة: مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط. القاهرة ١٩٧٢ ص٥٣ ـ ٨٨.

(٥) R.I.I.A. The Middle eastrn 2ed, 1954 p.428.

(٦) Basil Davidson: Modern Africa Asocial and Lolitical history. 2ed, Longman 1989, p.115.

(٧) Lochon, op. cit, p.70- 71.

وك. كولينز، مصدر سبق ذكره، ص٤٩ وما بعدها.

(٨) د. صلاح الدين الشامي: السودان دراسة جغرافية. الاسكندرية ١٩٧٣، ص٢٦ ـ ٣٢.

(٩) A. Best & H.J. DeBlij- African Survey. N.Y. 1977, p.508.

(١٠) Lochon, op. cit, p.66.

(١١) د. الشامي: السودان، مصدر سبق ذكره ص٣١.

(١٢) العميد الركن الشيخ مصطفى علي: تأثير السياسة الجغرافية على بناء القوات المسلحة السودانية. رسالة دبلوم عالي. كلية الحرب. جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا (غير منشورة) ١٩٩٠ ص٥٨.

(١٣) د. يسري عبد الرزاق الجوهري: شمال افريقيا، دراسة في الجغرافية الاقليمية. الاسكندرية (د.ت) ص٣٢٠ ود. محمد صفي الدين: افريقيا بين الدول الأوروبية. مصر ١٩٥٩ ص٣، وص٢٣.

(١٤) K.M. Barbour; The Republic of the Sudan, London, 1961, p.26- 27.

(١٥) H.D- Nelson and others: Area Handbook for the Democratic Republic of Sudan, Washington, 1973, pp.49- 62.

(١٦) M.O. Beshir, The Southern Sudan- Background to conFliat. London 1960, p.20.

(١٧) د. الشامي، السوداني، مصدر سبق ذكره ص٣٤٠.

(١٨) د. أحمد علي إسماعيل ود. أمال إسماعيل شاور: افريقيا المعاصرة، القاهرة ١٩٨٩، ص١٠٦ ـ ١٠٧ و Nelson, op. cit, p.61.

(١٩) Best and deBlij, op. cit, p.509.

(٢٠) د. الشامي، السودان، ص٢١٩.

(٢١) Best and deBlij, op. cit, p.511.

ويشير Albine إلى أن بعض الموظفين البريطانيين كانوا يرون في السودان المسيحي الجنوبي حاجزاً يعمل ضد تعريب شرق افريقيا!! انظر: O. Albine: The Sudan, Asouthern View- London 1970, p.25.

(٢٢) لقد أشارت مجلة «افريقيا ١٩٦٤» التي تصدر في لندن إلى ذلك وقالت إن «الكاثوليك وخاصة آباء فيرونا قد زجوا بأنوفهم في القضايا السياسية بصورة علنية».

انظر: Africa 1964: London, No.8, April 17, 1964m p.

عن د. محمد عمر بشير: جنوب السودان. القاهرة ١٩٧١ ص١٤٤.

(٢٣) B. Davidson, op. cit, p.206- 207.

(٢٤) U.N. Demogrophic Year book 1986. pp.150- 160.

(٢٥) Ibid.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) د. الشامي، السودان، ص٣١٩.

(٢٨) المصدر السابق ص٣٢١.

(٢٩) د. أحمد علي إسماعيل ود. أمال إسماعيل شاور، افريقيا المعاصرة، ص٢٢٨ ـ ٢٣٠.

(٣٠) Lochon, op. cit, p.67.

بينما يشير Nelson إلى النسب التالية: الإسلام ٦٦٪، المسيحية ٤٪، انظر: Nelson, p.109.

(٣١) J.A. Hamilton: The Auglo- Egyption Sudan From Within, London 1935, p.223.

(٣٢) Sudan Government: The Rejaf ConFerence, London, 1928, pp.51, 55.

عن د. محمد عمر بشير، جنوب السودان، مصدر سبق ذكره ص٢٩.

(٣٣) Best and deBlij, op. cit, pp.513- 520.

(٣٤) Nelson, op. cit, p.222, 224.

(٣٥) د. الشامي، السودان، ص٣٨٦.

(٣٦) د. سعد ماهر حمزة: اقتصاديات السودان. ملحق مجلة الأهرام الاقتصادي عدد أول، سبتمبر ١٩٦٥، ص٢٩ ـ ٤٣.

(٣٧) د. الشامي، السودان، ص٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(٣٨) FAO. Production Yearbook 1985, Vol. 39, Rome 1986, pp.221- 230.

(٣٩) الشيخ مصطفى علي، تأثير السياسة الجغرافية، ص٨٢.

(٤٠) د. الشامي: السودان، ص٤٧٨ ـ ٤٨٥، وسليمان عبد الستار خاطر: التصحر في افريقيا. مجلة الجمعية الجغرافية العربية، العدد ١٩، ١٩٨٧، ص٣٣ ـ ٣٤، ومحمد بسيوني:

غزو الصحراء. القاهرة ١٩٧٩، ص٣٨.

(٤١) Best and deBlij, op. cit, p.515, Nelson, op.cit, pp.223- 226.

(٤٢) Lochon, op. cit, p.66- 67.

(٤٣) د. الشامي، السودان، ص٣٤.

(٤٤) Lochon, op. cit, p.66.

(٤٥) Ibid, p.67.

وتشير احصائيات عام ١٩٨٥ إلى أن هناك ٦٩٠ ألف لاجيء في السودان من افريقيا وزائير وأوغندا. انظر:

The Europa Yearbook. London 1986, p.47.

(٤٦) انظر: عاطف السيد: البحر الأحمر والعالم المعاصر. دار عطوة، ١٩٨٥، ص٢٣٨ - ٢٣٩، ووليد محمد جرادات: الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر. دار الثقافة، الدوحة ١٩٨٦ ص٣٦٩ - ٣٩٢، ود. عبد الله عبد المحسن السلطان: البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي، التنافس بين استراتيجيتين. بيروت ١٩٨٥ ص٢١٤ - ٢١٧.

(٤٧) د. رشدي سعيد وآخرون: أزمة مياه النيل إلى أين. القاهرة ١٩٨٨، ص٢٥.

(٤٨) المصدر السابق ص١٩.

(٤٩) عبد الله محمد إبراهيم: مياه النيل أمس واليوم وغداً. صحيفة الأيام. الخرطوم ٢٢/٢/١٩٨٨.

(٥٠) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية: نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل. القاهرة ١٩٨٥ ص١١٢ - ١١٣.

وكانت أثيوبيا قد وضعت أمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نمواً قائمة بأربعين مشروعاً للري. د. رشدي سعيد، المصدر نفسه، ص٢٢.

(٥١) الشيخ مصطفى علي، تأثير السياسة الجغرافية، ص١١٣.

(٥٢) د. البخاري، عبد الله الجعلي: نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا. الكويت، ١٩٨٠، ص١٦١.

(٥٣) الشيخ مصطفى علي، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

(٥٤) المصدر السابق ص١٢٤.

(٥٥) الشيخ مصطفى علي، مصدر سبق ذكره ص١٢٨ - ١٢٩.

الفصل الخامس

التحديات الجيوبولتيكية للأمن الأندونيسي

مقدمة: نشأة الدولة وتطورها:

استوطن الإنسان الجزر الأندونيسية في فترة ما قبل التاريخ. وقد اكتشفت آثار بقايا الإنسان القديم في وادي نهر صولو ونهر برانياس وتشير تلك الآثار إلى وجود إنسان قصير القامة وبشرة داكنة[1]. كما شكلت هذه الجزر مكاناً لجذب السكان من البر الآسيوي بالإضافة إلى التجار الذين يتجهون إليها للحصول على البضائع والسلع والمواد المتوفرة فيها.

وقد هاجر إليها السكان من الهند قبل نحو ٢٠٠٠ سنة مضت ونقلوا إليها الديانة الهندوسية وأنشأت مملكة أندونيسيا الهندوسية في غرب جاوة، ثم جاء البوذيون وأنشأوا مملكة في جنوب سومطرة عرفت بـ Srivijaya عام ٦٨٦م وأصبحت هذه مركزاً لنشر التعاليم البوذية[2].

لقد استمرت هذه الممالك الهندوسية والبوذية حتى القرن الرابع عشر الميلادي حيث أخذت بالتدهور والتفكك.

وعلى الرغم من وصول الإسلام إلى الجزر الأندونيسية بدأ مبكراً بسبب الصلات التجارية بين تلك الجزر ومناطق العالم الإسلامي إلا أن أول مملكة إسلامية ولدت هناك هي مملكة سامودار باساي Samudra Pasai في منطقة Scheh شمالي سومطرة، في القرن الثالث عشر الميلادي، وأقيمت مملكة دماك الإسلامية في القرن السادس عشر بجاوة ثم أعقبها مملكة بانثان ومملكة ماترام، ومملكة طرناتة في جزر مالوكو. وأخذ الإسلام ينتشر رويداً رويداً ليعم معظم الجزر الأندويسية[3].

لقد كانت الجزر الأندونيسية محط أطماع الدول الأوروبية، حيث بدأ التوسع البرتغالي في هذه الجزر انطلاقاً من قاعدة «جوا» في الهند نحو ملقا ثم نحو أندونيسيا، حيث سيطر البرتغاليون على ملقا عام ١٥١١م وبدأ نفوذهم ينتشر في جزر المولوك وبعض المناطق الأخرى[٤]. وكان ذلك اعلاناً لحرب صليبية جديدة، وكما يؤكد الكاتب الأمريكي دنيس سميث، «فإن هجوم البوكرك على دولة ملقا لم يكن مجرد مغامرة تجارية بل كان استمراراً للحروب الصليبية فكان المسيحيون في الغرب يقاتلون العرب والأتراك فكان من الطبيعي والمعقول في نظر هؤلاء البرتغاليين أن يستمروا في العراك مع هؤلاء المسلمين وإن كان يفصل بينهم وبين بني دينهم نصف العالم»[٥].

وخلال ذلك استطاعت الشركات التجارية الهولندية أن تصل إلى بعض مناطق الجزر الأندونيسية وتنافس الشركات البرتغالية، إلى أن توحدت جميع الشركات الهولندية في شركة واحدة هي شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة عام ١٦٠٢م ومدت نفوذها التجاري والسياسي على معظم الجزر الأندونيسية واتخذت من جاكرتا (باتافيا) مقراً لها حيث بنيت القلاع والحصون والمستودعات وسخرت الآلاف من أبناء الشعب الأندونيسي في إنتاج وتصدير المواد الأولية.

وبعد المشكلات التي مرت بها الشركة استولت الحكومة الهولندية على إدراتها ووضعت يدها على جميع ممتلكاتها ووقعت البلاد الأندونيسية في قبضة الاستعمار الهولندي بشكل عملي منذ عام ١٧٩٨م[٦] واستمرت هولندا بالسيطرة على الجزر الأندويسية ناهبة ثرواتها مستعملة أشد أنواع العنف والقهر ضد الحركة الوطنية والقومية التي يقودها أحمد سوكارنو. وأبان الحرب العالمية الثانية احتل اليابانيون بدورهم أندونيسيا وأطلقوا سراح الزعماء الوطنيين وبضمنهم سوكارنو وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان بيومين اثنين ١٧ آب ١٩٤٥ أعلن سوكارنو استقلال بلاده ولكن السيادة الكاملة لم تتحقق إلا عام ١٩٤٩ بعد أن انسحبت القوات الهولندية بشكل نهائي وأعلن النظام الجمهوري في ١٥ آب ١٩٥٠[٧]. وقد استمر سوكارنو رئيساً للدولة الأندونيسية منذ انتخابه عام ١٩٤٥، وقاد

النضال ضد القوى الاستعمارية والانفصالية والشيوعية وكان آخرها بشكل خاص الانقلاب الشيوعي عام ١٩٦٥ الذي أدى إلى مقتل أكثر من ٣٠٠ أندونيسي، حيث استطاعت القوات المسلحة بقيادة الجنرال سوهارتو أن تقضي عليه. وفي شباط ١٩٦٧ تنازل الرئيس سوكارنو عن سلطاته إلى الجنرال سوهارتو الذي أصبح الرئيس الفعلي لأندونيسيا منذ مارس ١٩٦٨ وحتى الآن[٨].

العناصر الجيوبولتيكية للدولة:

أولاً: العناصر الطبيعية:

١ ـ تتشكل أندونيسيا من ١٣,٦٧٧ جزيرة، تبلغ مساحتها حوالي ٧٣٥٠٠٠ ميل مربع، تقع بين دائرتي عرض ٦ درجات و٨ دقائق شمال خط الاستواء و١١ درجة و١٥ دقيقة جنوب خط الاستواء، وبين خطي طول ٩٤ درجة و٤٥ دقيقة شرقاً و١٤١ درجة و٥ دقائق شرقاً وهي بهذا تشكل جسراً بين قارتي آسيا واستراليا وبوابة من المحيط الهندي إلى المحيط الهادي (شكل رقم ١، ٢، ٣، ٤، ٥) وذا أهمية للملاحة والتجارة الدولية بينهما[٩].

٢ ـ تمتد الدولة من الشرق إلى الغرب بمساحة تقدر حوالي ٥١١٠ كم (٣,٢٠٠ ميل) ومن الشمال إلى الجنوب بمسافة تقدر حوالي ١٨٨٨ كم (١٢٠٠ ميل).

٣ ـ تعتبر جزر سومطرة، جاوه، كليمنتان، سولاويسي وايريان جاوه أكبر الجزر الأندونيسية والتي تشكل حوالي ٩١,٥٪ من جملة مساحة الدولة.

٤ ـ ومن ناحية أشكال سطح الأرض، فيعتبر الارخبيل الأندونيسي جزءاً من رصيف سوندا مع سلسلة من الأقواس الجزرية التي تعود في عمرها إلى الزمن الثالث والرابع (الشكل رقم ٦) وتتألف الدولة من ثلاثة أقسام طبيعية، الأول يضم مجموعة الجزر التي تشكل امتداداً لشبه جزيرة الملايو القديمة مع تكوينات حديثة، كما توجد بعض

السهول الساحلية الفيضية (الشكل رقم ٧). أما القسم الثاني والذي يشمل على جزيرة غينيا الجديدة وجزر أخرى، فيتكون من صخور قديمة وحافات التوائية في الشمال. أما القسم الثالث فتمثله المنطقة الانتقالية بين القسم الأول والثاني وتشكل بعض الجزر الالتوائية جزءاً منه في حين تشكل بعض الجزر البركانية الجزء الآخر[١٠].

٥ - تقع الجزر الأندونيسية على أحد القطاعات الأكثر هشاشة على سطح الكرة الأرضية. إن القوس الأندونيسي يشكل المنطقة الأكثر بركانية في العالم ويكفي أن تشير إلى أن في جاوه لوحدها أكثر من ١٢٠ بركاناً معظمها نشيط[١١] (الشكر رقم ٨).

٦ - بسبب مرور خط الاستواء من خلالها، وبسبب عامل التضاريس، فإن مناخ أندونيسيا يتصف بكونه مدارياً ذا موسمين (انظر الشكل رقم ٩ و١٠) فالموسم المطير الذي يمتد من ديسمبر حتى مارس، يتأثر بالرياح القارية الآسيوية والرياح الآتية من المحيط الهندي، بينما الموسم الجاف، يمتد من حزيران حتى سبتمبر، يتأثر بالرياح القارية الاسترالية الجافة. أما درجات الحرارة فبسبب وجود السهول الساحلية والهضاب المرتفعة فإنها تتصف بالتغير ففي السهول الساحلية يكون معدل درجة الحرارة ٢٧°م بينما في الهضاب المرتفعة يكون المعدل ٢٢°م[١٢].

٧ - تغطي التربة الحمراء المتأكسدة معظم الأراضي الأندونيسية، بينما تغطي الجهات الساحلية والوديان تربة فيضية خصبة، أما المرتفعات فتغطيها تربة بركانية خصبة وفي جهات منها لم يتم نضوج التربة بشكل سريع (انظر الشكل رقم ٧). أما النبات الطبيعي فيتوزع بين حشائش السفانا في الجهات التي تتمتع بفصل جفاف واضح في حين توجد الغابات المدارية الكثيفة في الجهات المطيرة، بينما تنتشر نباتات المستنقعات في الأراضي المنخفضة رديئة التصريف.

ثانياً: العناصر البشرية:

١ - يتشكل الشعب الأندونيسي من المجموعات الاثنية التالية[١٣]:

أ ـ الجاويين ٤٠٪.

ب ـ الساندتيز ١٥٪.

جـ ـ المادريز ٨٪.

د ـ الملاويين ٨٪.

هـ ـ مجموعات أخرى ٢٩٪.

٢ ـ يقدر عدد سكان أندونيسيا عام ١٩٩٣ (٢٠٠,٥٩١) مليون نسمة وينمو بوتيرة عالية (نسبة النمو ٢٪) بحيث سيصبح العدد عام ٢٠٠٠ (٢٢٧,٢)' مليون نسمة. إن أكثر من ٤٠٪ من السكان هم دون عمر ١٥ سنة، بينما تبلغ نسبة السكان فوق ٦٥ سنة ٣٪ من السكان[١٤].

٣ ـ تبلغ كثافة السكان العامة ٢٦١ نسمة في كم^{2} (الشكل رقم ١١)، في حين يتركز معظم السكان في جزيرة جاوة وبالي حيث تصل الكثافة في بعض المناطق إلى أكثر من ٢٠٠٠ نسمة/كم^{2} وخاصة في المناطق السهلية[١٥].

٤ ـ يشكل الإسلام، الديانة الرئيسة للسكان (٨٧٪) بينما تشكل الديانة المسيحية (٩٪)، الهندوسية (٢٪) والبوذية (١٪)[١٦].

٥ ـ إن اللغة المتداولة في الدولة الأندونيسية هي اللغة الملاوية والتي أطلق عليها مؤتمر الشباب الأندونيسي الثاني الذي انعقد في ٢٨ آب ١٩٢٨، اللغة الأندونيسية Bahasa Indonesia وتكتب هذه اللغة أصلاً بالحروف العربية واللاتينية إلا أن الكتابة العربية قليلة الانتشار نسبة إلى اللاتينية[١٧]. أما اللغات المحلية فيزيد عددها على (٢٥٠) لغة، يتكلم الجاوية ٤٢٪ من السكان ثم الساندانتيزية ١٥٪، الملاوية ٦٪، المادورسية ٥٪، مينانجكابا و٤٪، باتاك ٣٪، البالينيزية ٢٪، الصينية ٢٪، الاتشيية ١٪ ولغات أخرى ١٦٪[١٨].

٦ ـ إن أكثر من نصف السكان يعملون في الزراعة ويستقرون في قرى وأرياف فقيرة ومتدنية من الناحية العمرانية والخدمية وأن التحضر لم يشمل سوى ٣١,٢٪ من السكان، سيرتفع مستقبلاً بسبب الخروج

السكاني من الريف إلى المراكز الحضرية، وتعتبر جاركارتا واحدة من أكبر العواصم في إقليم جنوب شرقي آسيا[١٩].

٧ ـ تشكل الأقلية الصينية في أندونيسيا (الشكل رقم ١٢) أكبر الأقليات الأجنبية عدداً (٤ مليون نسمة)، وتعتبر هذه الأقلية، بسبب سيطرتها على المراكز الاقتصادية في المجتمع، قوة ذات نفوذ كبير في الاقتصاد والسياسة[٢٠].

ثالثاً: العناصر الاقتصادية:

١ ـ بسبب التركيب الجيولوجي المتنوع، تتوفر موارد معدنية مهمة في أندونيسيا، يأتي في مقدمتها البترول، حيث تعتبر من الدول المصدرة له، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي والقصدير والنيكل والبوكسيت (شكل رقم ١٣).

٢ ـ كما تتوفر في أندونيسيا ثروة نباتية وزراعية (شكل رقم ١٤) مهمة، فهي تنتج المطاط وزيت النخيل والقهوة والتبغ لأغراض التصدير، بالإضافة إلى الخشب. أما المحاصيل الزراعية فعلى الرغم من إنتاجها الكبير من الرز فإنه لا يكفي الاستهلاك المحلي مما تضطر معه أندونيسيا إلى الاستيراد. كما لا بد من الإشارة إلى الثروة البحرية التي تمتلكها أندونيسيا من خلال طبيعتها الجزرية وموقعها بين المحيط الهادي والمحيط الهندي وامتدادات سواحلها[٢١]. (الشكل رقم ١٥).

٣ ـ لقد شهدت الصناعة تطوراً ملحوظاً، بالانطلاق نحو الصناعات الثقيلة على الرغم من المعوقات التي تعترض ذلك وفي مقدمتها الديون الخارجية وزيادة السكان والطلب على السلع مثل صناعة السمنت والحديد والصلب والأسمدة والورق. وقد صدرت أندونيسيا الأسمدة إلى دول الأسبان والهند وباكستان وصدرت السمنت إلى تايلاند وبنغلاديش والسعودية[٢٢].

٤ ـ تستورد أندونيسيا الكثير من السلع وبشكل خاص المكائن والآلات والمعدات والعديد من السلع الاستهلاكية التي في مقدمتها الرز

والقمح والمنسوجات وتعد الولايات المتحدة واليابان وسنغافورة الدول الرئيسة في التعامل التجاري الأندونيسي[٢٣].

رابعاً: العناصر السياسية:

١ ـ إن أندونيسيا جمهورية يقودها رئيس ينتخب لخمس سنوات بواسطة البرلمان.

٢ ـ تعتمد الدولة على دستور عام ١٩٤٥.

٣ ـ يتكون المجلس الوطني (مجلس شورى الشعب) MPR وهو الذي يعتبر الهيئة العليا للدولة، يتكون من ٣٦٠ عضواً ينتخبون بالاقتراع العام ومائة عضو يعينهم رئيس الجمهورية ومن وظائف المجلس، اقرار الدستور ويحدد ويقر السياسة العامة للدولة ويختار الرئيس ونائبه.

٤ ـ تعتمد الدولة على فلسفة تستند إلى المبادىء التالية والتي تعرف (Pancasilla):

أ ـ وحدانية الله.

ب ـ الإنسانية العادلة.

جـ ـ الوحدة الأندونيسية.

د ـ العدالة الاجتماعية للشعب الأندونيسي.

و ـ الشعبية الموجهة بالحكمة في الشورى النيابية.

٥ ـ شهدت أندونسيا لفترة طويلة حركات انفصالية وتمردات شيوعية أثرت على الاستقرار السياسي للبلاد.

٦ ـ الأحزاب السياسية الرئيسة في البلاد هي:

أ ـ الجولكار: ويضم الموظفين والعمال Golkar.

ب ـ حزب الوحدة الانمائية PPP: ويضم التيارات والحركات والمنظمات الإسلامية.

جـ ـ الحزب الديمقراطي الأندونيسي: ويضم المنظمات والتيارات المسيحية.

٧ ـ تعتبر أندونيسيا من مؤسسي حركة عدم الانحياز وانعقد فيها أول مؤتمر لهذه الحركة، وهي عضو في منظمة اتحاد دول جنوب شرقي آسيا (اسيان (Asean)) الذي يضم أيضاً ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاند.

٨ ـ وفي الوقت الذي مال فيه سوكارنو خلال فترة حكمه نحو الصين والاتحاد السوفياتي، فإن سوهارتو أرسى دعائم التعاون الواضح مع الدول الغربية.

تقويم جيوبولتيكي:

أولاً: عناصر القوة:

١ ـ تمتلك أندونيسيا موقعاً جيوستراتيجيا فريداً. فهي الجسر الذي يربط بين البر الأسيوي والبر الاسترالي، وهي المعبر بين المحيط الهندي والمحيط الهادي، وهي المشرفة على جزء من طرق التجارة الدولية في منطقة جنوب شرقي آسيا، وبشكل خاص طريق الملاحة البحرية (انظر الأشكال رقم ١، ٢، ٣، ٤، ٥).

٢ ـ بسبب موقعها الجيوستراتيجي، تشكل ركناً أساسياً في النظام الاقليمي لجنوب شرقي آسيا، وجزءاً من أي ترتيب سياسي أو اقليمي في المنطقة.

٣ ـ تمتلك موارد مهمة للثروة الطبيعية وبشكل خاص البترول ومعادن وثروات نباتية يأتي في مقدمتها المطاط.

٤ ـ بسبب تنوع ظروفها الطبيعية فهي تشكل مركز جذب سياحي له مردود اقتصادي وحضاري مهم.

٥ ـ يشكل الإسلام، دين الأغلبية العظمى للسكان، وبهذا فهو عنصر وحدة وقوة للدولة الأندونيسية. كما أن حرية الاعتقاد الديني وممارسة الشعائر الدينية للأقليات عنصر قوة للمجتمع.

٦ ـ تشكل أندونيسيا رابع قوة بشرية في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: عناصر الضعف:

١ ـ الامتداد الكبير والانتشار الواسع للجزر الأندونيسية الذي انعكس على الاستقرار السياسي والاشراف المركزي للدولة والتكاليف العالية في توزيع عمليات التنمية والاستثمار.

٢ ـ مخاطر الانفجارات البركانية وتأثيرها على الحياة البشرية والاقتصادية بسبب وقوع الجزر الأندونيسية في المنطقة الأكثر بركانية في العالم.

٣ ـ إن استثمار الموارد الطبيعية لم يوجه بالشكل الذي يخدم تنمية البلاد ورفاهيتها لعوامل ترجع إلى عدم الاستقرار السياسي وتذبذب السياسات الاقتصادية ومحدودية إمكانيات ومستلزمات التنمية وزيادة السكان.

٤ ـ التخلف في المجالات الاجتماعية والصحية انعكس بدوره على وتائر النمو في الإنتاج الزراعي والاقتصادي بشكل عام.

٥ ـ الزيادة الكبيرة في عدد السكان وعدم جدية وفاعلية التخطيط السكاني.

٦ ـ استيراد المواد الغذائية وبشكل خاص الرز من الخارج بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي.

٧ ـ وجود حركات معارضة متطرفة، انفصالية ودينية تهدد الاستقرار السياسي للبلاد[٢٥].

٨ ـ وجود نشاط تبشيري كبير مدعوم من قبل منظمات وجهات ومؤسسات أجنبية يهدد الأغلبية ويثير الحقد وعدم التسامح بين الناس[٢٦].

٩ ـ مخاطر سيطرة الأقلية الصينية على النشاط الاقتصادي وصلتها بالحزب الشيوعي الأندونيسي الذي قاد الحركة الانقلابية عام ١٩٦٥ وما نتج عنها من مذابح للسكان وللأقلية الصينية المتواجدة في أندونيسيا[٢٧].

١٠ ـ الانخفاض في عائدات النفط بسبب تدهور أسعار النفط العالمية والإنتاج النفطي في أندونيسيا وقد أشارت تصريحات سابقة لوزير الطاقة بأن بلاده ستصبح دولة مستوردة للنفط خلال ٢٥ عاماً إذا لم يتم اكتشاف حقول جديدة كبيرة أو تطوير الحقول الحالية[٢٨].

١١ ـ الانخفاض في مستوى الاستثمارات بسبب تدهور العائدات النفطية وزيادة معدلات البطالة وزيادة حجم المديونية الخارجية والعجز في الميزان التجاري[٢٩].

نحو «ارتقاء جيوبولتيكي» لأندونيسيا:

كي تأخذ أندونيسيا دورها الجيوبولتيكي من خلال تطوير إمكانياتها الذاتية وتعزيز قدراتها على النطاق المحلي والاقليمي والدولي، فإن ارتقائها في عالم اليوم يتطلب منها ما يلي:

١ ـ استثمار الموارد الطبيعية للدولة الأندونيسية، استثماراً وطنياً مخططاً بما يحقق تنمية وطنية لرفاه المجتمع الأندونيسي.

٢ ـ تطوير الإنتاج الزراعي وبشكل خاص المواد الغذائية والرز في المقدمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

٣ ـ إعطاء أهمية خاصة للقطاع السياحي الذي توفر له الظروف الطبيعية الجميلة لأندونيسيا أسباب النجاح والتقدم.

٤ ـ توظيف الموقع الجيوستراتيجي لأندونيسيا باتجاه أن تأخذ أندونيسيا دوراً جيوبولتيكيا في إقليم جنوب شرق آسيا، اقتصادياً وسياسياً.

٥ ـ تعزيز التسامح الديني والعرقي في أندونيسيا باتجاه تعزيز الاستقرار السياسي الذي يتجاوز التعصب والتطرف خدمة لوحدة الشعب والدولة الأندونيسية.

٦ ـ حل مشاكل الحدود والمياه بين أندونيسيا والدول المجاورة بما يعزز الاستقرار في المنطقة وإقامة علاقات حسن جوار بين دولها، وتفرغ الدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧ ـ اتباع سياسات أكثر نجاحاً ومعالجة للنمو السكاني الكبير في أندونيسيا لتجاوز تأثيراته السلبية على النمو الاقتصادي والدخل القومي.

الهوامش

(١) World Muslim Gazetter. Umma Publishing House. Karachi 1975, p.275.

(٢) R.M. Koent Jaraningrat: Introduction To The Peoples and Cultures of Indonesia and Malaysia.
Calofornia 1975, pp.13- 20.

(٣) انظر في انتشار الإسلام في أندونيسيا: دار الرأي العام: موسوعة العالم الإسلامي. الجزء الثاني. القاهرة ١٩٧٩ ص٨٠٦ ـ ٨٠٨. علي الطنطاوي: في أندونيسيا. دمشق ١٩٦٠ ص١٠٩ ـ ١١٣، د. فؤاد محمد فخر الدين: تاريخ أندونيسيا الأدبي والتحريري والإسلامي. القاهرة، ١٩٦٥ ص١٣ ـ ١٤.

(٤) بريان هاريسون: موجز تاريخ جنوب شرقي آسيا. ترجمة سعد أحمد حسين. الألف كتاب ٢٧٨. القاهرة (د.ت) ص١٠٧ ـ ١٢٦.

(٥) دنيس سميث: أندونيسيا شعبها وأرضها. ترجمة حسن محمود. القاهرة ١٩٦٢، ص٥٧ ـ ٥٨.

(٦) J.M. Vander KROEF: Indonesia in the Modern World. Part I. Bandung 1954, pp.1- 4.

وميشال دوفيز: أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر. الجزء الأول. ترجمة الياس مرقص. بيروت ١٩٨٠ ص١٥٤ ـ ١٦٧.

(٧) حسن محمد جوهر وعبد الحميد بيومي: أندونيسيا. مجموعة شعوب العالم (٣). دار المعارف، مصر ١٩٥٩ ص٢١ ـ ٢٧.

Koentjaraningrat, op. cit, pp.23- 33.

ود. رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين. الجزء الثاني. بيروت ١٩٨٣ ص١٨٥ ـ ١٨٩.

انظر في تاريخ هذه الفترة:

World Muslim Gazetteer, op. cit, pp.284- 287.

وزارة الاعلام الأندونيسية: لمحة عن أندونيسيا. جاكارتا ص٥٠ ـ ٥٤.

T. Vittachi: The Fall of Sukarno, N.Y. 1967.

ايدينث، اديثوروب، وت. سودارسو: الحزب الشيوعي الأندونيسي. الأخطاء والدروس. بيروت ١٩٧٤.

(٨) G.B. Cressey: Asiasland and Peoples. (3ed) London 1963, pp.345- 357.

(٩) د. مكي عبد العزيز: آسيا الموسمية دراسة جغرافية. الكويت ١٩٨٦ ص٢٨١.

(١٠) Atlas Alphabetique: Indinesia. Larousse. Paris. p.145.

(١١) R. Murphey; Patterns On the Earth (4ed). Rand McNally. U.S.A. 1978, pp.293- 295.

(١٢) د. وفيق الخشاب: آسيا. بغداد ١٩٦٤ ص٢٢١ ـ ٢٢٦.

(١٣) PC Glope, Inc> Tempe. AZ, USA. 1992.

(١٤) Ibid.

(١٥) Ibid.

(١٦) PC, Globe, 1992, Ibid.

ويذكر أطلس لاروس الفرنسي إلى أن الدين الإسلامي يعتنقه ٩٤٪ من السكان، بينما تذكر النشرة الحكومية الاعلامية أن نسبة المسلمين ٨٧,١٪ من السكان، المسيحيين ٨,٦٪، الهندوس ٢٪ والبوذيين ١٪.

ويشير جمال حمدان إلى أن ٨٠٪ من السكان يعتنقون الديانة الإسلامية. كتابة العالم الإسلامي المعاصر. القاهرة. عالم الكتب ١٩٧١ ص٤٥. بينما يشير:

World Muslim Gazetteer.

إلى أن نسبة ٩٥٪ (P.271).

(١٧) د. فؤاد محمد فخر الدين، مصدر سبق ذكره ص٦٢.

(١٨) PC, Glob, 1992, op. cit.

(١٩) Atlas Alphabetique, op. cit, p.146.

(٢٠) د. محمد محمد سطيحة: الوجود الصيني في جنوب شرقي آسيا. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥، ١٩٦٩ ص٢٠ ـ ٢٣ وكيران كوك: أندونيسيا عملاق يستيقظ في آسيا. الكريستيان سانيس مونتير. ترجمة الوطن الكويتية. العدد ٣٥٨٧، ٢٥/ ٢/ ١٩٨٥.

(٢١) Atlas Alphabetique, op. cit, p.157.

(٢٢) لمحة عن أندونيسيا، مصدر سبق ذكره ص٧٦ ـ ٨٤.

(٢٣) PC, Globe, 1992, op. cit, Atlas Alphabetique p.147.

(٢٤) Atlas Alphabetique, op. cit, p.145.

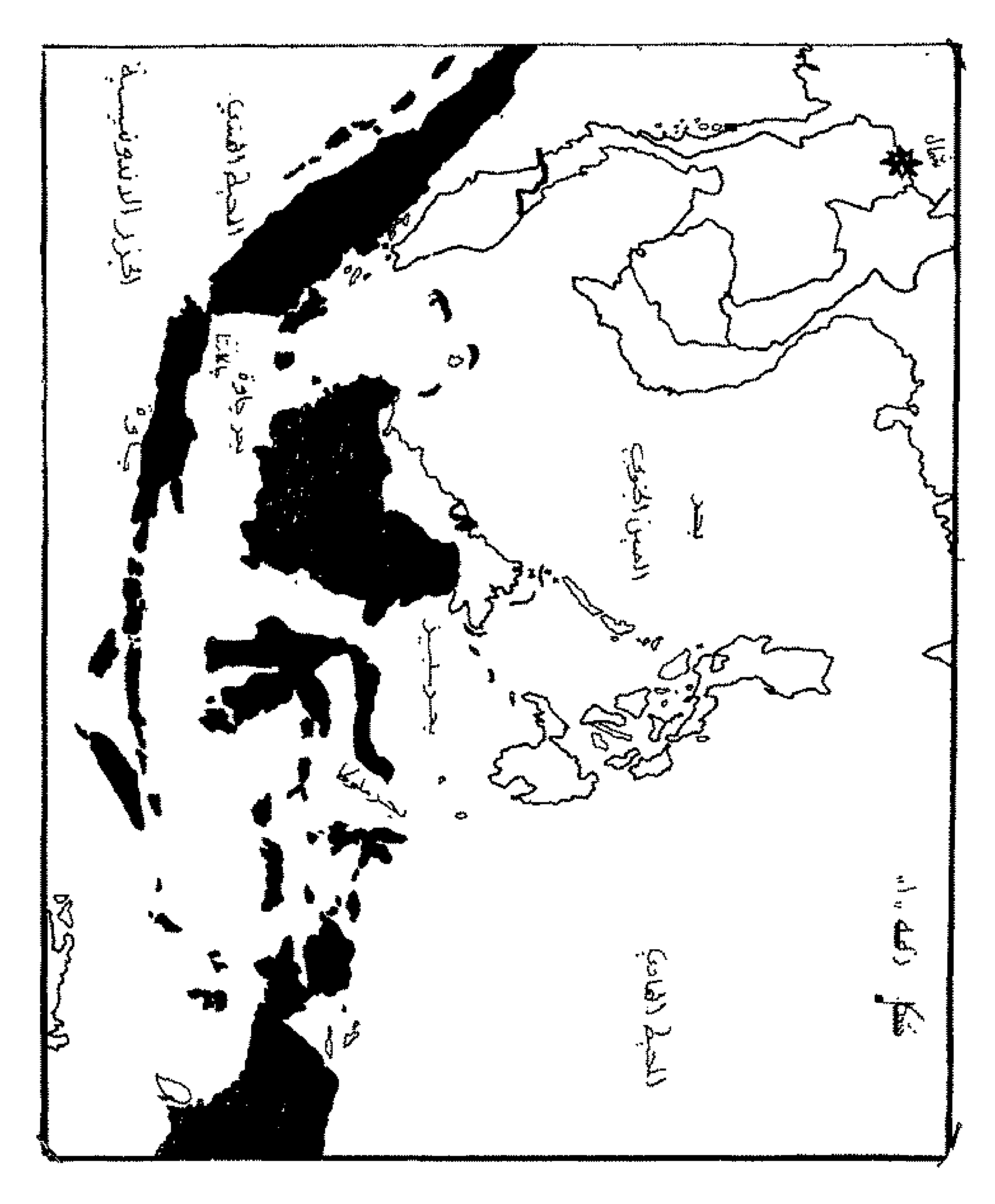
(٢٥) وليم برانيجين: أندونيسيا: تفجرات اجتماعية وشعارات إسلامية. واشنطن بوست ترجمة الوطن الكويتية العدد ٢٨٣٠ في ١٧/ ١/ ١٩٨٣.

(٢٦) انظر في ذلك: أبو هلال الأندونيسي: غارة تبشيرية جديدة على أندونيسيا. بيروت ١٩٧٣ ص٨٧ ـ ١٠٠ وص١٦١ ـ ١٨٠ وعلي الطنطاوي: في أندونيسيا، مصدر سبق ذكره ص١٥٦.

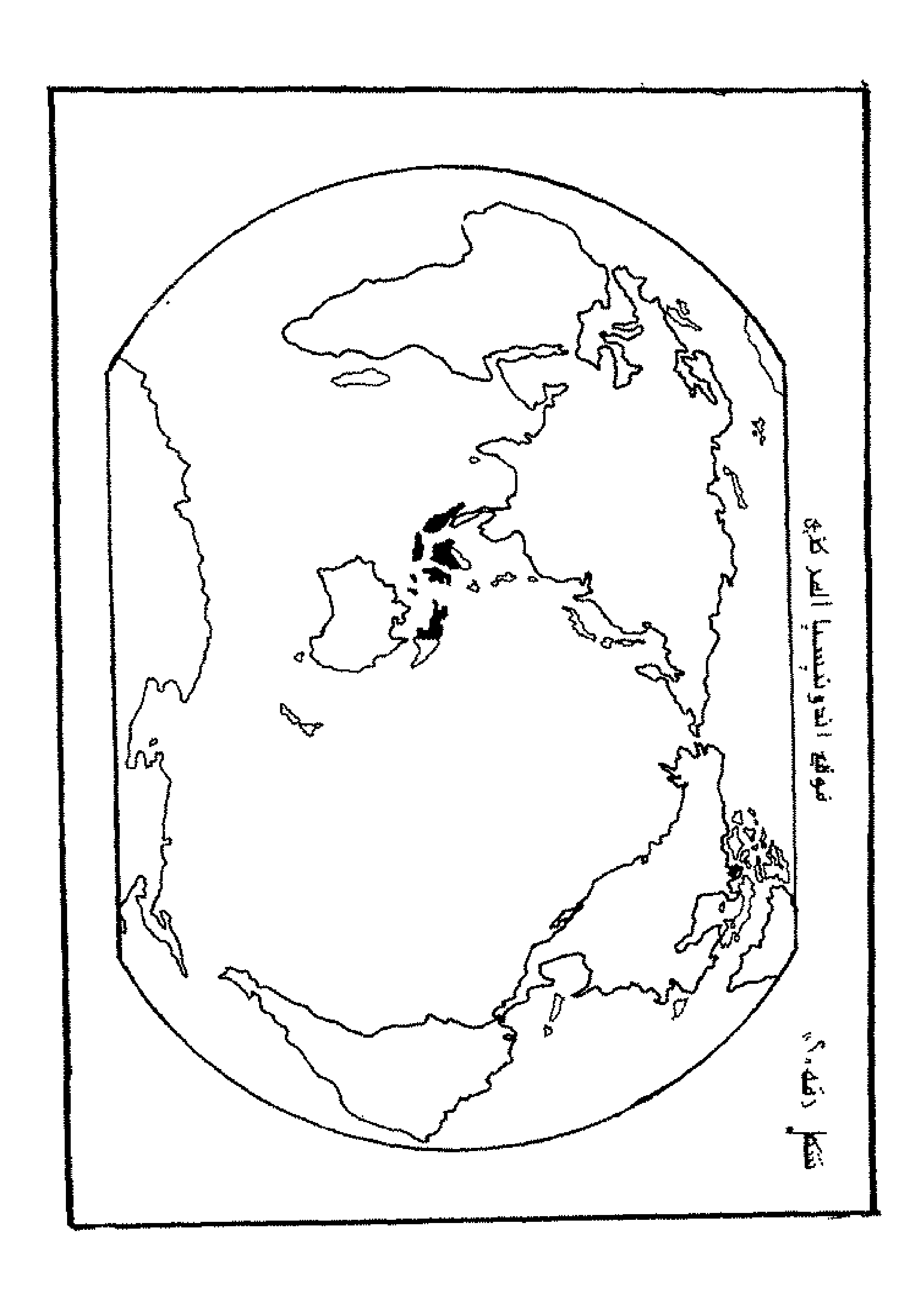
(٢٧) G.J. Pauker: Toward ANew Order in Indonesia «Foreign Affairs, vol. 54, April 1967, p.502».

(٢٨) أندونيسيا قد تصبح دولة مستوردة للنفط. الوطن الكويتية. العدد ٤٩٦٩ في ١٩/ ١٢/ ١٩٨٨، ص٩.

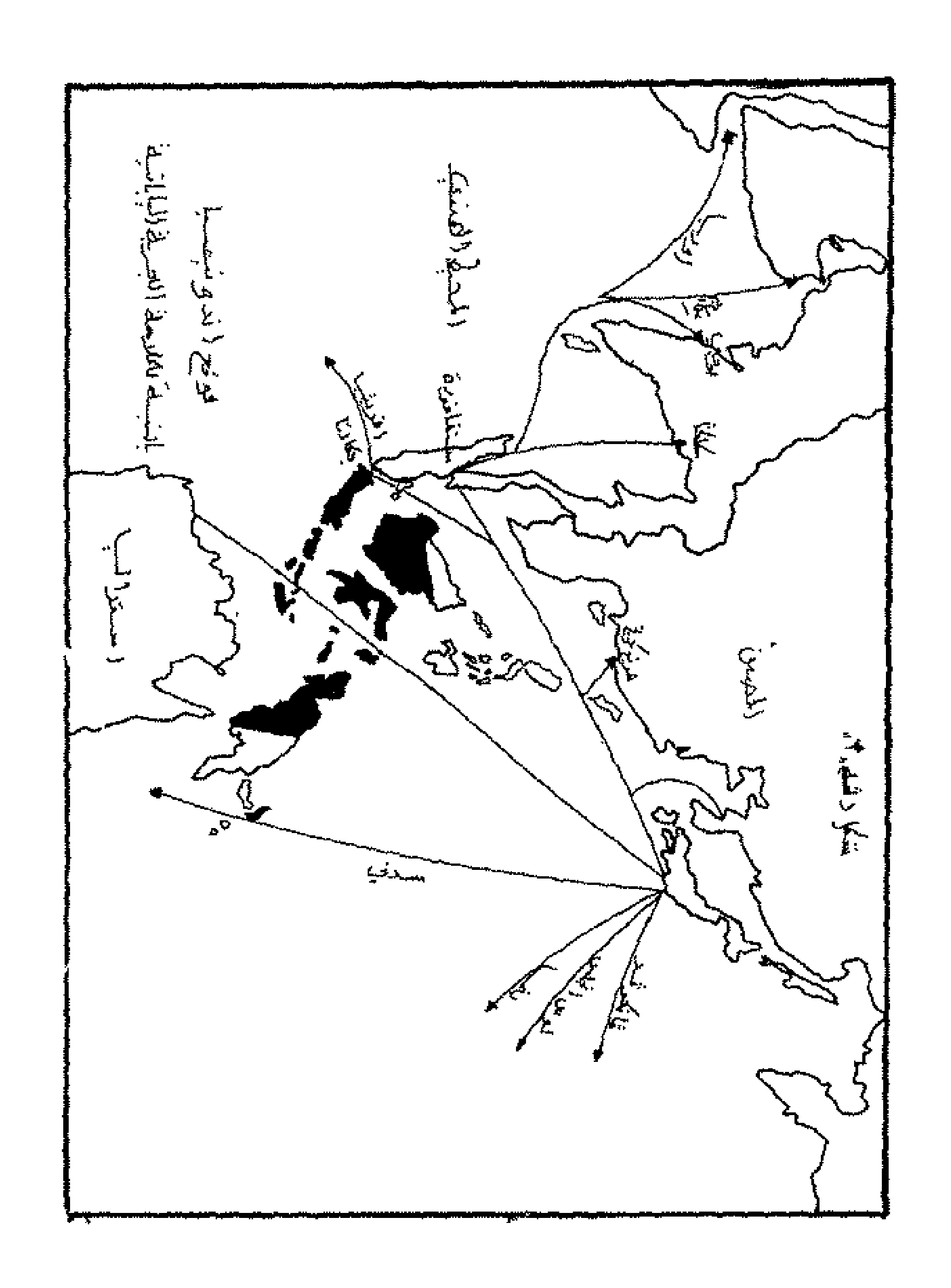
(٢٩) أندونيسيا على المفرق. مجلة المستقبل. باريس. العدد ٥٨٧ في ٢١/ ٥/ ١٩٨٨ ص٣٧.



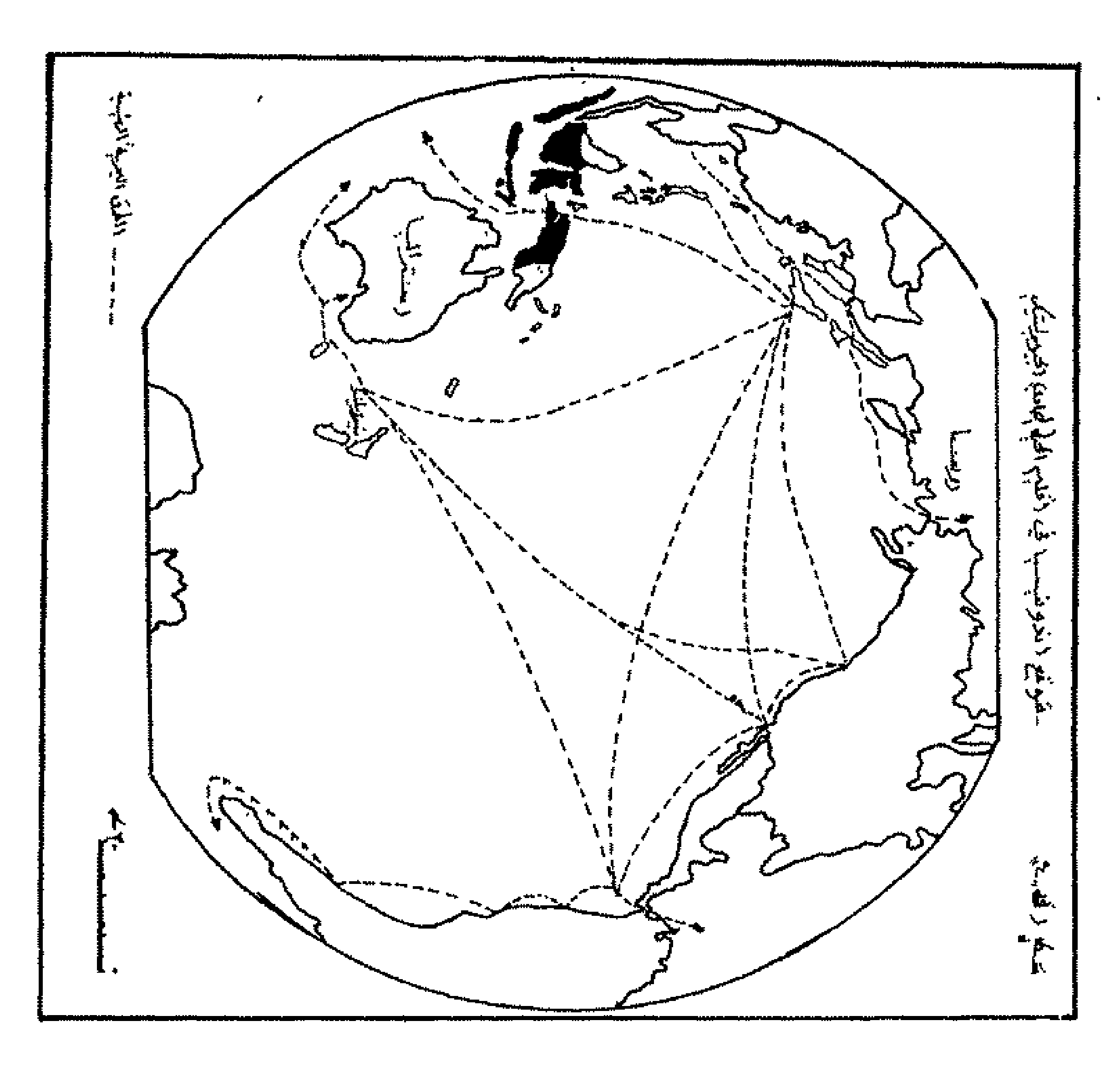
شكل رقم (١)
الجزر الأندونيسية.



شكل رقم (٢)
موقع أندونيسيا المركزي.

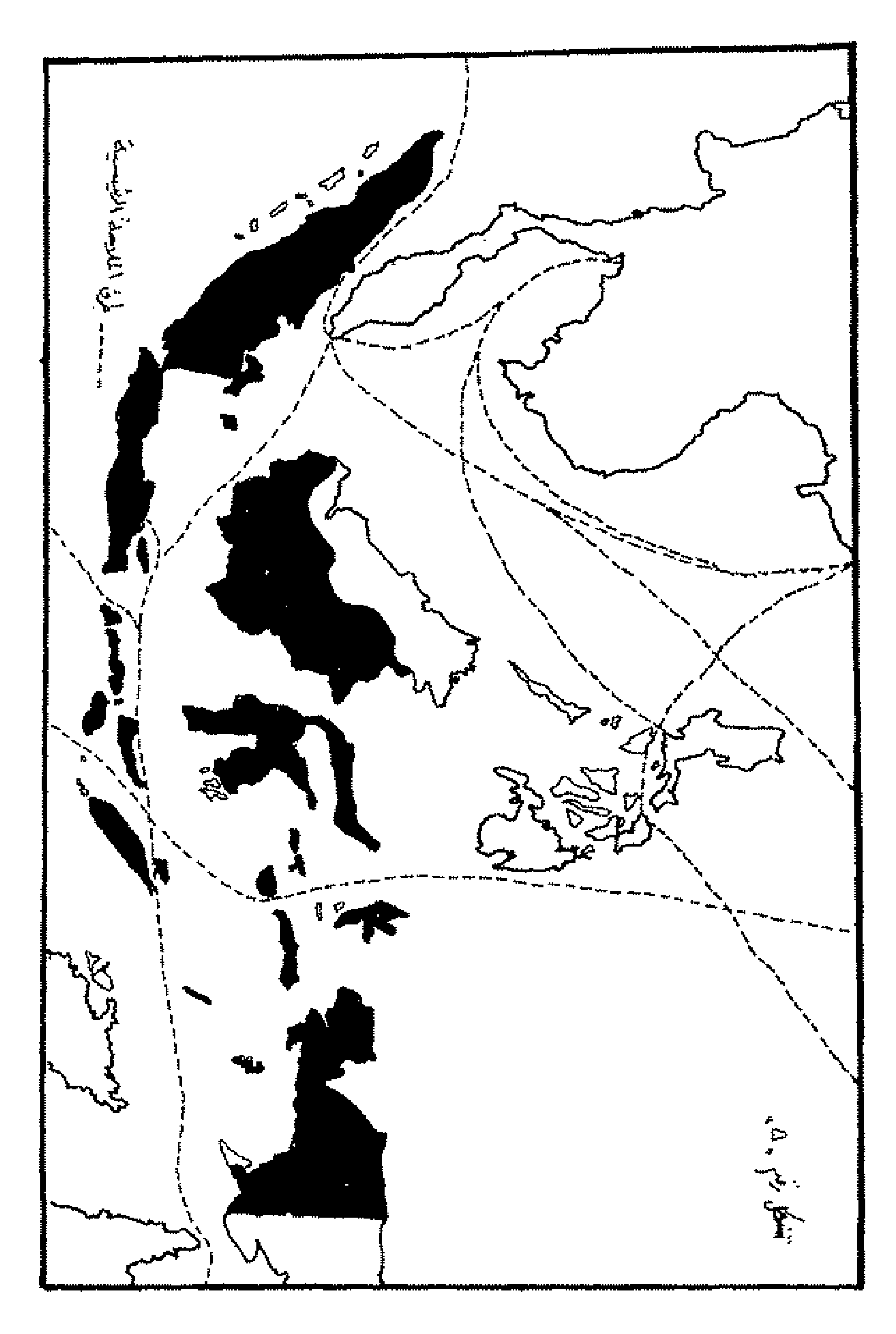


شكل رقم (٣)
موقع أندونيسيا بالنسبة للملاحة البحرية اليابانية.



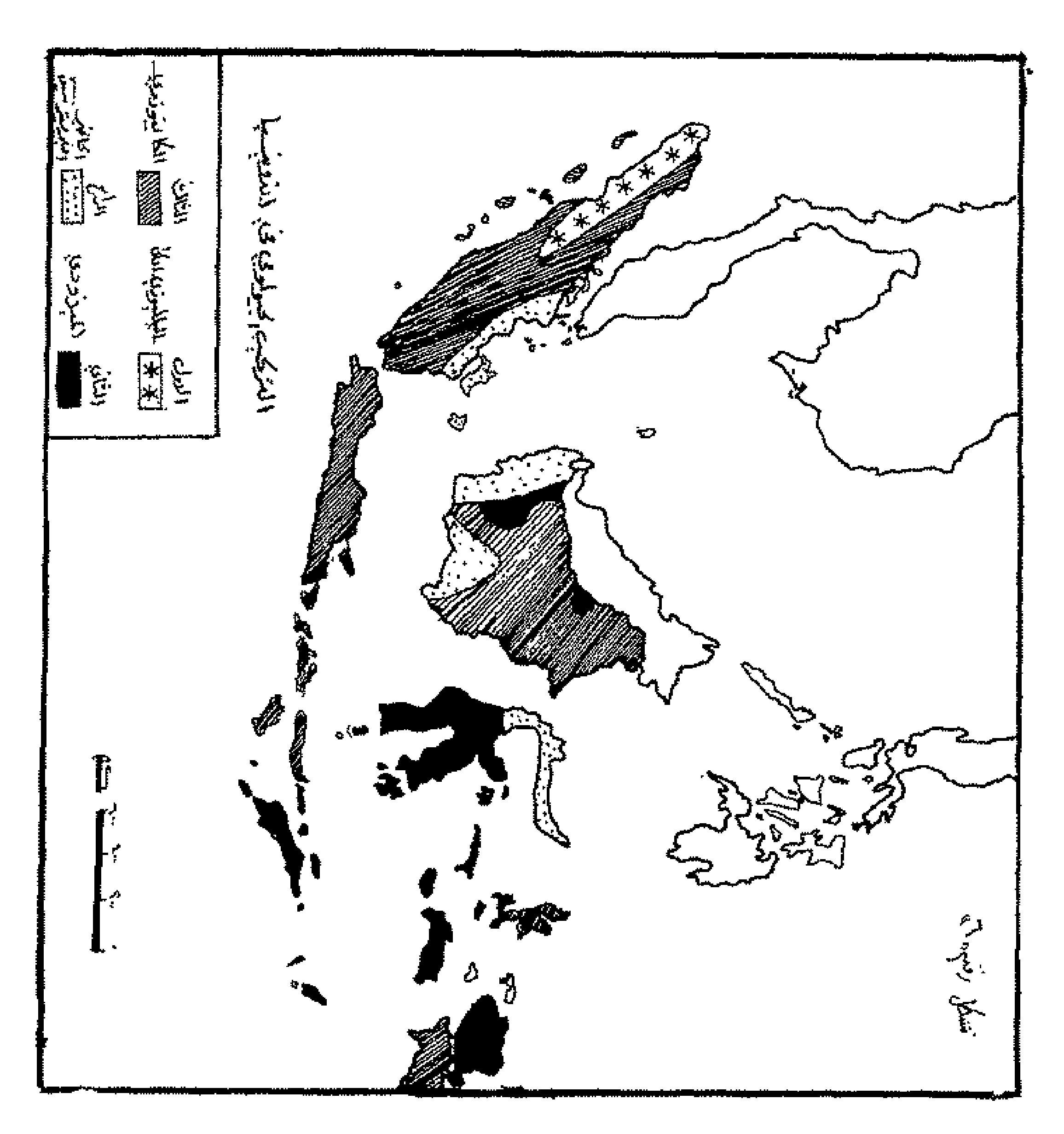
شكل رقم (٤)

موقع أندونيسيا مع اقليم المحيط الهادي الجيوبولتيكي.

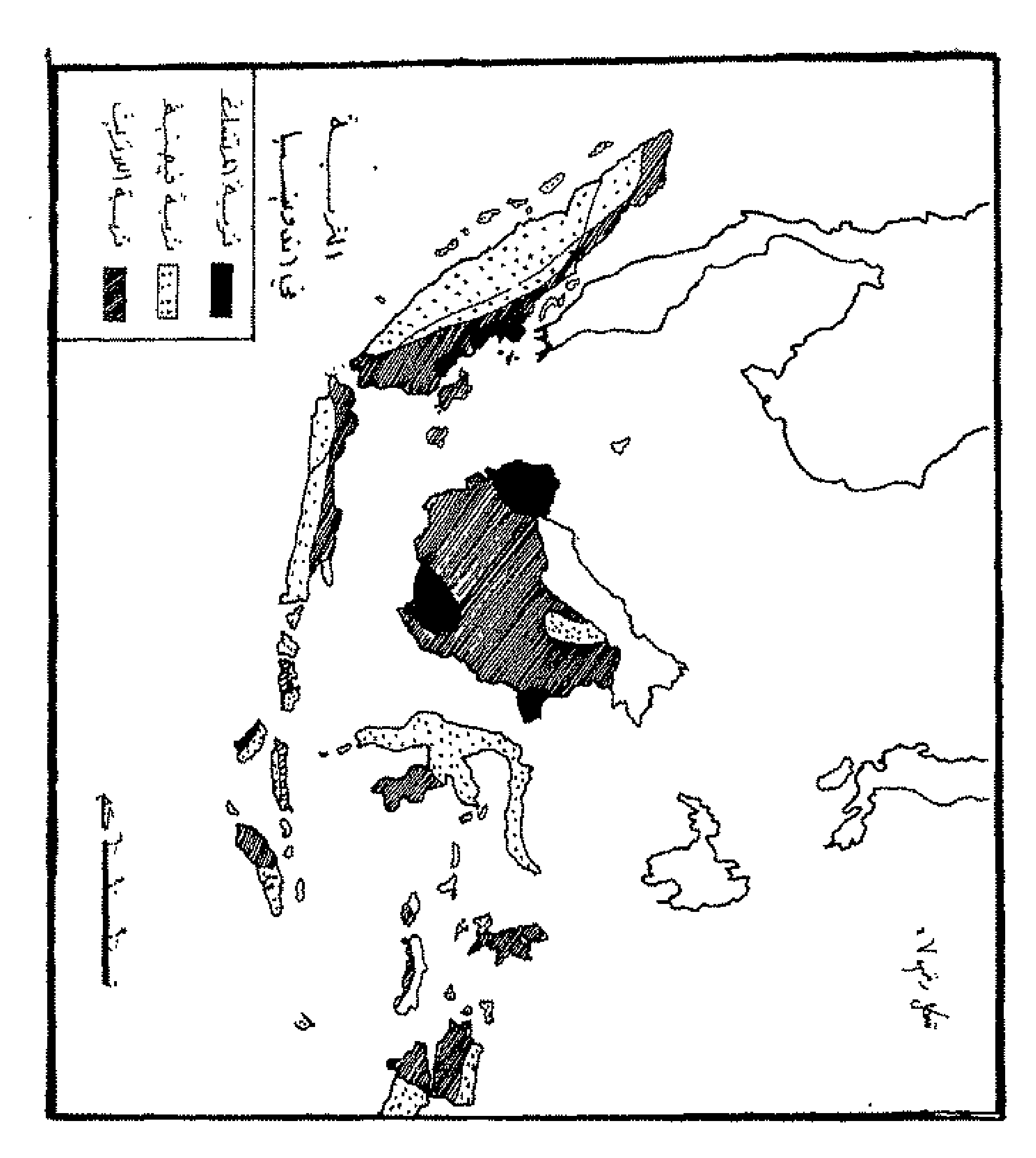


شكل رقم (٥)

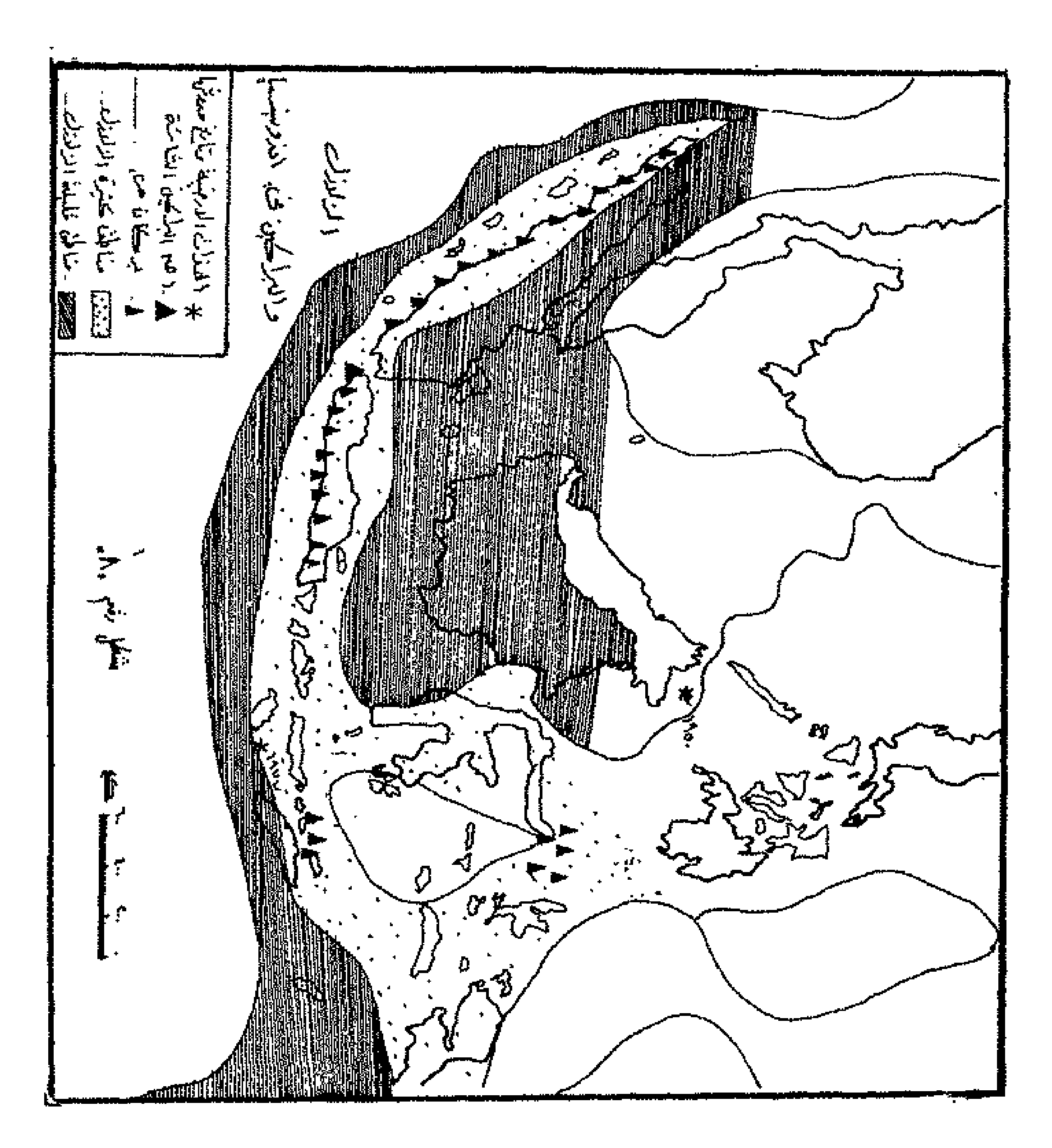
مطرة الملاحة الرئيسية.



شكل رقم (٦)
التركيب الجيولوجي في أندونيسيا.

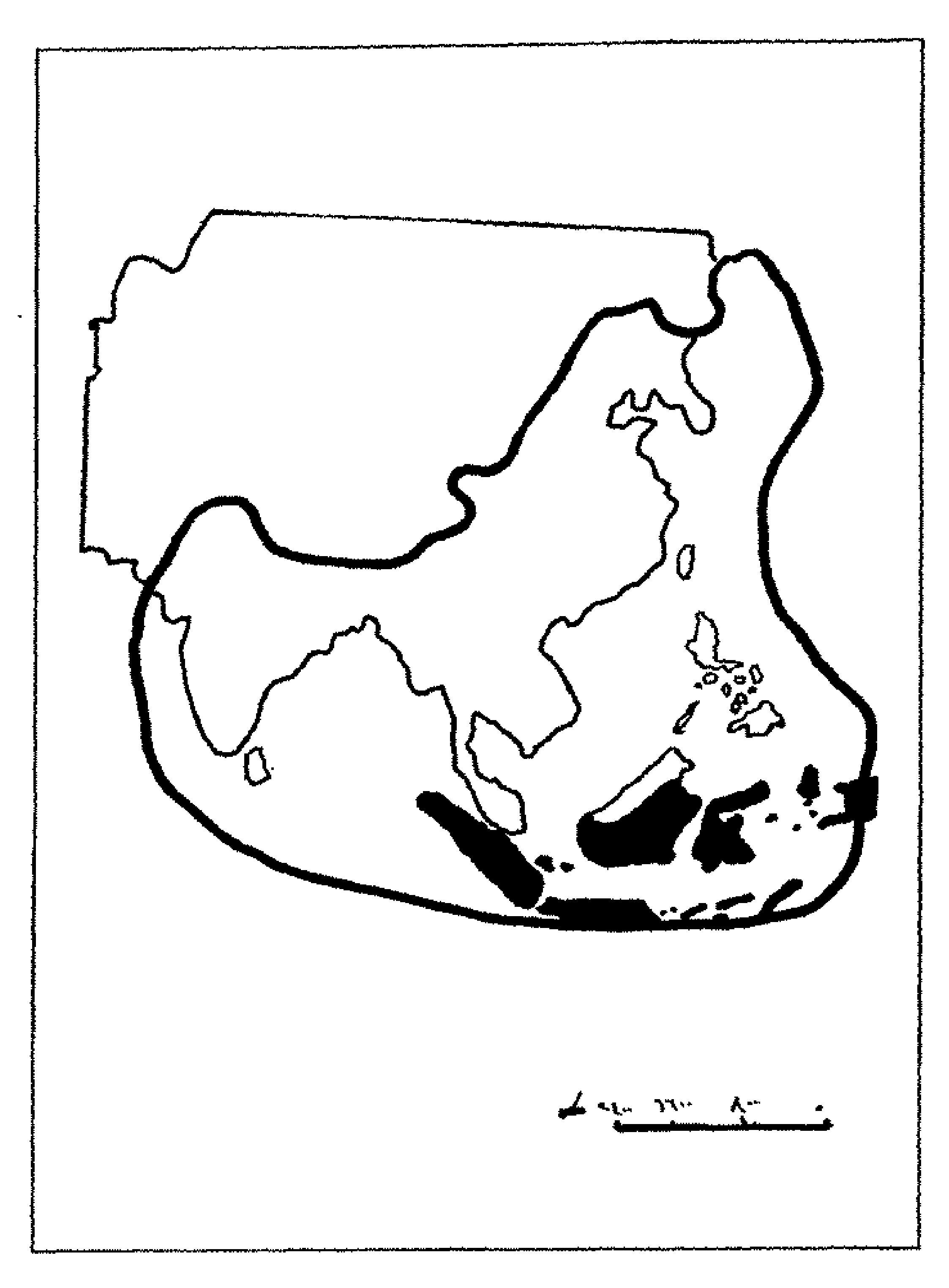


شكل رقم (٧)
التربة في أندونيسيا.



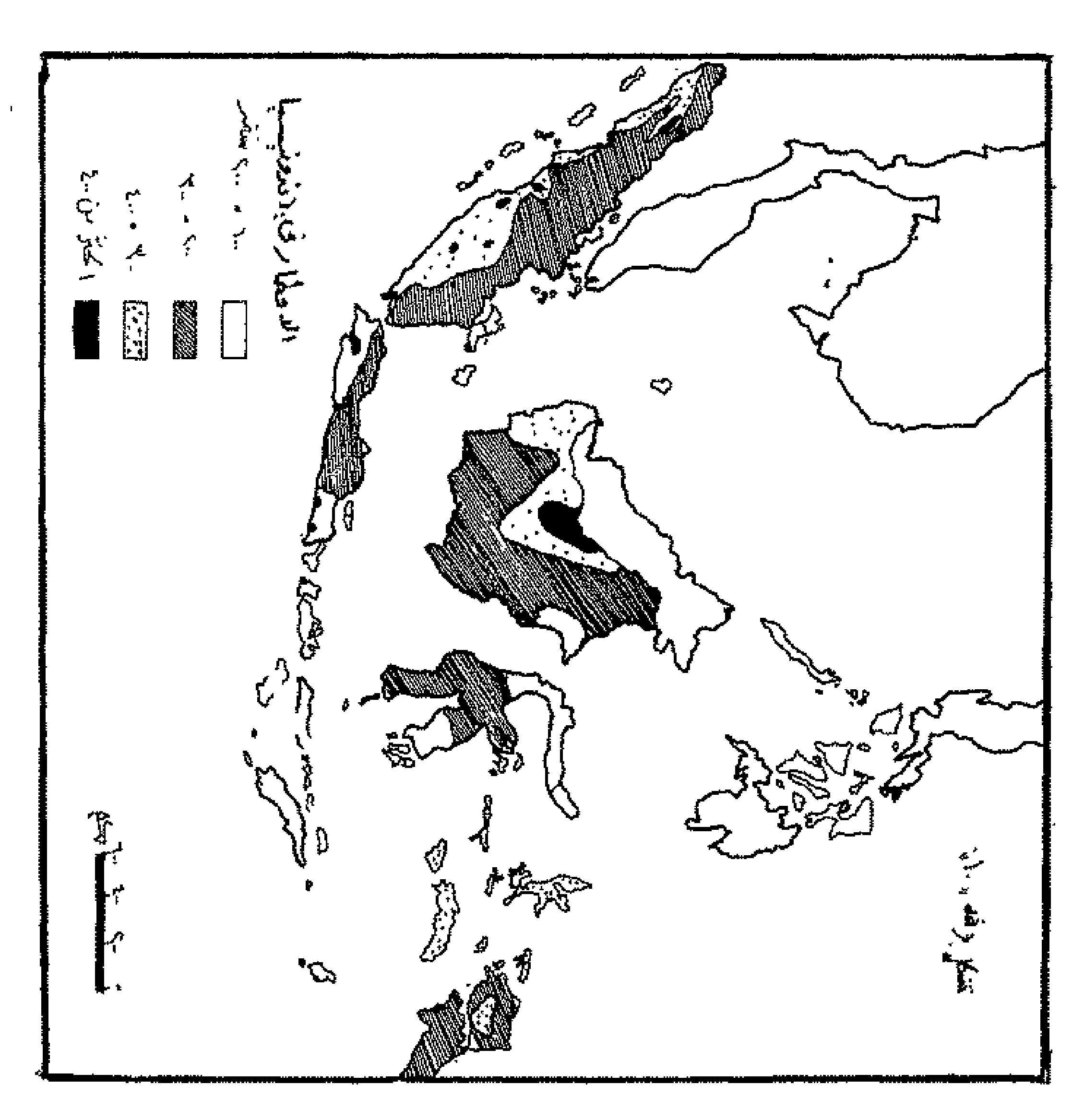
شكل رقم (٨)

الزلازل والبراكين في أندونيسيا.

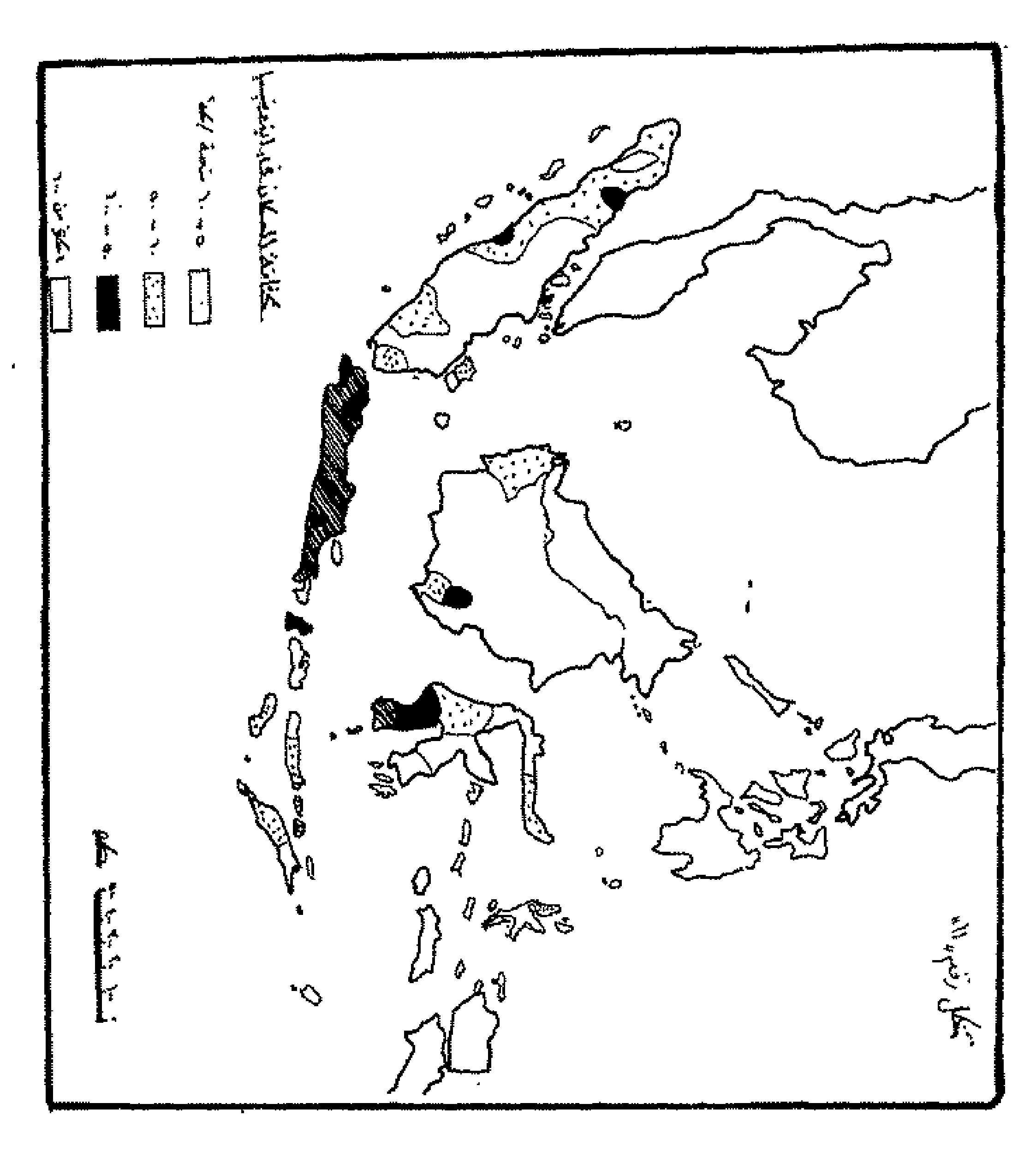


شكل رقم (٩)

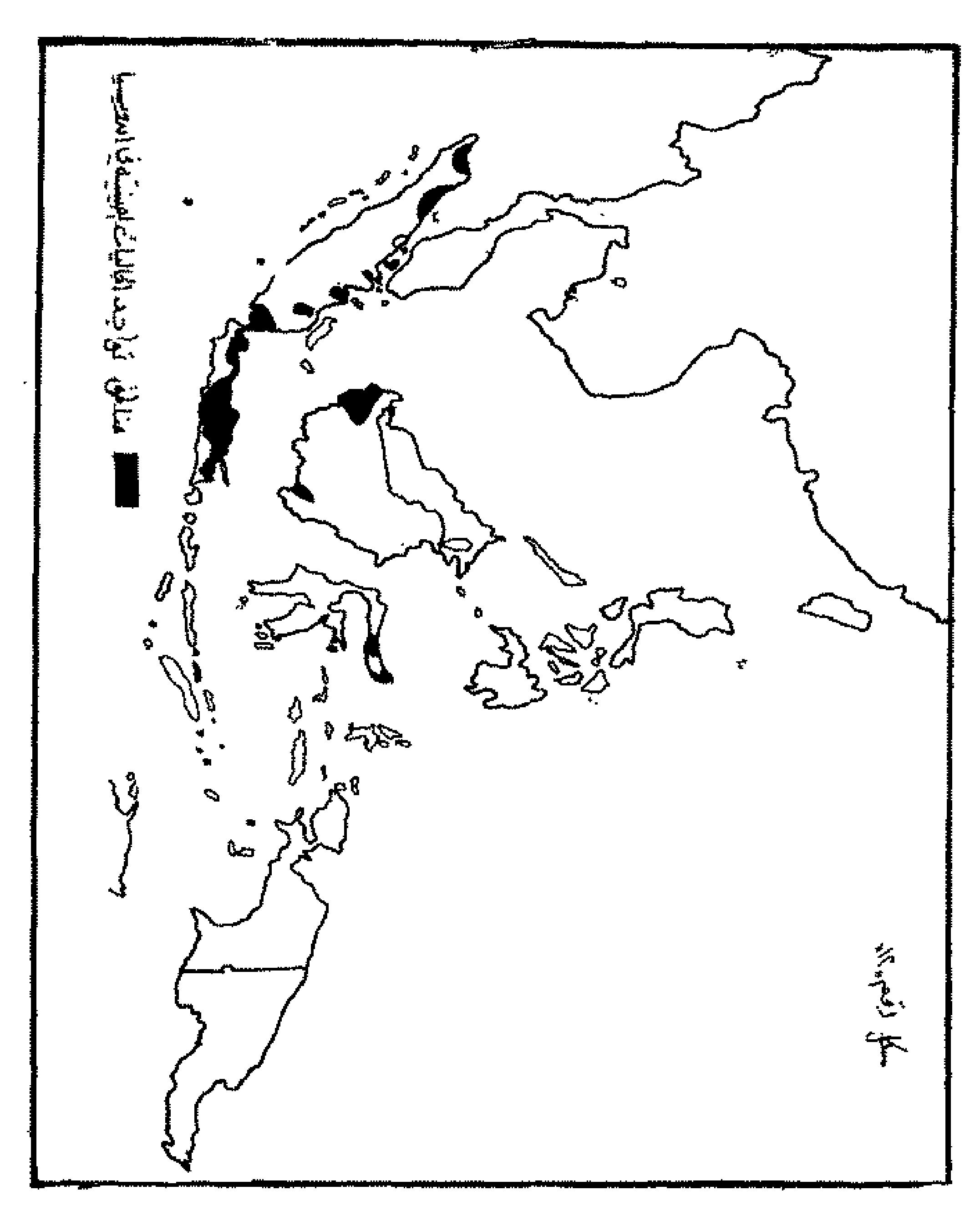
إقليم آسيا الموسمي.



شكل رقم (١٠)
الإمطار في أندونيسيا.

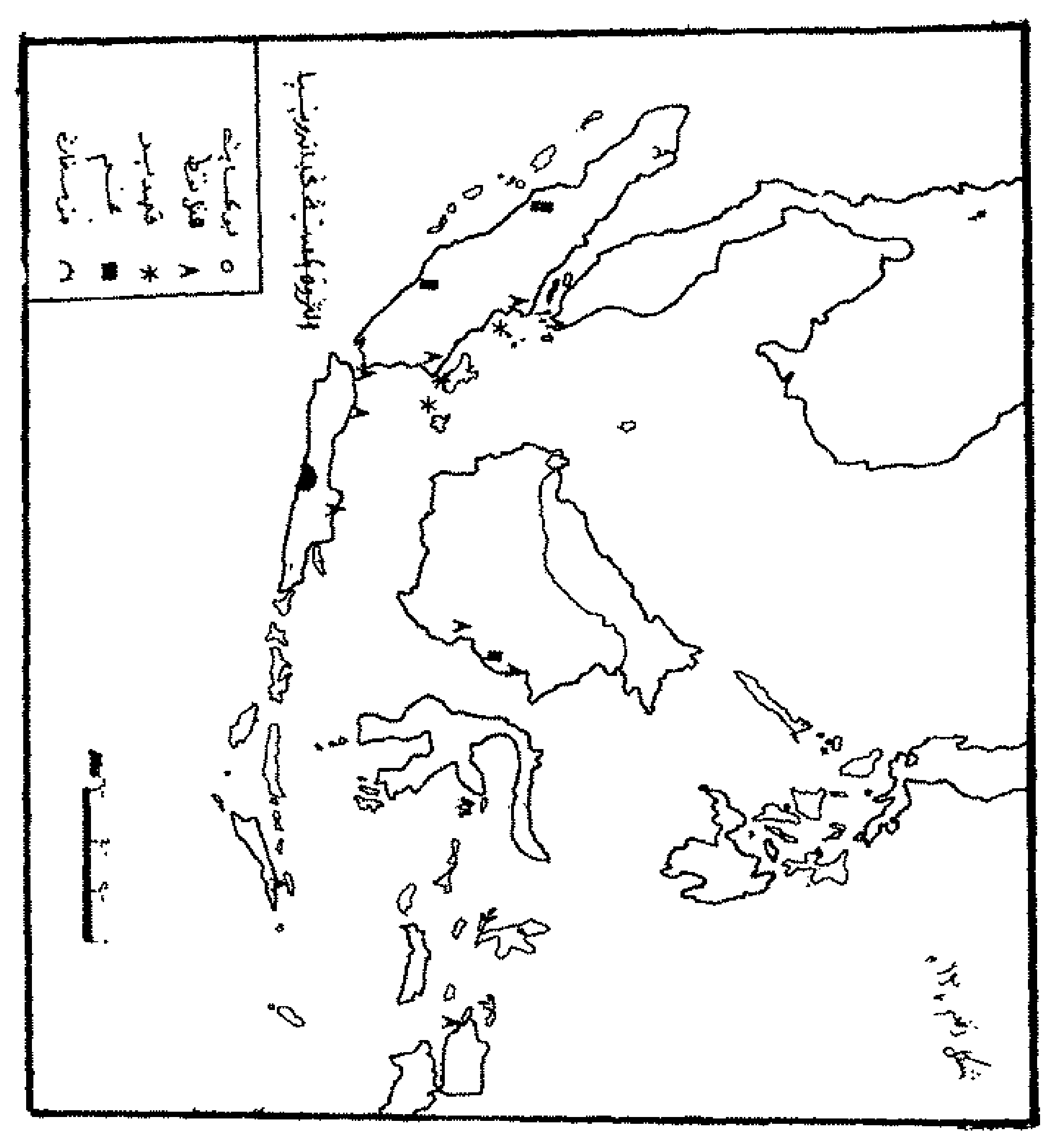


شكل رقم (١١)
كثافة السكان في أندونيسيا.



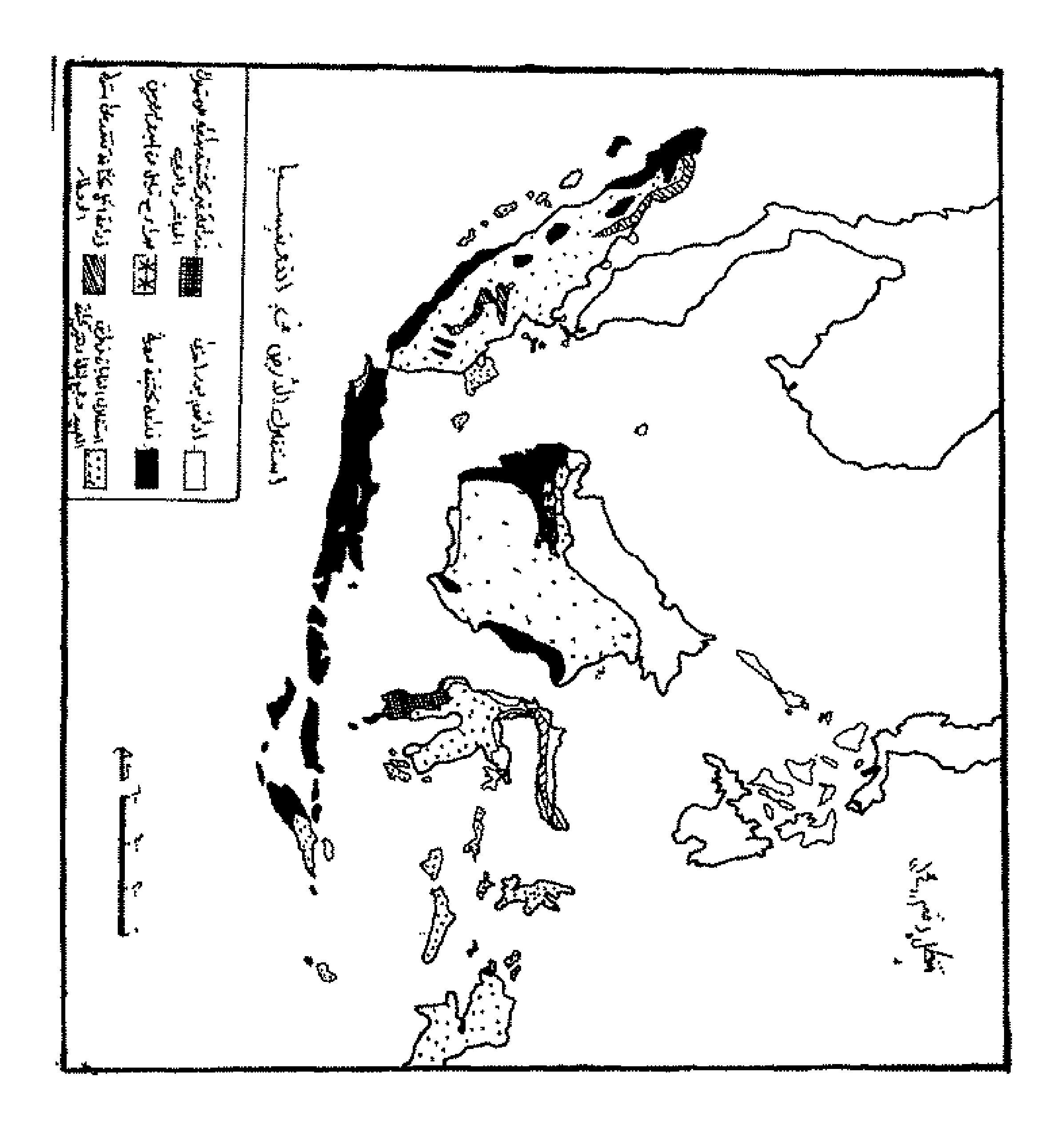
شكل رقم (١٢)

مناطق تواجد الجاليات الصينية في أندونيسيا.



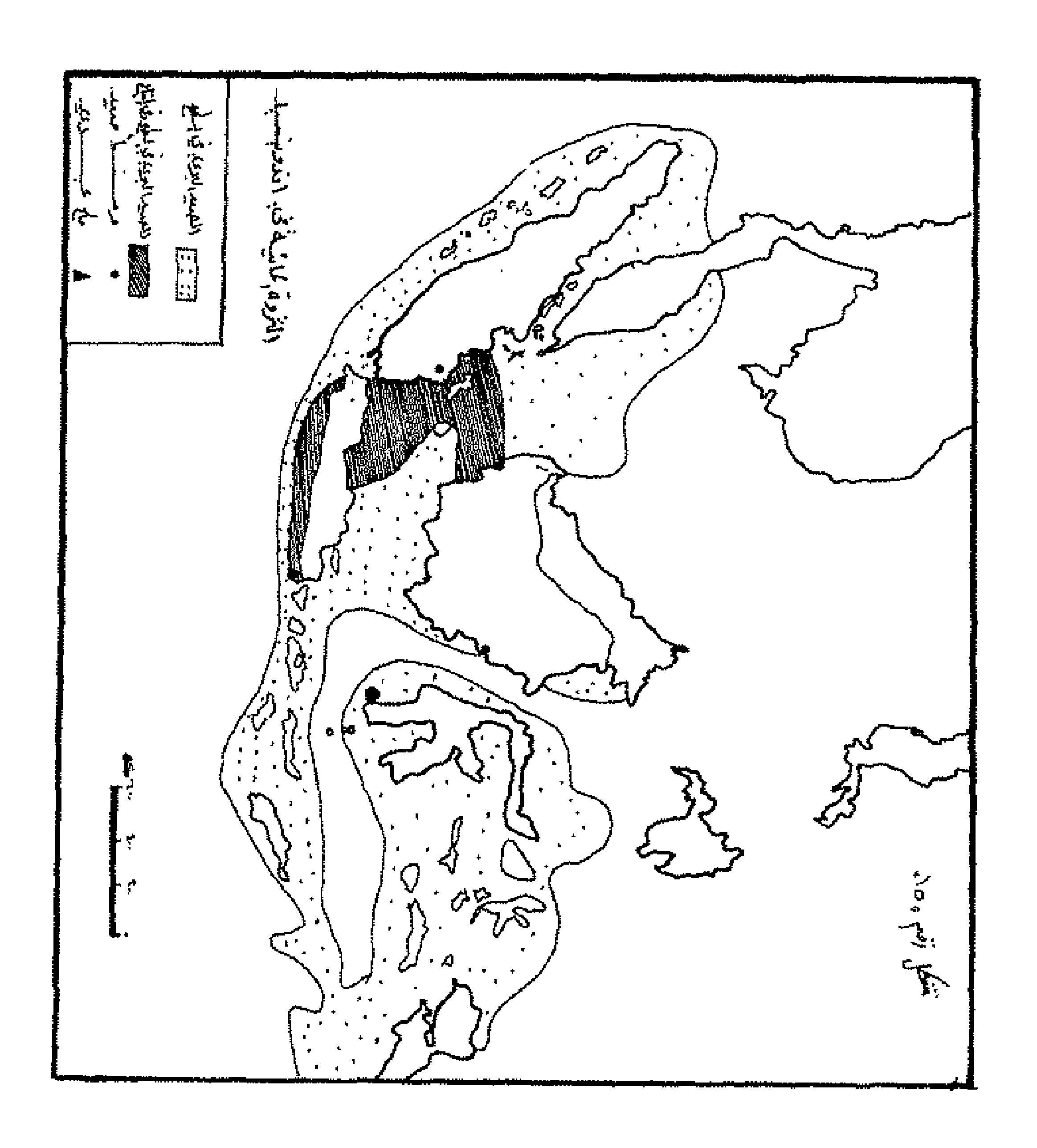
شكل رقم (١٣)

الثروة المعدنية في أندونيسيا.



شكل رقم (١٤)

استغلال الأرض في أندونيسيا.



شكل رقم (١٥)
الثروة المائية في أندونيسيا.

الفصل السادس

التحديات الجيوبولتيكية للأمن المالديفي

مقدمة: نشأة الدولة:

لا شك أن لموقع جزر المالديف بالقرب من الهند وسريلانكا وعلى الطريق التجاري البحري، أثره الكبير في تاريخ هذه الدولة الصغيرة، حيث تشير الأساطير إلى أن أحد أمراء سريلانكا قد استقر في هذه الجزر وأصبح أول سلاطينها، وإليه ترجع عائلة ديدي Didi التي حكمت لنحو ثمانية قرون[1].

لقد انتقل الإسلام إلى هذه الجزر بواسطة التجار المسلمين من الجزيرة العربية والذين كانوا يتاجرون مع مناطق الهند والصين وجنوب وشرقي آسيا. وفي عام ١٣١٤ اعتنق جميع السكان الديانة الإسلامية بما فيهم حاكم الجزر Dharum asanth Ras gefanu الذي اتخذ له اسماً جديداً هو السلطان محمد بن عبد الله. وقد زارها في تلك الفترة الرحالة العربي ابن بطوطة ووصف أحوال السكان فيها ثم خضعت الجزر لفترة قصيرة للسيطرة البرتغالية ثم الهولندية إلى أن أصبحت تحت الحماية البريطانية عام ١٨٨٧. وبعد أحداث سياسية حولت السلطنة إلى ما يشبه الجمهورية وانتخب الأمير محمد أمين ديدي رئيساً عام ١٩٥٣، ثم أعيد نظام السلطة عام ١٩٥٤ وتولى الأمير محمد فريد ديدي العرش واستمر العمل بنظام السلطنة حتى عام ١٩٦٨، على الرغم من أن الجزر قد نالت استقلالها في ٢٦ تموز عام ١٩٦٥، حيث وافق أكثر من ٨٠٪ من الشعب المالديفي على تأسيس النظام الجمهوري[2].

عناصر الدولة الجيوبولتيكية:

أولاً: عناصر الجغرافية الطبيعية:

١ ـ يتألف ارخبيل المالديف من ألفي جزيرة مرجانية صغيرة، - تتجاور مع بعضها مشكلة ١٩ حلقة تحتضن داخلها أحواض بحيرات ضحلة[٣]، تبلغ مساحتها الكلية ٢٣٥ كم٢[٤] (الشكل ر و٢).

٢ ـ تقع الجزر في المحيط الهندي بين دائرتي عرض ٧٥° شمالاً صفر° جنوباً وبين خطي طول ٣١ ٧٢° و٤٢ ٧٣° شرقاً.

٣ ـ جزر المالديف خالية من التضاريس المعقدة حيث لا يزيد ار معظم الجزر عن ٢٠ قدم فوق مستوى سطح البحر.

٤ ـ تغطي الجزر النباتات الاستوائية وفي مقدمتها أشجار جوز الهند.

٥ ـ يتميز مناخ المالديف بكونه حار ورطب معظم أيام السنة بسبب الم الجغرافي الاستوائي وكونها تقع ضمن الاقليم الموسمي الآسيوي، تركز مطري خلال الفترة أيلول ـ كانون أول.

ثانياً: العناصر البشرية:

١ ـ يتكون الشعب المالديفي من العناصر الأثنية التالية[٥]:

أ ـ السنهاليين ٤٠٪ ويتركزون في القسم الجنوبي من الارخبيل.

ب ـ الدرافيديين ٣٠٪ ويتركزون في القسم الشمالي من الارخبيل.

جـ ـ العرب والعناصر الأخرى ٣٠٪ ويتركزون في القسم الوسطي ، الارخبيل.

٢ ـ يدين السكان جميعهم بالديانة الإسلامية.

٣ ـ يبلغ عدد السكان (عام ١٩٩٣) ٢٤٣ نسمة، يتركزون في ٢٢١ جز وبكثافة تصل إلى ٥٤٠ نسمة/كم٢.

٤ ـ إن نسبة النمو السنوية هي ٣,٧٪ حيث سيصبح عدد السكان ع ٢٠٠٠ حوالي ٣١٣ ألف نسمة وسيتضاعف السكان خلال ١٩ سنة.

٥ ـ يتركز معظم السكان في القرى والأرياف، بينما يشكل السكان الحضر حوالي ٢٨٪.

٦ ـ لغة السكان هي الدفهية Divehi وهي مشتقة من اللغة السنهاليزية مع خليط من العربية. كما يتكلم العديد من السكان، العربية أيضاً.

٧ ـ هناك تخلف في المستوى التعليمي والصحي للسكان حيث تنتشر الأمية بنسبة عالية، مع قلة في عدد المدارس، وعدم وجود أية مؤسسة للتعليم العالي. تتوفر في الجزر أربع مراكز طبية تحتوي على ١٢٨ سرير، يعمل فيها ٢٦ بين طبيب وموظف صحي (١٩٩٢).

ثالثاً: العناصر الاقتصادية:

١ ـ تشكل حرفة صيد الأسماك، النشاط الرئيسي لسكان المالديف، سواء كان ذلك من المناطق الساحلية القريبة أو المناطق البعيدة وتشكل الأسماك الغذاء الرئيسي للسكان إضافة إلى أنها تشكل أكثر من ٩٥٪ من صادرات البلاد وبشكل خاص السمك الذي يعرف «السمك المالديفي» Maldive Fish الذي هو نوع من أنواع التونة.

٢ ـ يتركز النشاط الزراعي بالأساس على زراعة أشجار الجوز والكسافا واليام وغيرها من النباتات الاستوائية.

٣ ـ أما الصناعة، فتتمثل بتلك الأنشطة المرتبطة بصيد السمك حيث يتم تجفيفه وتصديره لسريلانكا وجنوب الهند بشكل خاص، ويعمل بها أكثر من ٥٠٪ من سكان الجزر، ثم زيت جوز الهند، ناهيك عن بعض الصناعات اليدوية البسيطة وبناء الزوارق.

٤ ـ لقد أقدمت الحكومة على تطوير القطاع السياحي الذي أصبح مصدراً مهماً للعملة الصعبة باستثمار السواحل والجزر.

٥ ـ تستورد المالديف الرز والوقود والمعدات والآلات والسكر والمنسوجات، بينما تصدر السمك وبعض السلع التي تنتج من الألياف والحيوانات البحرية.

رابعاً: العناصر السياسية[٦]:

١ - نظام الحكم في الجمهورية رئاسي يتم بانتخاب رئيس الجمهورية كل خمس سنوات بانتخابات عامة مباشرة.

٢ - يتكون مجلس المواطنين (البرلمان) من ٤٨ عضواً يتم انتخاب ٤٠ عضواً بانتخابات حرة مباشرة و٨ يسميهم رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات.

٣ - المالديف عضو في الكومنولث البريطاني ومنظمة التعاون الاقليمي لدول جنوب آسيا (المالديف، الهند، سريلانكا، الباكستان، بنغلاديش، بوتان، والنيبال) ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٤ - تعرضت البلاد إلى محاولة انقلابية عام ١٩٨٨ واستطاع رئيس الجمهورية مأمون عبد القيوم من افشالها.

٥ - هناك اتفاق مع بريطانيا لتواجد قاعدة للقوة الجوية الملكية ومحطة إذاعة في جزيرة Gan ومناطق من جزيرة Hittadu والسواحل المجاورة[٧].

٦ - هناك اتصالات غير معلنة بين المالديف والولايات المتحدة حيث قدمت الأخيرة مساعدة إلى الحكومة المالديفية قدرها ٣٠٠ ألف دولار، كما تتواجد شركات أمريكية للتنقيب عن النفط والغاز في الجزر المالديفية.

التقويم الجيوبولتيكي:

أولاً: عناصر الضعف:

١ - المالديف دولة صغيرة: المالديف إحدى الدول الصغيرة التي يضمها النظام الدولي، والتي تسعى إلى امتلاك موقع مستقل فيه. ولا شك أن مسألة الصغر والكبر مسألة نسبية لاعتمادها على مقاييس انتقائية من الصعب جداً أن نحدد أين يبدأ الصغر وأين ينتهي كما وأن بعض البلدان قد تكون صغيرة إذا استعملنا وحدة قياس معينة وقد لا تكون كذلك بمقاييس أخرى[٨].

لقد اعتمد بعض الباحثين على المعيار النفسي لتحديد الدول الصغيرة من حيث أن قادتها لا يرون فيها إمكانية تحقيق الأمن والتأثير في المجتمع الدولي بصورة منفردة أو مع دول صغيرة أخرى، وإنما يجب أن تعتمد على قوى أخرى كبيرة أو هيئات وتكتلات ومنظمات توفر لها ذلك. بينما اتخذ آخرون من السكان وحدة قياس لحجم الدولة فمنهم من قال بأن الدولة الصغيرة لا يزيد سكانها عن ٣٠٠ ألف نسمة ومنهم من قال بمليون أو أقل وثالث أشار إلى عشرة ملايين أو أقل[٩].

كما اتخذ باحث من عدد السكان والناتج المحلي الخام أساساً لتحديد الدولة الصغيرة[١٠]. في حين استخدم شارلس تايلور وسائل معيارية مثل المجتمعات الراقية وتحليل التفاوت في استهلاك الطاقة والوضع القانوني وإدراك الذات سياسياً والسكان والناتج القومي الخام ومساحة الأرض، فوجد بأن هناك ٢٣ دولة مصنفة دولاً صغرى ذات عدد سكان مليون نسمة أو أقل و٦٤ دولة مصنفة صغيرة[١١]. أما الباحث ايست East فقد اتخذ من السلوك السياسي الخارجي للدول معياراً لتحديد الدولة الصغيرة التي تتصف بما يلي:

أ ـ مشاركة محدودة وضئيلة في الأحداث الدولية.

ب ـ التزام عال ومشاركة فعالة في المنظمات الدولية.

جـ ـ دعم عال لقواعد القانون الدولي.

د ـ الابتعاد عن كل ما من شأنه المساس بالدول العظمى.

هـ ـ التأكيد على الجانب السلمي والديمقراطي في إدارة شؤون الدولة.

و ـ تحجيم كبير للنشاطات المتعلقة بالسياسة الخارجية[١٢].

أما علماء الجيوبولتك فقد اتخذوا من مساحة الدولة مقياساً لتصنيف الدول فقد وضع باوندس Pounds التصنيف التالي[١٣]:

أ ـ دول صغيرة تتراوح مساحتها بين ١٩٥ ألف إلى ألف كم.٢

ب ـ دول صغيرة جداً تتراوح مساحتها بين ١٢٥ إلى ٢٥ ألف كم.٢

جـ ـ دول قزمية: مساحتها أقل من ٢٥ ألف كم.٢

أما دي بليه فقد اقترح التصنيف التالي[١٤]:

أ ـ دول صغيرة: تتراوح مساحتها بين ١٥٠ ألف إلى ٢٥ ألف كم.٢

ب ـ دول صغيرة جداً: مساحتها أقل من ٢٥ ألف كم.٢

ومهما اختلف وتباينت المقاييس حول تحديد الدولة الصغيرة، فإن المالديف دول صغيرة وفق كل المقاييس، بل دولة قزمية جداً ولا تتوفر لها أية مقومات تجعل منها دولة ذات تأثير في النظام الاقليمي التي تكون جزءاً منه، جنوب آسيا.

٢ ـ ندرة الموارد المتاحة للدولة، فعدا السمك وبعض المنتجات الاستوائية البسيطة، فإن المالديف فقيرة جداً للموارد.

٣ ـ قلة عدد السكان وتدني المستوى الثقافي والاجتماعي والصحي، مما انعكس أثره في القدرة على استثمار الموارد المتاحة واستكشاف موارد جديدة.

٤ ـ الاعتماد على المساعدات الخارجية في دعم الاقتصاد الوطني، والتبعية هذه تشكل تحدياً للأمن الوطني للدولة.

٥ ـ وجودها بالقرب من دولة كبيرة، الهند، لها استراتيجيتها وتطلعاتها إلى الهيمنة على منطقة جنوب آسيا ووضع دولها ضمن النفوذ والتأثير الهندي.

ثانياً: عناصر القوة:

تتوفر لجزر المالديف عناصر لم تستثمر وتوظف لصالح تعزيز إمكانياتها الاقتصادية والسياسية، يمكن الإشارة إليها كما يلي:

١ ـ الموقع الجغرافي: تحتل المالديف موقعاً جغرافياً حيوياً، حيث تقع في القسم الشمالي من المحيط الهندي، وتنبع هذه الحيوية من الميزات التالية للمحيط الهندي[١٥]. (الشكل رقم ٣).

أ ـ أهمية المحيط الهندي في الاستراتيجيات الدولية: حيث يغطي مساحة

مائية واسعة وينفتح بشكل كبير بين السواحل الاسترالية وسواحل جنوب افريقيا لمسافة خمسة آلاف ميل. وقد برزت أهمية البحار في الاستراتيجيات العسكرية للولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا[١٦] حيث طورت هذه الدول قواتها البحرية واتخذت من الجزر قواعد ثابتة ومن حاملات الطائرات والغواصات قواعد متحركة، فكانت بعض جزر المالديف قاعدة بريطانية، وتحولت جزيرة دياغوغارسيا قاعدة أمريكية، والعديد من الجزر في شرقي افريقيا قواعد فرنسية (الشكل رقم ٤).

ب ـ يضم المحيط الهندي وتشرف عليه العديد من المضايق والممرات البحرية المهمة مضيق ملقا، مضيق هرمز، مضيق باب المندب وغير ذلك، ويعطي موقع المالديف في المحيط الهندي أهمية لها في الإشراف على تلك الممرات (الشكل رقم ٥).

جـ ـ يشكل المحيط الهندي، طريقاً للملاحة التجارية للسلع والافراد، بين أوروبا وافريقيا وجنوب غرب آسيا وبين مناطق جنوب وجنوب شرقي آسيا واستراليا، ويمكن الإشارة في هذا المجال بشكل خاص إلى السفن الناقلة للبترول من الخليج العربي إلى اليابان وشرقي آسيا[١٧] وتلك الناقلة للحبوب من استراليا إلى غرب آسيا وافريقيا. وموقع المالديف المشرف على هذه الطرق يمنحها أهمية، فيما إذا توفرت للسفن الخدمات والتسهيلات اللازمة (الشكل رقم ٦ و٧).

٢ ـ وجود تركزات معدنية مختلفة في المياه الاقليمية للمالديف، إضافة إلى المناطق المجاورة لها في قاع المحيط، يمكن التوجه إلى استثمارها وطنياً أو المشاركة مع الشركات الأجنبية (الشكل رقم ٨).

٣ ـ الطبيعة الجزرية الجميلة لجزر المالديف، يمكن استثمارها لأغراض السياحة وتطوير القطاع السياحي بما يوفر للمالديف الأموال اللازمة للتنمية والحصول على العملة الصعبة.

الخلاصة

استعرضنا في الصفحات السابقة، الميزان الجيوبولتيكي لدولة المالديڤ، وحددنا عناصر الضعف والقوة في هذه الدولة الجزرية الصغيرة ويبقى على صانع القرار فيها، ومن أجل أن تجد لها دولة المالديف، موقعاً مستقراً في العائلة الدولية التي يتصارع فيها هاروت وماروت، على صانع القرار أن يميل بالميزان لصالح استكشاف مكامن القوة وتعزيزها بثقل يتجاوز فيه عناصر الضعف.

الهوامش

(١) د. غانم سلطان: جزر العالم، أمثلة وتطبيقات من بحار العالم ومحيطاته. الكويت ١٩٨٨. ص٢٢٦.

(٢) World Muslim Gazetteer 1975. Pakistan 1975, pp.504- 506.

(٣) Atlas Alphabetique: Maldives- Larousse. Paris 1976, p.184.

وانظر في الجزر المرجانية الحلقية Atolls:

كيث-ستو: علم المحيطات. ترجمة د. تلفان عناد أحمد. البصرة ١٩٨٦ ص١٥٠ - ١٥٣.

ودانييل بيرمان: اقتحام المجهول الأعظم، البعثة الدولية للمحيط الهندي ١٩٥٩ - ١٩٦٥. ترجمة اليونسكو. بيروت ١٩٨٦ ص٦٣ - ٦٥.

(٤) يشير د. سلطان إلى ٢٩٨ كم² والأطلس الفرنسي (٣٠٠ كم²)، PC, Globe 1992 (١١٥ ميل²)، Gazatteer (٢٥٣ كم²).

(٥) PC Globe, 1992. USA, Gazetteer, p.505.

(٦) س. ج. ع (كولومبو): التقرير السياسي السنوي المالديفي ١٩٩١ ص٣.

(٧) World Muslim Gazetteer, op. cit, p.505.

(٨) B. Benedict (ed): Problems of Smaller Territories London 1967, p.2.

(٩) د. صباح محمود محمد: دراسات في جغرافية الصراع الدولي. بغداد ١٩٩٠ ص٤٧.

(١٠) H.J. Vellut: «Small States and Problem of war and peace Some Consequences of the Emergence of Smaller states in Africa». JOPR, No.4, 1967, p.254.

(١١) د. حسن علي إبراهيم: الدول الصغيرة والنظام الدولي. بيروت ١٩٨٢ ص٦٩ - ٧٠.

(١٢) المصدر السابق ص٧٥.

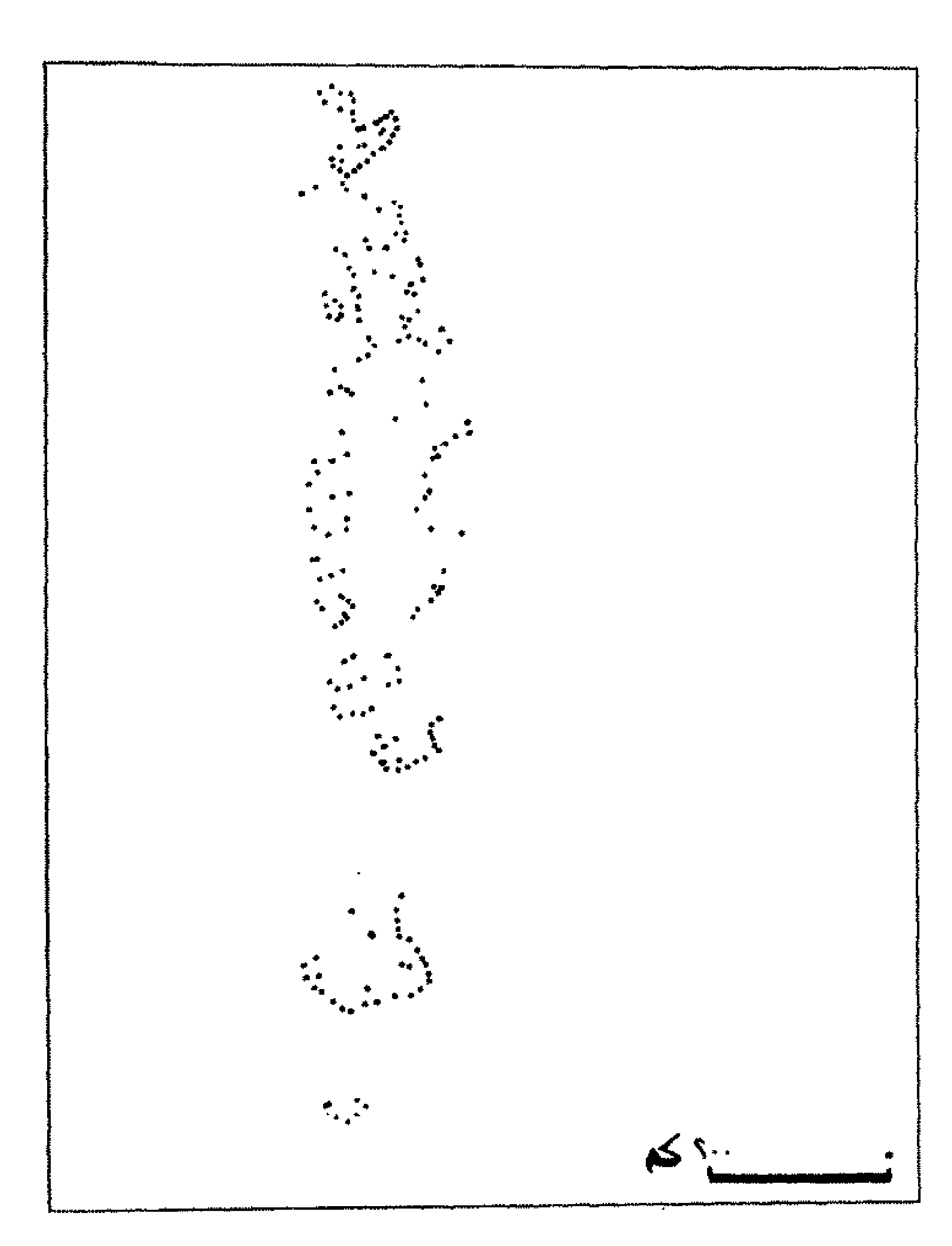
(١٣) N.C.Pounds: Political Geography. N.Y. 1972, p.35.

(١٤) H.J. deBlij: Systematic Political Geography. N.Y. 1967, p.39.

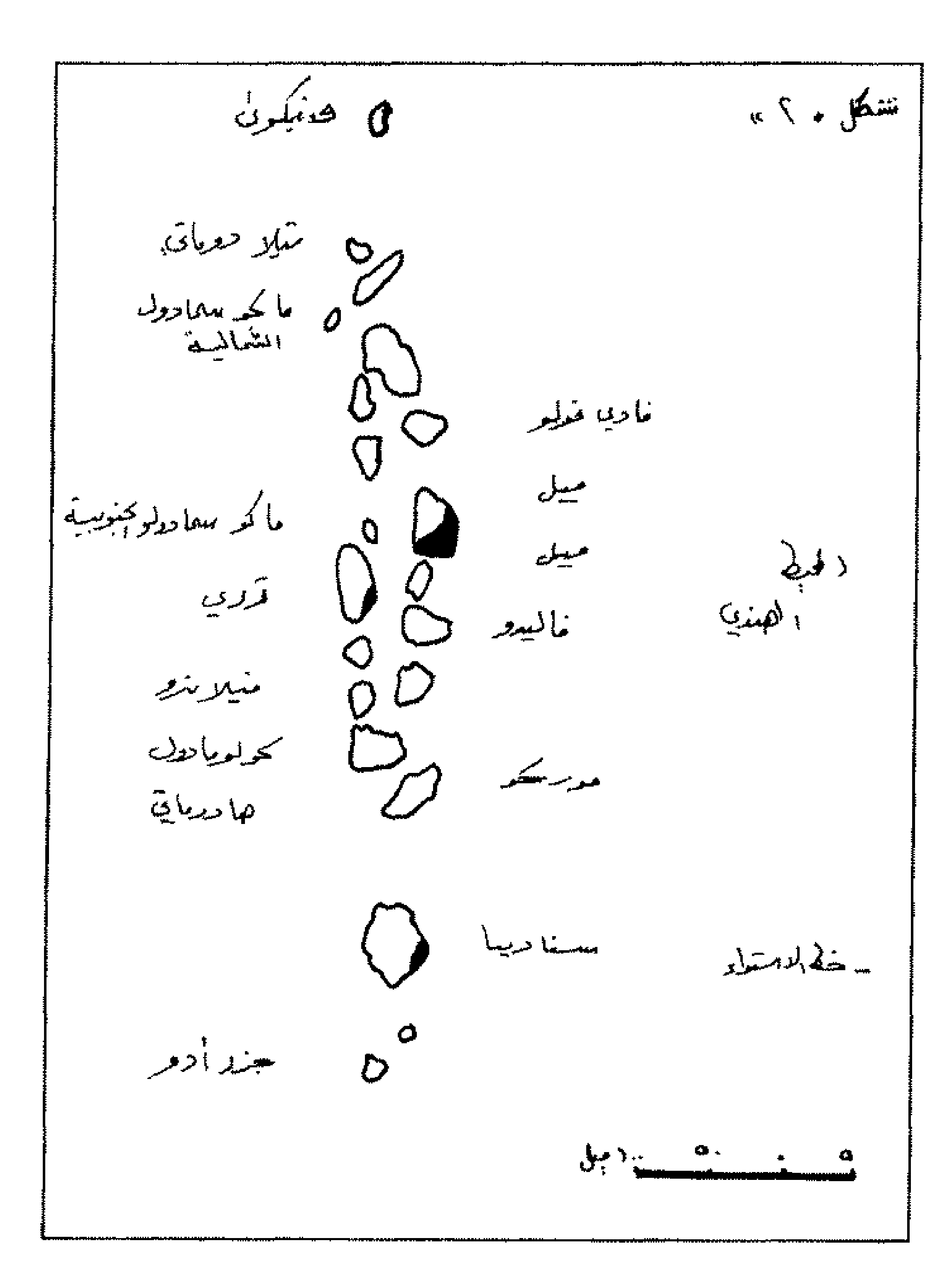
(١٥) R.B. Reppa, Sr: Israel and Iran, Bilateral Relationships and effection the Indian Ocean Basin. N.Y. 1974 p.116, Atlas of the Oceans. London 1977, p.150.

(١٦) انظر: برنارد برودي: الاستراتيجية البحرية. ترجمة اللواء سعد الدين صبور، القاهرة، ١٩٦٤ ص١٢٠ - ١٨٩. وجي، سي، وايلي: الاستراتيجية العسكرية. ترجمة رشيد صالح العزاوي. بغداد ١٩٨٧ ص٦١ - ٦٤.

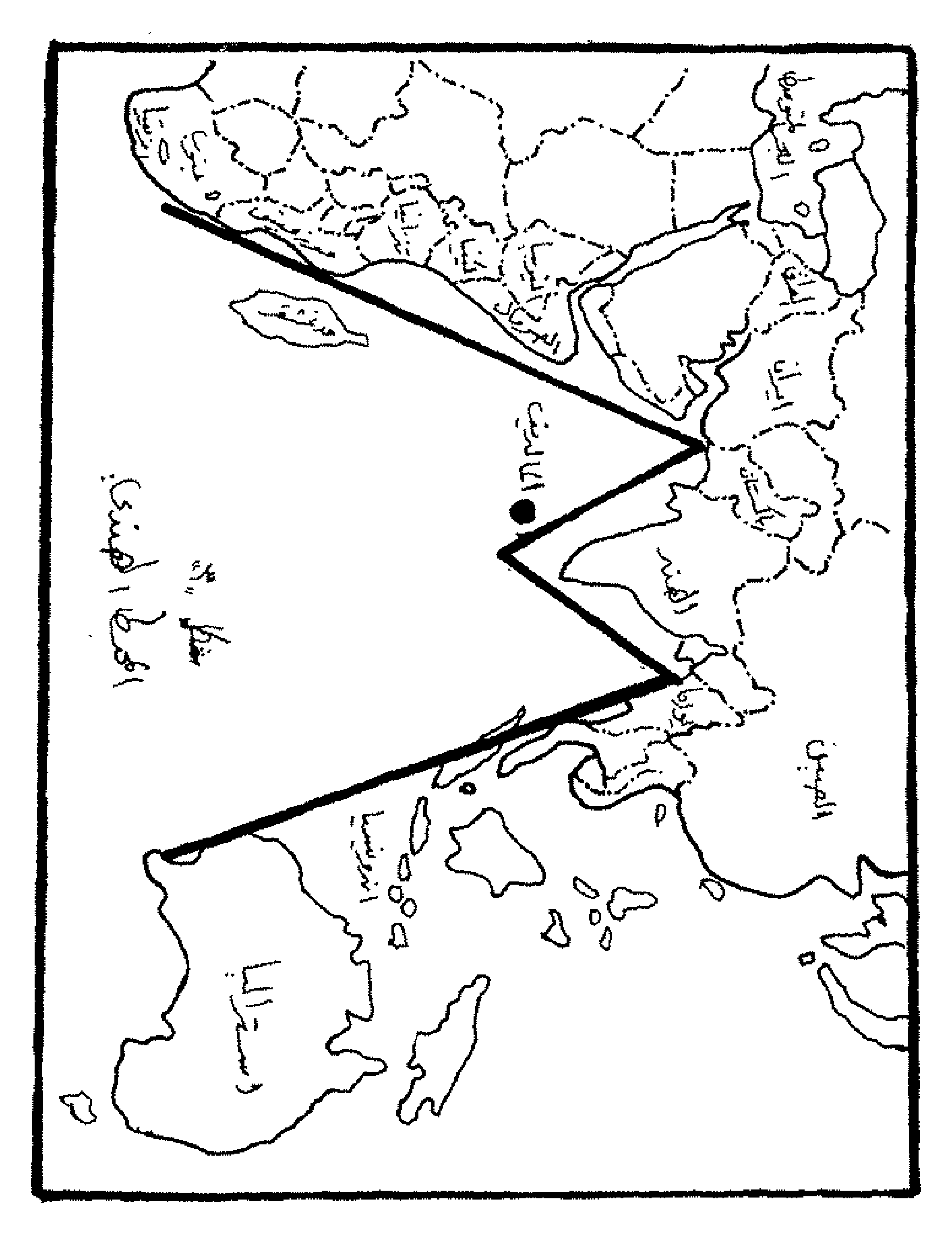
(١٧) Marenches Atlas Geopolitique. Stock 1988. p.116, 125.



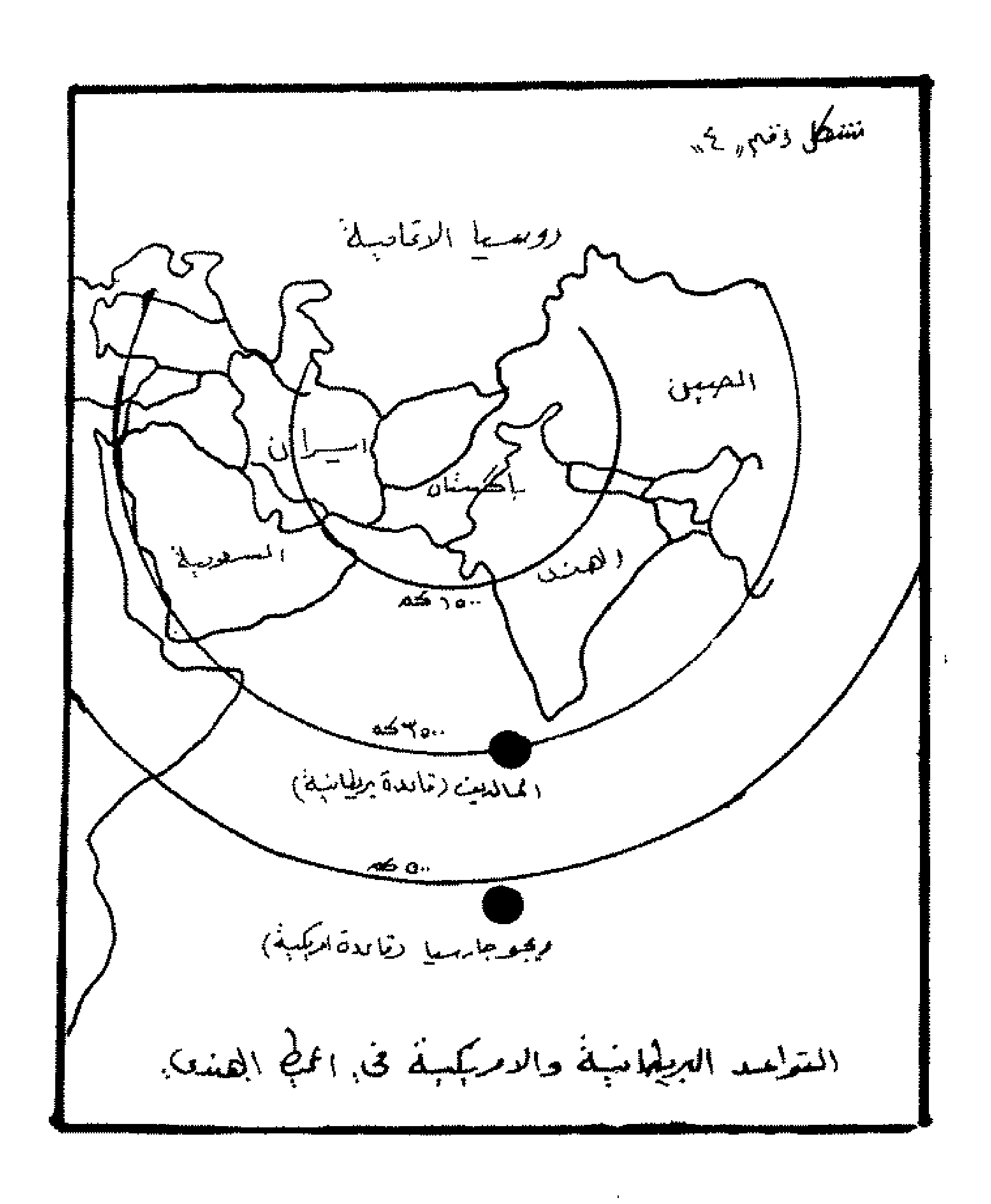
شكل رقم (١)
جزر المالديف.



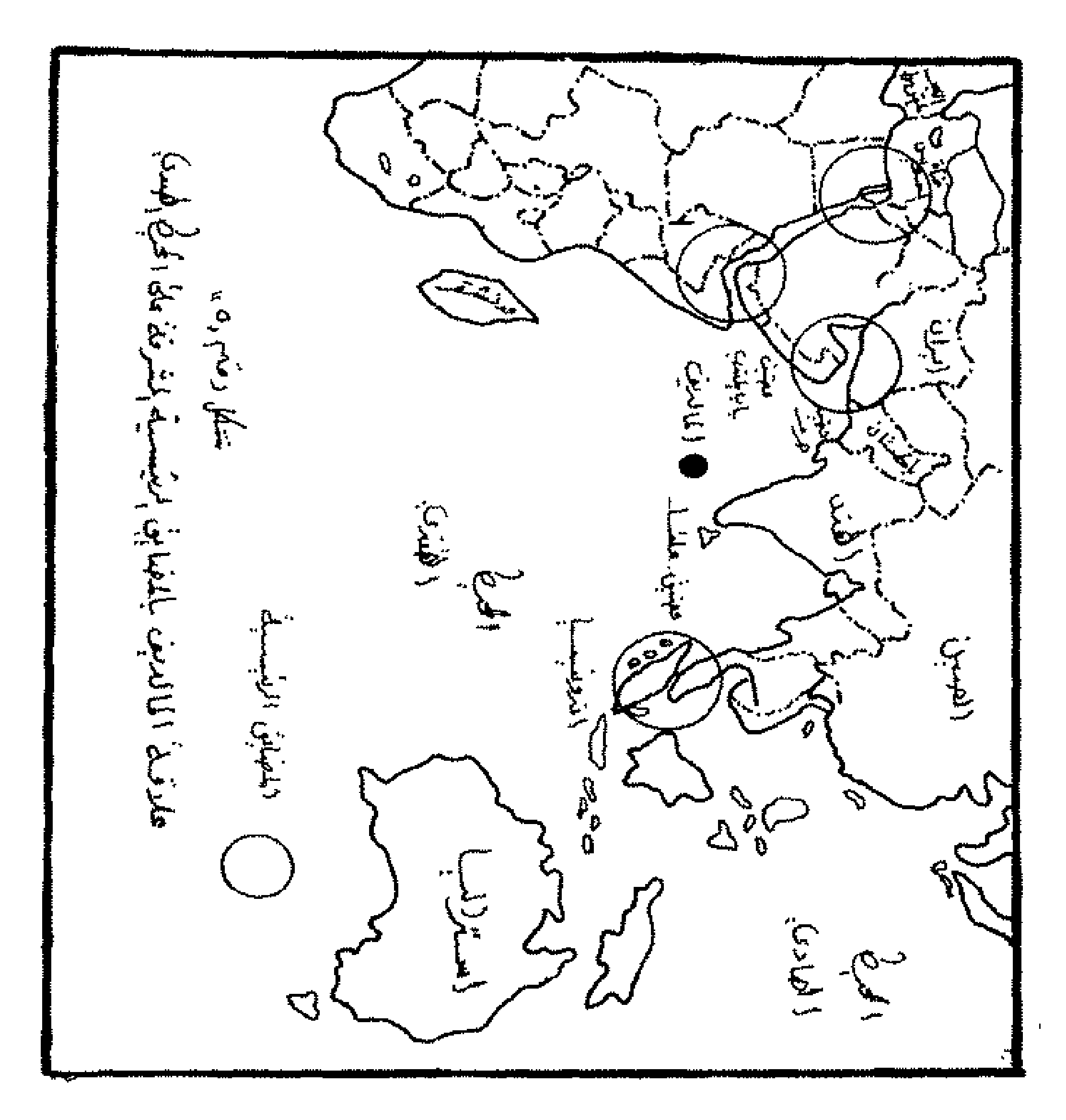
شكل رقم (٢)
جزر المالديف.



شكل رقم (٣)
المحيط الهندي.

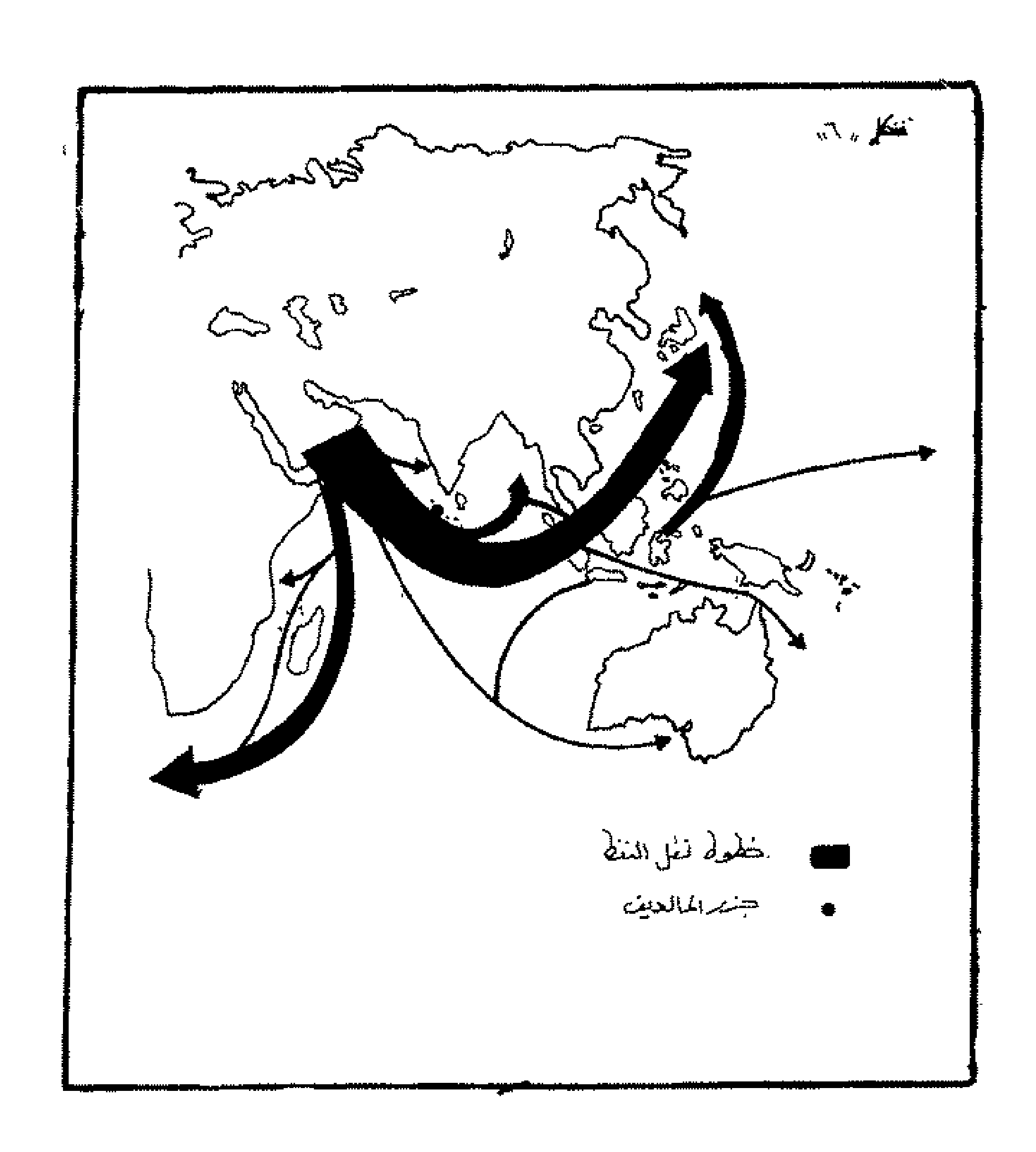


شكل رقم (٤)
القواعد البريطانية والأمريكية في المحيط الهندي.

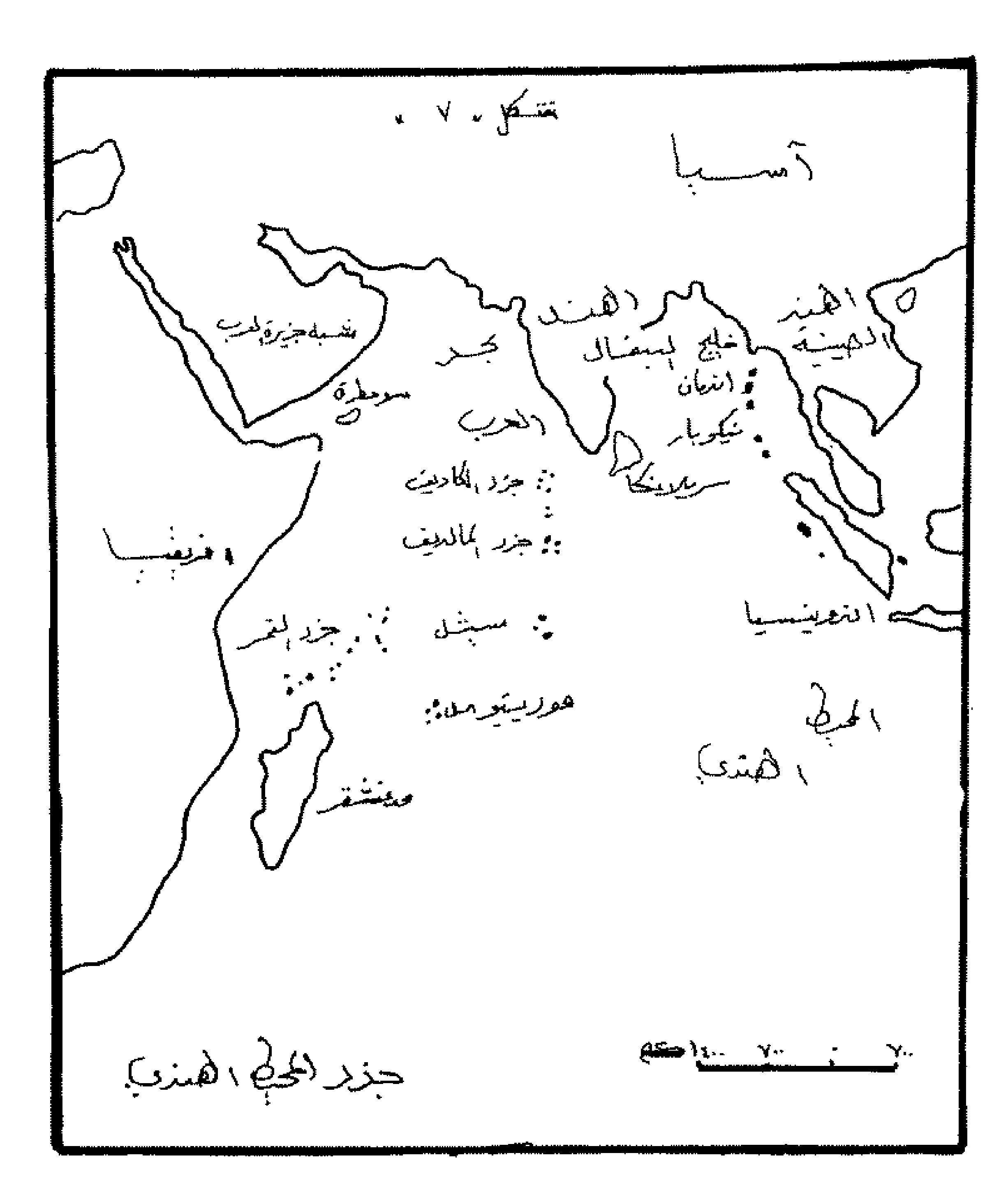


شكل رقم (٥)

علاقة المالديف بالمضايق الرئيسة المشرفة على المحيط الهندي.



شكل رقم (٦)



شكل رقم (٧)
جزر المحيط الهندي.


المحيط
الاطلسي
المحيط
الهندي
ترسبات معدنية (مغنيسوم، نيكل، كوبلت)
جزر المالديف

شكل رقم (٨)

الفهرست

مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع